China

الإقتصاد الصينى

تأليف وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي



دار النشر الصينية عبر القارات

طوال ٣٠ عاماً من التطور المستمر السريع منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، حقق الاقتصاد الصيني إنجازات جذبت أنظار العالم، وأصبحت ثالث كيان اقتصادي في العالم. وما زالت المكانة الدولية للصين ترتقي من يوم إلى يوم. عندما اندلعت الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧، ظهرت على الصين "صورة الدولة الكبرى المسئولة". واليوم، بمواجهة الاضطرابات التي ألحقتها الأزمة المالية العالمية بالاقتصاد العالمي، أظهرت الصين مرة أخرى "صورة الدولة الكبرى القادرة والمسئولة". فلم يتمالك العالم أن يلفت أنظاره إلى الصين، وينتظر الصين. إذاً، لماذا ينتظر العالم الصين؟ هل سيواصل الاقتصاد الصيني نموه أو سيتوقف دون تقدُّم؟ ما أسرار نجاح الاقتصاد الصيني؟ هل تستطيع الصين أن تصبح دولة غنية، منسجمة وديمقراطية؟ ما الإسهامات التي تستطيع الصين تقديمها لاقتصاد العالم؟ سيجيب هذا الكتاب عن هذه الأسئلة بشكل مبسط.

ISBN 978-7-5085-1916-6
9 787508 519166 >
RMB 106.00

الإقتصاد الصينى

تأليف وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي

دار النشر الصينية عبر القارات

图书在版编目（CIP）数据

中国经济：阿拉伯文 / 武力，隋福民，郑磊著. 翻译无忧译. —北京：五洲传播出版社，2010.11

ISBN 978-7-5085-1916-6

I. ①中… II. ①武… ②隋… ③郑… ④翻… III. ①经济—概况—中国—阿拉伯语 IV. ①F12

中国版本图书馆CIP数据核字（2010）第188109号

总 顾 问／王　晨

总 策 划／王仲伟

总 监 制／郭长建

出 版 人／李向平

主　　编／吴　伟

中国经济

著　　者／武　力　隋福民　郑　磊

翻　　译／翻译无忧网

责任编辑／苏　谦

装帧设计／杨婧飞

制　　作／北京翰墨坊广告有限公司

图片提供／China Foto Press

出版发行／五洲传播出版社（北京市海淀区北三环中路生产力大楼B座7层　邮编：100088）

电　　话／010－82005927, 010－82007837（发行部）

网　　址／www.cicc.org.cn

承 印 者／北京方嘉彩色印刷有限责任公司

版　　次／2011年1月第1版第1次印刷

开　　本／787mm × 1092mm　1/16

印　　张／8.5

字　　数／100千

定　　价／106.00元

مقدمة الطبعة

إن الإصلاح والانفتاح الصيني وما حققه من عجائب اقتصادية جعلت القوة الشاملة للدولة تزيد بشكل واضح، كما أن تأثيرها الدولي يتسع يوما بعد يوم. ووصلت "حُمّى الصين" إلى كل مكان في العالم بشكل مزدهر، كما أن رغبة الأصدقاء الأجانب في التعرف على الصين ومعرفتها تزداد يوما بعد يوم. ولمساعدة هؤلاء الأصدقاء الأجانب المتعطشين بشدة للتعرف على الصين في إيجاد طريقهم، وفي خلال فترة قصيرة يمكن التعرف على الأحوال الأساسية في الصين وفهمها، فقد قمنا نحن مجموعة من الباحثين المتخصصين في هذا الشأن بتأليف " سلسلة كتب الصين".

وتتكون " سلسلة كتب الصين" من ١٢ جزء، وتوضح على حدى الجغرافيا، والسياسة، والاقتصاد، والثقافة، والقانون، العلاقات الدبلوماسية، الدفاع الوطني، والمجتمع، والعلم والتكنولوجيا والتعليم، والبيئة، والقوميات والأديان في الصين، وهذا يمكن أن يُطلق عليه بعض الأحوال الأساسية في الصين. والتعرف على هذه الأحوال هو الخطوة الأولى والمدخل لفهم الصين.

ونأمل أن يحصل الأصدقاء القراء على معرفة واسعة بأحوال الصين في كل المجالات من خلال "سلسلة كتب الصين". ففي البداية يتم التعرف على التاريخ والثقافة الصينية. إن التاريخ والثقافة هي الجذر والفرع لحضارة أي دولة. وباعتبارها بنية هامة للحضارة الإنسانية، رفعت الحضارة الصينية علمها المميز والذي يتم توارثه حتى الآن. وتفاصيل الثقافة الصينية عميقة للغاية، وعلى مر التاريخ هي محط ثناء الشعوب. وثانيا التعرف على الظروف الداخلية الأساسية فى الدولة. حيث تعتبر الصين أكبر دولة نامية على مستوى العالم، فعدد السكان كبير، والأساس ضعيف، والتطور غير متوازن. وتنطلق الصين من ظروفها الداخلية، وتتمسك بمواصلة السير في طريقها، وتتمسك باستمرارية التطوير، وفي الوقت نفسه تتشبع بالإنجازات الحضارية التي تحققها البشرية. وأخيرا التعرف على اتجاه تطوير الصين في المستقبل. وتحت إدارة الحزب الشيوعي الصيني تتمسك الصين باتخاذ البناء الاقتصادي مركزا لها، وتتمسك أيضا بحركة الإصلاح والانفتاح، وبناء مجتمع منسجم داخليا، والسعى خارجيا إلى دفع بناء السلام الدائم، وبناء عالم مشترك الازدهار ومنسجم.

ونحن ننتظر أن تساعد "سلسلة كتب الصين" أصدقاءنا في بدء "رحلة جديدة لاكتشاف الصين".

الفهرس









المقدمة

مرورا بالتطور السريع والمستمر لمدة ثلاثين عاماً منذ ثورة الإصلاح والانفتاح، حقق الاقتصاد الصيني إنجازات تلفت الأنظار، وأصبح هو أكبر ثالث كيان اقتصادي على مستوى العالم، وتحتل المنتجات الصينية الصناعية والزراعية المركز الأول على مستوى العالم. كما أن مكانة الصين دوليا ترتفع يوما بعد يوم. والصين تسير في طريقها للتنمية الاقتصادية الطويل، وذلك بدءً من "العملاق ذو الساق الطين" و"أسد الشرق النائم" في القرن الثامن عشر وصولا إلى "التنين الضخم الطائر في الجو" في القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك فمازالت الصين في نظر الأجانب ترمز إلى الغموض، السحر، التعقيد، لا يمكن فهمها.

عندما ذهب ماركو بوللو القادم من الغرب لزيارة الصين في القرن الثالث عشر، لاحظ مدى الازدهار والغنى الموجود في الصين، ونقل هذه المعلومات المدهشة والعجيبة إلى الغرب. ومنذ ذلك

الاقتصاد الصيني السريع التطور أصبح في مقدمة القوى الدافعة للاقتصاد العالمي



الحين امتلأ الغربيون بالتطلع والترقب لهذا البلد الشرقي العريق الساحر. وفي منتصف القرن التاسع عشر عندما قام الغرب باتباع القوة لفتح الصين عن طريق سفن ضخمة تحت مسمى التصنيع، وجد الغربيون بعد بوابة المجتمع الزراعي مجتمعا إمبراطوريا قديما مليء بالضعف والتناقض، فمن ناحية وجدوا حياة البذخ والترف في طبقة الأباطرة والملوك وأيضا في تكتلات الحكم، ومن ناحية أخرى هي حياة الشعب غير القادر على العيش، وهذا ما يسمى "فسد اللحم وزخم الخمر في القصر الوسيع، وعلى الدرب يموت الناس من برد وجوع". وهذه الإمبراطورية الصينية البطيئة التقدم لديها ثقافة مختلفة تماما عن الغرب وهي الثقافة الطاوية. ومع ذلك وكأن هذه الثقافة الطاوية العريقة لم تتحمل الضربات، فتأخرت هذه الدولة ما يزيد عن مائة عام جراء الحرب ومعاناتها.

حتى أواسط القرن العشرين، أي في عام ١٩٤٩ بتأسيس جمهورية الصين الشعبية، حققت الصين استقلالها أخيرا بعد فترة طويلة من الاضطرابات الداخلية والغزو الأجنبي، ومنذ ذلك الحين وبدأت الصين في خطوات النهوض بالاقتصاد الحقيقية. وأصبح تخطيط شكل الاقتصاد هو الخيار المنطقي في ظل الخلفية التاريخية للخمسينات من القرن العشرين، بل وأظهر الاقتصاد الصيني العديد من أشكال الاتحاد السوفيتي الاشتراكية التقليدية.

وفي أواخر السبعينات من القرن العشرين، بدأت الصين تحت قيادة دنغ شياو بينج طريقها للإصلاح والانفتاح. وهذا الطريق جعل الصين تحرز إنجازات سريعة للغاية على مدار ثلاثين عاما (قارب معدل الزيادة السنوية للاقتصاد نسبة ١٠٪)، وعاش المجتمع في استقرار وانسجام، وكان الشعب يعيش بطمأنينة ويعمل بارتياح، بل وأصبح الاقتصاد الصيني تدريجيا هو القوة الأهم الدافعة لدفع وزيادة الاقتصاد العالمي. ومع ارتفاع مكانة الاقتصاد الصيني، بدأ صوت سوء الفهم وسوء التفسير يعلو في المجتمع الدولي. وبالطبع اعتقد بعض الباحثين أن تطور الاقتصاد الصيني قد ابتكر "النموذج الصيني"، وهذا النموذج يجب أن يحظى باحترام كل شعوب العالم.

التفات أنظار العالم للصين، وأيضا ترقب العالم للصين. فلماذا تجعل الصين العالم يترقب؟ هل الاقتصاد الصيني سيستمر في التقدم أو أنه سينحدر ويتأخر؟ ما سر نجاح الاقتصاد الصيني؟ هل يمكن للصين أن تصبح دولة غنية ديموقراطية منسجمة؟ ما الإسهامات التي يمكن أن تقدمها الصين للاقتصاد العالمي؟ هذه الأسئلة جميعها سيتم الإجابة عليها بصورة بسيطة في هذا الكتاب.

جغرافية الاقتصاد الصيني

لمعرفة الاقتصاد الصيني، يجب أولا معرفة جغرافية الاقتصاد الصيني. إن جغرافية الاقتصاد الصيني تعتبر شرطا وأساسا للتنمية الاقتصادية الصينية، كما أنه يحد عملية تطور الاقتصاد الصيني (مصدر الاحصائيات الصادرة في هذا المقال هو مكتب إحصاءات الصين:‹بيان بإحصائيات تطور الاقتصاد القومي والمجتمع في جمهورية الصين الشعبية لعام ٢٠٠٩›، الخامس والعشرين من فبراير لعام ٢٠١٠)

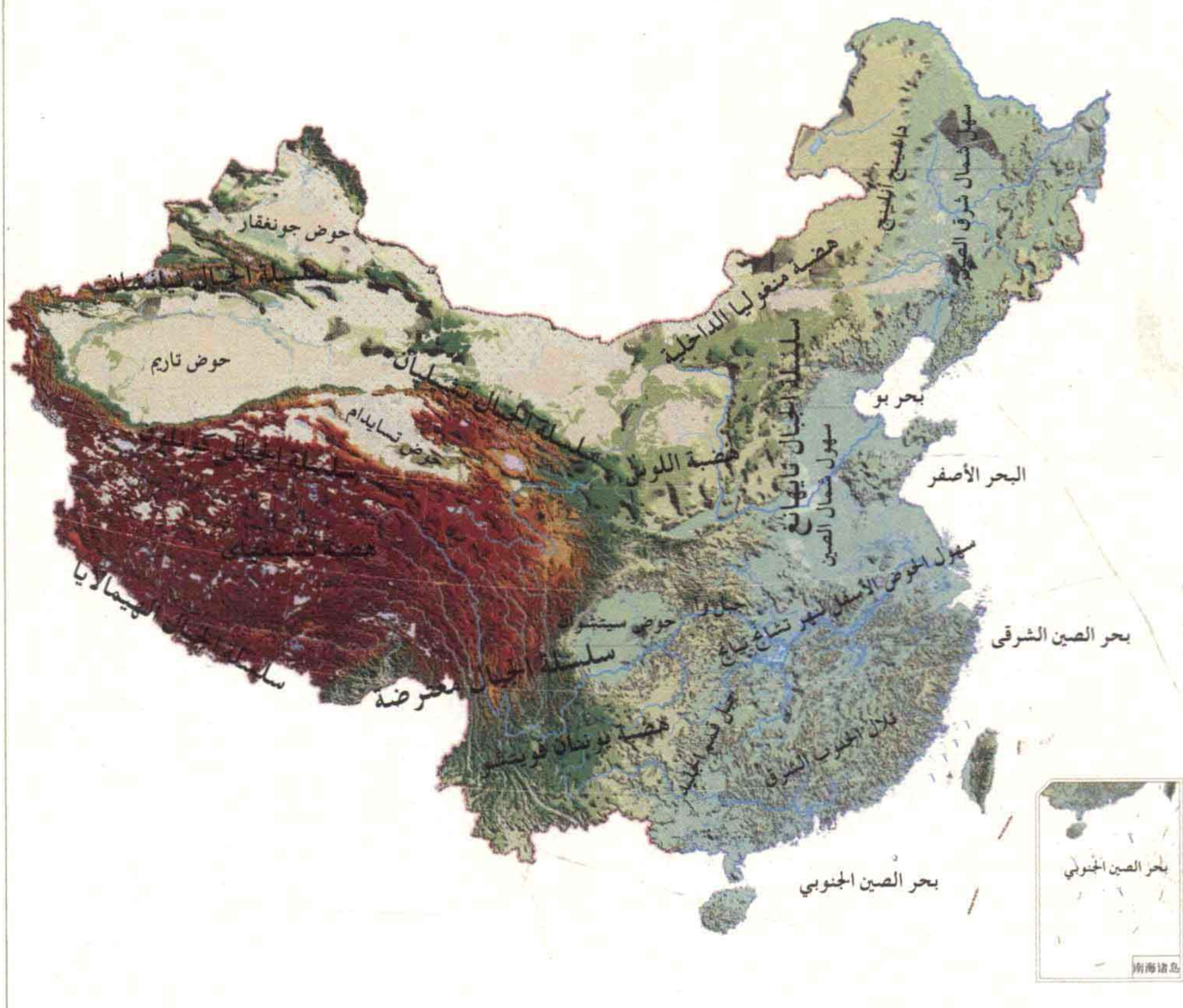


(١) الجغرافيا

تقع الصين في شرق قارة أسيا وشمال المحيط الهادي. شكل البلد الخارجي يشبه ديك يغني بأعلى صوته ورأسه متجهه نحو الشرق وذيله نحو الغرب. تبلغ مساحة اليابسة فيها تسعة ملايين وستمائة ألف كيلومتر مربع وهي الثالثة بعد روسيا وكندا، فتعد الصين هي ثالث أكبر دولة على مستوى العالم. وتبلغ المسافة من الجنوب إلى الشمال، ومن الشرق إلى الغرب أكثر من ٥٠٠٠ كيلومتر. واستقلال الطائرة من مدينة هاربين في شمال شرق الصين حتى ميناء في جنوب الصين يستغرق أكثر من ٦ ساعات، ومن تشانج تشوين في شمال شرق الصين حتى أورومتشي في غرب الصين يستغرق حوالي ٧ ساعات.

وتبلغ طول الحدود الصينية ٢٢ ألف و٨٠٠ كيلومتر، ففي حدودها الشرقية كوريا الشمالية،

خريطة تضاريس الصين



ومن ناحية الشمال تحدها منغوليا، أما من ناحية الشمال الشرقي فتحدها روسيا، والشمال الغربي فتحدها كلا من كازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، ومن الغرب والجنوب الغربي فتلتحم بكلا من أفغانستان وباكستان والهند ونيبال وبوتان وغيرها من الدول، وتتصل من ناحية الجنوب ببورما ولاوس وفيتنام. أما من ناحية الشرق والجنوب الشرقي فيفصل البحر بينها وبين كوريا واليابان والفلبين وبروناي وماليزيا وإندونسيا.

ومساحة البحار في الصين تبلغ أربعة ملايين وسبعمائة وثلاثون ألف كيلومتر مربع، وطول الخط الساحلي يبلغ ١٨ ألف كيلومتر. أراضي الصين في الشرق والجنوب تطل على كلا من بحر بوهاي والبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي. وبحر بوهاي يعتبر بحر داخلي للصين، أما البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي فهم على حدود المحيط الهادي.

والصين بلد متعددة الجبال، فتبلغ مساحة المنطقة الجبلية (وتشمل الأراضي الجبلية والتلال والهضاب) نسبة ثلثي المساحة الكلية للدولة، أما الأحواض والأراضي المنبسطة فتبلغ فقط ثلث مساحة الدولة الكلية. أما التضاريس الجغرافية فهي مرتفعة من ناحية الغرب ومنخفضة من ناحية الشرق، تتوزع في شكل متدرج. وأعلى درجة فيها هي هضبة التبت، فترتفع بأكثر من ٤٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، ويطلق عليها "سقف العالم". أما التدرج الثاني هو التدرج فيتجه من هضبة التبت إلى الشمال والشرق، ويتكون من هضبة منغوليا الداخلية وهضبة اللوس (الرواسب الطفلية)، وهضبة يوننان-قويتشو وحوض تاريم، حوض جونجار، حوض ستشوان، وترتفع عن مستوى سطح البحر من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ متر. أما التدرج الثالث فيبدأ من جبال هيجنان الكبرى وسلسلة جبال تايشينج، وجبل ووشان، وجبل قمم الجليد وصولا إلى الخط الساحلي للبحر، ومعظمها هضاب تقل عن ٢٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر، ويوجد بينها تلال أو جبال منخفضة تقل عن ١٠٠٠ متر من مستوى سطح البحر. أما الدرجة الرابعة فهي مناطق بحرية ضحلة، لا يصل عمقها إلى ٢٠٠ متر.

والأنهار متعددة جدا بداخل حدود الصين، وتبلغ مساحتها أكثر من ١٠٠٠ كيلومتر مربع، وهي تتعدى ١٥٠٠ نهر. ونهر اليانجستي هو أكبر نهر في الصين، ويبلغ طوله حوالي ٦٣٠٠ كيلومتر، وهو ثالث أطول نهر على مستوى العالم بعد نهر النيل في قارة أفريقيا ونهر الأمازون في أمريكا الجنوبية. والنهر الأصفر هو ثاني أطول أنهار الصين، ويبلغ طوله حوالي ٥٤٦٤ كيلومتر. ويعد كلا من نهر اليانجستي والنهر الأصفر هما منبع الحضارة الصينية. فأغلبية الصين تقع في

المنطقة الشمالية المعتدلة، ودرجة الحرارة تكون معتدلة، والفصول الأربعة واضحة، ومناسبة للعيش والاستقرار فيها.

(٢) الثروات الطبيعية

وفي نهاية عام ٢٠٠٩ بلغت الأراضي الزراعية في الصين ١٢٢ مليون هكتار. سهل الشمال الشرقي (سهل منشوريا) وسهل شمال الصين وسهل الحوض الأسفل لنهر اليانجستي ودلتا نهر اللؤلؤ، وحوض ستشوان كل هذه المناطق هي أكبر تجمع للأراضي الزراعية في الصين. وسهل الشمال الشرقي والذي تبلغ مساحته أكثر من ٣٥٠ ألف كيلو متر مربع هو أكبر سهول الصين، فمعظمه أراضي سوداء خصبة، وهي أراضي ثرية بالقمح، والأرز والذرة الصفراء وفول الصويا والذرة الرفيعة الحمراء والكتان والبنجر. ومعظم سهل شمال الصين هو الآخر أراضي ذات تربة بُنّية، كما أن طبقات تربتها عميقة، والمحاصيل الزراعية فيها تشمل القمح والذرة الصفراء والأرز غير المقشر والقطن وغيرها من المحاصيل الأخرى. والتضاريس الجغرافية لسهل الحوض الأسفل لنهر اليانجستي أرض منخفضة، والأنهار والبحيرات موزعة مثل نجوم السماء أو حجارة الشطرنج، وهي منطقة هامة لإنتاج القمح وأسماك المياه العذبة، ويطلق عليها "بلد السمك والأرز"، وهي أراضي غنية بأوراق الشاي ودودة الحرير. أما الأراضي في حوض ستشوان فهي أراضي ذات تربة بنفسجية، وتتمتع بمناخ دافئ ورطب، وإنتاجها من المحاصيل الزراعية متوافر على مدار الفصول الأربعة، فهى غنية بالأرز، واللفت وقصب السكر، ويطلق عليها "بلاد الخيرات". ودلتا نهر اللؤلؤ أرض زاخرة بالأرز، فيمكن أن يتم حصادها من مرتين إلى ثلاث مرات في العام الواحد. وتبلغ مساحة الغابات في الصين١٧٤ مليون و٩١٠ ألف هكتار، والأراضي العشبية ٤٠٠ مليون هكتار. والأراضي العشبية الطبيعية منتشرة في كل أرجاء البلاد، وبالنظر إلى مناطق الإدارات والمقاطعات، فنجد أن مساحة الأراضي العشبية في منطقة الحكم الذاتي بالتبت هي الأكبر، فتبلغ مساحة المنطقة بالكامل ٧٠ مليون و٨٤٦ ألف و٨٠٠ هكتار، وتشكل ٢١,٤٠٪ من نسبة الأراضي العشبية في الدولة، وعلى التوالى نجد من الأسفل منطقة الحكم الذاتي في منغوليا الداخلية، ومنطقة شينجيانج الويغورية الذاتية الحكم، ومقاطعة تشينجهاي، مساحة الأراضي العشبية بالمقاطعات والمناطق الأربعة الأولى تشكل ٦٤,٦٥٪ من إجمالي الأراضي العشبية في الدولة. ومن مناطق المقاطعات التي تبلغ مساحة الأراضي العشبية فيها أكثر من ١٠ مليون هكتار هي مقاطعة

ستشوان، ومقاطعة قانسو، ومقاطعة يوننان. أما بالنسبة للأراضي العشبية التي صنعها الإنسان في الصين وأيضا الأراضي التي اشترك الإنسان في صنعها فتعد منطقة الحكم الذاتي بمنغوليا الداخلية هي الأكبر على الإطلاق، فتبلغ مساحتها ٤ مليون و٤٣٣ ألف و٤٠٠ هكتار. والأماكن التي تضم مليون هكتار فأكثر فهي على التوالى مقاطعة ستشوان، ومنطقة شينجيانج الويغورية الذاتية الحكم، ومقاطعة تشينجهاي، ومقاطعة قانسو، ونظرا للثروات الطبيعية الوفيرة الموجودة في المناطق العشبية. فنجد أن تربية الدواجن والمواشي قد ازدهرت وتطورت تطورا ملحوظا في منغوليا الداخلية، وقانسو، وشنجيانج، وتشينجهاي، وتحتل مساحة الأراضي الزراعية والغابات والأراضي العشبية في الصين ترتيب متقدم على مستوى العالم، ولكن معدل امتلاك الفرد منها قليل للغاية. فيبلغ معدل امتلاك الفرد من الأراضي الزراعية في الصين ربع إجمالي امتلاك الفرد في العالم؛ ومعدل الفرد من الغابات يبلغ فقط ١/٨ معدل الفرد في العالم.

وتعد الأنهار والبحيرات هي المورد الطبيعي الرئيسي للمياه العذبة في الصين. ويقدر إجمالي المياه العذبة من الموارد الطبيعية في الصين ٢ تريليون و٧١٢ مليار و٧٠٠ مليون متر مكعب، ومعدل الفرد يبلغ ٢٠٠٠ متر مكعب. ومعدل استهلاك الثروات الطبيعية منخفض، هذا بالإضافة إلى وجود نقص وعجز في معدل الفرد، ويحتل معدل الفرد من المياه العذبة الطبيعية المركز ١٢١ على مستوى العالم، وهذا المعدل يعتبر ضمن أقل ١٣ دولة في معدل الفرد من المياه الطبيعية على مستوى العالم. وفي الوقت نفسه معدل توزيع موارد المياه الطبيعية غير متساوي، فيكثر في الجنوب ويقل في الشمال، مما يؤدى إلى وجود العديد من الفيضانات في الجنوب، في حين يكثر الجفاف في الشمال. تقدر مصادر الطاقة المائية الطبيعية للصين بحوالي ٦٧٦ مليون كيلووات، وتحتل المركز الأول على مستوى العالم. وتعد مياه شبكة نهر اليانجتسي هي الأكبر على الإطلاق، ويليها على التوالى مياه شبكة نهر يالوتسانغبو، ولكن التوزيع أيضا غير متساوي، فتتركز غالبا في المناطق الجنوبية الغربية في المناطق البعيدة عن الساحل.

وقد ثبت مؤخرا أن احتياطي الموارد الطبيعية المعدنية في الصين يبلغ ١٢٪ من الاحتياطي العالمي، وتبلغ ثالث أكبر دولة على مستوى العالم في الموارد الطبيعية المعدنية (تأتى في الترتيب بعد كلا من أمريكا وروسيا). ولكن نظرا لأن عدد السكان في الصين كبير جدا، فيبلغ معدل نصيب الفرد من الموارد الطبيعية المعدنية ٥٨٪ فقط من إجمالي نصيب القرد في العالم، ويقل معدل نصيب الفرد من ٤٥ نوع من المنتجات المعدنية إلى نصف معدل نصيب الفرد في العالم. وقد توصلت الصين حتى الآن إلى ١٧١ نوع من المصادر المعدنية، ومن بينها ١٥٨ نوع وصلوا إلى مستوى إمكانية

الاستخراج، من بينها ١٠ أنواع هي الحاملة للطاقة، و٤١ نوع من المعادن الفلزية، و٨ أنواع من المعادن النبيلة، و٥ أنواع من الفلزات السوداء و٩١ نوع معادن لافلزية، ٣ أنواع في الحالة السائلة والغازية. والصين تحتل المركز الأول من الاحتياطي العالمي من ١٢ نوع من المنتجات المعدنية الطبيعية، مثل الفاناديوم، التيتانيوم، والبورون، والستيبيوم، والولفرام، والجرافيت، وكبريتات الصوديوم المائية، والباريت، والماغنسيت (كربونات الماغنسيوم المتبلرة)، والجبس. وتتصدر الصين المقدمة على مستوى العالم في امتلاك الاحتياطي من كلا من الفحم، والحديد، والرصاص، والزنك، والنحاس، والفضة، الزئبق، والقصدير، والنيكل، والفوسفور، والأميانت وغيرها. ومن بينها الفحم والذي يبلغ إجمالي الاحتياطي منه ١ تريليون و٣٣٠ مليار طن ويتركز توزيعها في الشمال، والمناطق الأكثر غنى به هي مقاطعة شانشي ومنطقة الحكم الذاتي بمنغوليا الداخلية. إما احتياطي الحديد فيبلغ ٤٥ مليار و٧٠٠ مليون طن، ويتركز توزيعها بشكل أساسي في المناطق الشمالية الشرقية، ومناطق شمال الصين والمناطق الجنوبية الغربية. هذا بالإضافة إلى توافر البترول، والغاز الطبيعي، الطفل الصفحي الزيتي، والفوسفور، والكبريت وغيرها. والمناطق الشمالية الغربية زاخرة بالبترول، ويليها بعد ذلك المناطق الشمالية الشرقية، ومناطق شمال الصين والمناطق الساحلية والرصيف القاري المطل على البحار الضحلة في الشرق.

(٣) التقسيمات الإدارية والاقتصادية

يوجد بالصين حاليا ٣٤ منطقة إدارية على مستوى المقاطعات، تشمل ٢٣ مقاطعة، و٥ مناطق حكم ذاتي، و٤ بلدية مركزية، و٢ مناطق إدارية خاصة. وتاريخيا وكما جرت العادة أنه لكل منطقة إدارية على مستوى المقاطعة تسمية مختصرة. مقر الحكومة الشعبية الموجودة بالمقاطعة يطلق عليه عاصمة المقاطعة (مركز المقاطعة)، ومركز الحكومة الشعبية للصين يقع في بكين عاصمة الصين. وتعد القرى والمدن الصغيرة هي أكثر وحدة إدارية قاعدية في الصين. ومناطق الحكم الذاتي، ومدن الحكم الذاتي، ومحافظات الحكم الذاتي هي أماكن للحكم الذاتي تتخذها قوميات الأقلية مناطق لتعيش فيها، وهي جميعها جزء لا يتجزأ من أرض الصين.

يذكر التاريخ أن هونج كونج وماكاو كانتا منفصلتين عن الإمبراطورية الصينية. ولكن في الأول من يوليو لعام ١٩٩٧ استردت الصين سيادتها على هونج كونج، وكونت فيها منطقة إدارة خاصة؛ أما في العشرين من ديسمبر لعام ١٩٩٩ قامت الصين باسترداد سيادتها على ماكاو

أيضا، وكونت فيها هي الأخرى منطقة إدارة خاصة. أما تايوان وأراضي الصين فهي صين واحدة.

وطبقا لتقسيم المسح الشامل الثاني لاقتصاد الدولة في عام ٢٠٠٨، نجد أن الصين تنقسم إلى ثلاث مناطق اقتصادية كبيرة وهي: الشرق، والوسط، والغرب. فمنطقة الجزء الشرقي تضم كلا من بكين، وتيانجن، وخبي، ولياونينج، وشنغهاي، وجيانجسو، وتشيجيانج، وفوجيان، وشاندونج، وقوانغدونج، وهاينان؛ أما منطقة الجزء الأوسط فتشمل كلا من شانشي، جيلين، وهيلونغجيانغ، وآنهوي، وجيانجشي، وهينان، وهوبي، وهونان؛ منطقة الجزء الغربي تشمل منغوليا الداخلية، وقوانغشي، وتشونغتشينج، وستشوان، وقويتشو، ويونان، والتبت، وشنشي، وقانسو، وتشينجهاي، ونينجشيا، وشينجيانج.

وهذه المناطق الاقتصادية الثلاثة يمكن تقسيمها بشكل أكثر دقة وتفصيل إلى الجزء الشرقي، والجزء الأوسط، والجزء الغربي، والجزء الشمالى الشرقي. فالجزء الشرقي يضم ١٠ مقاطعات ومدن، وهي بكين، وتيانجن، وخبي، وشنغهاي، وجيانجسو، وتشجيانج، وفوجيان، وشاندونج، وقوانغدونج، وهاينان؛ أما الجزء الأوسط فيضم ٦ مقاطعات وهي شانشي، وآنهوي، وجيانجشي، وهينان، وهوبي، وهونان؛ والجزء الغربي يضم ١٢ مقاطعة ومدينة وهي منغوليا الداخلية، وقوانغشي، وتشونغتشينج، وستشوان، وقويتشو، ويوننان، والتبت، وشانشي، وقانسو، وتشينجهاي، ونينجشيا، وشينجيانج؛ والجزء الشمالي الشرقي يضم ٣ مقاطعات هي لياونينج، وجيلين، وهيلونغجيانغ.

(٤) السكان

الصين هي أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان. ففي نهاية عام ٢٠٠٩ بلغ عدد السكان في الصين ١ مليار و٣٣٤ مليون و٧٤٠ ألف نسمة. ويبلغ عدد سكان منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة ٦ مليون ٩٣٠ ألف نسمة، وسكان منطقة ماكاو الإدارية الخاصة ٥٣٠ ألف نسمة، وسكان منطقة تايوان ٢٣ مليون نسمة. والصين من أكثر الدول في الكثافة السكانية على مستوى العالم، حيث تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلومتر مربع ١٣٤ نسمة. ولكن معدل التوزيع غير متساوي: فهناك زيادة في الكثافة السكانية في المناطق الساحلية في الجزء الشرقي، فكل كيلومتر مربع يتعدى ٤٠٠ نسمة؛ أما المناطق في الجزء الأوسط تكون ٢٠٠ نسمة في كل كيلومتر مربع؛ ومناطق الهضاب الموجودة في الجزء الغربي تكون الكثافة السكانية فيها قليلة بعض الشيء، فكل

إن عدد السكان الهائل في الصين هو أهم الظروف الداخلية في الصين



كيلومتر مربع لا يصل إلى ١٠ نسمات.

منذ تحقيق سياسة الإصلاح والانفتاح عام ١٩٧٨، ومع تطبيق سياسة تحديد النسل بحذافيرها، بدأ معدل الإنجاب بين سكان الصين في الانخفاض المستمر. فانخفض معدل الزيادة السكانية الصينية على مستوى العالم من عام ١٩٨٠ والتي كانت ٢٢,٢٪ لتصل في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠,١٪، كما أنهت الشكل التقليدي من "كثرة المواليد، وقلة الوفيات، والزيادة الطبيعية العالية" وصار الاتجاه إلى الشكل الجديد العصري من "قلة المواليد، وقلة الوفيات، وقلة الزيادة الطبيعية". ونظرا لارتفاع مستوى المعيشة، والتقدم الذي حدث في مجال الصحة العامة، فقد حدث تحسن

جدول ١ - ١ تكوين سكان الصين لعام ٢٠٠٩

التقسيم طبقا للنوع		والمدينة والريف		التقسيم طبقا للعمر		
الذكور	الإناث	المدن والبنادر	القرى والأرياف	أقل من ١٤ سنة	من ١٥ إلى ٥٩ سنة	أكثر من سنة
٥١,٤٪	٤٨,٦٪	٤٦,٦٪	٥٣.٤٪	١٩.٥٪	٦٩,٠٪	١٢,٥٪

مصدر المراجع: مكتب الإحصاءات الصينية : ‹تقرير تطور اقتصاد الأمة والتطور الاجتماعي لجمهورية الصين الشعبية لعام ٢٠٠٩› (الخامس والعشرين من فبراير من عام ٢٠١٠).

كبير في ظروف الصحة العامة للصينين. واستمر معدل الوفيات في الأطفال في الانخفاض. وارتفع معدل عمر الفرد بشكل واضح. كما ارتفع مستوى التعليم للشعب الصيني عامة بشكل ملحوظ.

(٥) المدن

ونظرا لزيادة السرعة في مجالات التصنيع، والحداثة والتمدن، فقد أخذ عدد المدن وحدودها في التوسع باستمرار. فوصل عدد المدن في عام ٢٠٠٧ إلى٦٥٥ مدينة، وعدد المناطق التي تزيد عن المدن إلى ٢٨٧. والمدن التي بلغ عدد سكان بالمناطق التابعة لها (ولا يضم هذا العدد عدد المحافظات التابعة للمدن) أكثر من ٢ مليون نسمة هي ٣٦ مدينة؛ والمدن التي يتراوح عدد سكانها من مليون إلى ٢ مليون نسمة بلغ عددها ٨٣ مدينة. ولا تتوقف حدود المدن عن الاستمرار. وتبلغ مساحة المناطق الإدارية التابعة للمدن (ولا تضم المحافظات التابعة للمدن) ٦٢٢ ألف كيلومتر مربع. وظهر وضع جديد لتطور البنادر والمدن الصغيرة، وارتفع عددهم بسرعة كبيرة. وقد وصل

حقق التمدن في الصين مستوى عالى من التطور، بل وتأمل الصين في التقدم بخطى واسعة في مسيرة التطور والتمدن.



عدد السكان في البنادر والمدن الصغيرة في الصين في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٦٢٢ مليون نسمة، وارتفع مستوى التمدن إلى نسبة ٤٦,٦٪، وبذلك يكون قد ارتفع عن عام ١٩٤٩ بحوالي ٣٦ نسبة مئوية.

ومن المسجل أنه في نهاية عام ٢٠٠٧ كان حدود عدد المدن موزعة على هذا النحو: شمال الصين (٧٧ مدينة)، الشمال الشرقي (٩٠ مدينة)، شرق الصين (١٨٨ مدينة)، جنوب الصين (١٧٧ مدينة)، والجنوب الغربي (٦٥ مدينة)، والشمال الغربي (٦٠ مدينة)، وتايوان (٣٩ مدينة)، هونغ كونغ ومكاو (مدينتين).

توزيع أعداد المدن في المقاطعات الصينية على هذا النحو: مقاطعة شاندونج (٤٨ مدينة)، مقاطعة قوانغدونغ (٤٤ مدينة)، مقاطعة جيانجسو(٤٠ مدينة)، مقاطعة هينان (٣٩ مدينة)، مقاطعة هوبي (٣٦ مدينة)، مقاطعة تشجيانج (٣٣ مدينة)، مقاطعة خبي (٣٣ مدينة)، مقاطعة ستشوان (٣٢مدينة)، مقاطعة لياونينج (٣١ مدينة)، مقاطعة هيلونغجيانغ (٣١ مدينة)، مقاطعة هونان (٢٩ مدينة)، مقاطعة جيلين (٢٨ مدينة)، مقاطعة فوجيان (٢٣ مدينة)، مقاطعة آنهوي (٢٢ مدينة)، مقاطعة شانشي (٢٢ مدينة)، مقاطعة جيانجشي(٢١ مدينة)، منطقة الحكم الذاتي لقومية تشوانج في مقاطعة قوانغشي (٢١ مدينة)، منطقة الحكم الذاتي الويغورية في شينجيانغ (٢١ مدينة)، منطقة الحكم الذاتي بمنغوليا الداخلية (٢٠ مدينة)، مقاطعة يوننان (١٧ مدينة)، مقاطعة قانسو (١٦ مدينة)، مقاطعة شانشي (١٣ مدينة)، مقاطعة قويتشو (١٣ مدينة)، مقاطعة هاينان (٨ مدن)، منطقة الحكم الذاتي لقومية هوي بمقاطعة نينجشيا (٧ مدن)، مقاطعة تشينجهاي (٣ مدن)، منطقة الحكم الذاتي في التبت (مدينتين).

(٦) المواصلات والنقل

لقد تحسنت ظروف المواصلات والنقل تحسنا كبيرا في ظل التطور الاقتصادي للصين. ففي عام ٢٠٠٨ أصبحت المسافة الميلية للسكة الحديد في الصين ٨٠ ألف كيلومتر، والمسافة الميلية للطريق العام وصلت إلى ٣ مليون ٧٣٠ ألف كيلومتر، والمسافة الميلية لطريق الملاحة المائية بداخل الأنهار ١٢٣ ألف كيلومتر، وطول الخط الملاحي المدني يبلغ ٢ مليون و٤٦٢ ألف كيلومتر. وأعداد الركاب اللذين يتم نقلهم ٢٨ مليار و٧٠٠ مليون شخص، وبلغت دورات السياح ٢ تريليون ٣١٩ مليار و٧٠٠ مليون شخص، وبلغ حجم البضائع ٢٥ مليار و٩٠٠ مليون طن، وتم تسليم بضاعة

بلغت ١١ تريليون و١,٣٠ مليار طن كيلومتر. ووصل عدد القاطرات في السكة الحديد إلى ١٨ ألف ٤٣٧ قاطرة، وعدد السيارات التي يمتلكها الناس ٥٠ مليون و٩٩٦ ألف سيارة، وعدد السفن المستخدمة لأغراض النقل في الملاحة البحرية بلغ ١٨٤ ألف و١٩٠ سفينة، وكمية البضائع التي يتم تفريغها وشحنها على أهم الموانئ المطلة على سواحل البحار يبلغ حجمها ٤ مليار و٣٠٠ مليون طن.

وفي نهاية عام ٢٠٠٧، تم بناء طريق رئيسي يربط بين ١٢ دولة (٥ دول عموديا و٧ دول أفقيا)، ووصولا إلى عام ٢٠١٠ تم تكوين الهيكل الأساسي لشبكة الطرق السريعة في الدولة، كما أن هناك تقدم في التكنولوجيا الفنية لخطوط الطرق الرئيسية في مقاطعات الدولة وغيرها العديد من المستويات. في عام ٢٠١٠، تم البناء الأساسي وتنمية ٨ طرق رئيسية بين المقاطعات في الغرب، وينصب الاهتمام أيضا على خطة بناء شبكة طرق سريعة "٥ طرق منطلقة، وطريقين عموديين، و٧ طرق رأسية" ومجموعها خط من ١٤ طريق ("الخمسة طرق المنطلقة": بكين — شنغهاي، بكين — فوتشو، بكين — هونغ كونغ ومكاو، بكين— كوينمينج، بكين — هاربين، "والطريقين العموديين": تشنيانغ — هايكو، باوتو — ماومينج، "السبعة طرق الرأسية": تشينجداو — ينتشوان، نانجينج — لوا يانج، شنغهاي — شيآن، شنغهاي— تشونغتشينج، شنغهاي — كوينمينج، فوتشو— ينتشوان، قوانغتشو — كوينمينج)، ويتم بذل كل الجهود المستطاعة للوصول إلى هذا الرابط الأساسي في عام ٢٠١٠.

وفي عام ٢٠١٠، يتم التقدم بخطوات جيدة لتحسين الموانئ المطلة على سواحل البحار على مستويات متفرقة بالتتابع، وتم تكوين الشكل الأساسي لموانئ التوزيع المتخصصة لشحن الفحم، والنفط الخام، والغاز الطبيعي السائل، وخام الحديد، والحاويات وغيرهم. وتم التركيز على بناء ثلاثة مراكز دولية للنقل الملاحي: شنغهاي، تيانجن، داليان.

(٧) البيئة

نظرا لكثرة عدد سكان الصين وأيضاً عدم ارتفاع مستوى التطوير الاقتصادي، فدائما كانت تواجه الصين مشكلة كيفية حماية البيئة في أثناء مراحل تطورها الاقتصادي، وفي عام ١٩٧٢ اشتركت الصين في المؤتمر الأول الذي عقدته الأمم المتحدة لحماية البيئة. ولكن مع التقدم السريع في الاقتصاد الصيني، زادت قوة التحكم في البيئة عاما بعد عام. وفي عام ٢٠٠٧ تمكنت الصين

من تقليل والتخلص من الأضرار التي يمكن أن يتعرض لها العمل أثناء مراحل تطوره، فكمية طلب الأكسجين الكيماوي وكمية التخلص من ثاني أكسيد الكبريت حققت انخفاض مضاعف. وفي عام ٢٠٠٩ انتهت الصين من تكوين مساحة من الغابات تقدر بـ٥ مليون و٨٨٠ ألف هكتار، وبلغ عدد مناطق المحميات الطبيعية ٢٥٢٩ منطقة، ومن بينها ٣١٩ منطقة من المحميات الطبيعية الخاصة بالدولة. ومناطق الأراضي الرطبة الطبيعية حصلت هي الأخرى على الحماية. وبدأت كفاءة النظام البيئي تتحسن بالتدريج. كما أن التحكم في تآكل التربة أحدث هو الآخر تقدما جديدا. كما تلعب الصين دور حيوي في مجال الأنشطة التبادلية وآفاق التعاون الدولي لحماية البيئة. ووقعت مؤخرا بروتوكول التعاون البيئي مع العديد من الدول.

من السابع حتى الثامن عشر من ديسمبر لعام ٢٠٠٩ وقبل حفل الافتتاح الرسمي لمؤتمر تغير المناخ الذي عُقد في كوبنهاجن بالدنمارك، نشرت حكومة الصين أهداف التحكم في طريقة التخلص من غاز البيوت الزجاجية في عام ٢٠٢٠: بحلول عام ٢٠٢٠ ستنخفض كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة للوحدة من إجمالي الناتج المحلي عن عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ٤٠٪~٤٥٪، وستتعدى بكثير كل التعهدات التي تشير إليها الدول الكبرى للتخلص من غاز البيوت الزجاجية. وهذا لا يشير فقط إلى الجهود التي لا تنقطع من قِبل الحكومة الصينية لتحقيق السعادة لشعبها، بل يشير أيضا إلى مدى تحمل الصين لمسئولية مستقبل الإنسانية. وتتخذ الصين من روح التعاون للبحث في أشكال المسائل الخاصة بالعمل للاشتراك مع كل العالم في الأمور الخاصة بحماية البيئة.

بالمرور بالمرحلة الأولية من مراحل التصنيع، تنبهت الصين بسرعة إلى ضرورة حماية النظام البيئي. ومن خلال الإجراءات الفعالة التي اتبعتها في السنوات القليلة الماضية، حقق نشاط حماية البيئة إنجازات واضحة. وفي الرابع من سبتمبر لعام ٢٠٠٦ اتخذت مدينة تشنيانغ بمقاطعة لياونينج من "سماء زرقاء وسحب بيضاء" صورة لها وظهرت في شكل أكثر جمالا.



مسيرة تطور الاقتصاد الصيني

إن مسيرة تطور الاقتصاد الصيني هي شيء عظيم للسرد، فهي تجسد لنا بحث الشعب الصيني وسعيه الدائم وراء التصنيع والحداثة. ستون عاما من العواصف والأمطار جعلت الصينين أكثر فهما وعقلانية وأكثر ثقة بأنفسهم ليسيروا في طريقهم، واعتمدوا على خبراتهم وتجاربهم لابتكار اقتصاد صيني اشتراكي متميز.



١- من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧٨ : مرحلة التخزين العليا والأسبقية في تطوير الصناعات الثقيلة

في الأول من أكتوبر لعام ١٩٤٩، تم تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وأنهت الاضطرابات التي كانت موجودة في المجتمع الصيني على مدار أكثر من مائة عام، وتم تأسيس حكومة قوية فعالة، وقدمت الكثير من الضمانات لتطوير الاقتصاد الصيني، حيث أنه عند الرغبة الحقيقية في النهوض، يجب أولا تطوير الاقتصاد.



وما تُرك للحكومة الجديدة في هذا الوقت هو كيان مهترئ. ففي عام ١٩٤٩ كان إنتاج المو الواحد في الصين من الحبوب الغذائية ٧١ كيلوجرام فقط، فكان يقل عن المتوسط العالمي ٤ كيلو جرام. وبمقارنة معدل إنتاج الأيدي العاملة كان هو الآخر منخفض بعض الشيء، وكان هناك تراجع ملحوظ في الإنتاج الصناعي. والإنتاج في مجال الحديد والصلب كان فقط ٤١٠٠٠٠ طن، وإنتاج النفط الخام كان فقط ١٢٠٠٠٠ طن.

في الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٣ ومن خلال تطبيق نظام إصلاح الأراضي على نطاق واسع، جعل قاعدة الفلاحين العريضة لأول مرة منذ آلاف السنين لهم الحق في امتلاك أراضيهم، مما زاد من إيجابيتهم وحماسهم في الإنتاج. صورة للفلاحين الفقراء في أرياف الشمال الشرقي يضعون العلامات على إراضيهم بعد تطبيق قانون إصلاح الأراضي.

بعد قيام جمهورية الصين الشعبيةعام ١٩٤٩، كانت المهمة الرئيسية للحكومة هي استعادة وتنمية الاقتصاد القومي. وكانت سياسة الحكومة الرئيسية في الاقتصاد هي "الاهتمام بالعام والخاص، الاستفادة من الأيدي العاملة ورأس المال، تبادل المساعدة بين المدن والقرى، والتبادل داخليا وخارجيا". ومن خلال سلسلة من السياسات الفعالة التي اتبعتها الحكومة نجحت في توحيد العملة والشئون المالية، وحققت توازن في الشئون المالية بين المدخول والمصروف، وأزالت التضخم السرطاني الذي دام لمدة ١٣عام، وفي الوقت نفسه زادت الحكومة من سيطرتها على توزيع الثروات الطبيعية، بل ويسرت العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. وبسرعة تم استعادة كل الصناعات التي دمرتها الحرب وذلك من خلال سلسلة من الإجراءات والسياسات التي اتبعتها الحكومة لإصلاح واستعادة الاقتصاد، وزادت من فرص العمل، وحققت استقرار المجتمع. أما في القرى فقد طبقت الحكومة نظام إصلاح الأراضي الشامل، وطبقت سياسة "لكل فلاح حقله الخاص به". وهذا القانون أحدث تغيرا واضحا

في تكوين الأراضي في القرى وفي تكوين غيرها من مصادر الإنتاج: تم القضاء على اقتصاد ملاك الأراضي، وحل محله اقتصاد الفلاح الذي يقوم على أن كل أسرة تدير وحدة معينة من الأراضي. أما في المدن فتم القضاء على اقتصاد الأفضلية للإمبريالية الموجودة في الصين، وقاموا بمصادرة "الرأسمال البيروقراطي" الذي يعتمد على رأسمال الدولة، وأسسوا الاقتصاد القائم على إدارة الدولة، وأجروا الكثير من التعديلات والإدارة في الاقتصاد الفردي والاقتصاد الخاص،

سلسلة المراجع

نقاط ضعف الاقتصاد الصيني

نظراً لتدهور حركة التصنيع في الصين، كانت الصين دائما ما تتعرض للظلم من قبل الغرب في العصر الحديث. فالاضطرابات الداخلية والغزو الأجنبي مستمر بدون توقف، والشعب يعيش في شقاء ومعاناه، والناس لا تقدر على العيش، ومكانتها الدولية تنحدر يوما بعد يوم. وفي فترة تزيد عن ١٠٠ عام منذ عام ١٨٤٠، قد مرت الصين بإثنتي عشر حرب وثورة كبيرة، من بينها ست حروب في مقاومة الغزو الإمبريالي (وهى حرب الأفيون الأولى، وحرب الأفيون الثانية، والحرب الصينية الفرنسية، والحرب الصينية اليابانية، وحرب قوات الدول الثماني المتحالفة ضد الصين، وحرب مقاومة اليابان)، وست حروب هي حروب داخلية (وهي حركة مملكة تايبينج السماوية، حركة ييهتوان، وثورة ١٩١١، والثورة الثانية، وحرب أمراء الشمال، وحرب السهول الوسطى الكبرى، وحرب الثورة الزراعية، وحرب التحرير). والغزو الإمبريالي، والضغط الإقطاعي، وكل الحروب التي سبق ذكرها تسببت بشكل مباشر وغير مباشر في خسائر في الاقتصاد، مما أدى إلى البطء الشديد وأيضا انخفاض في مستوى حركة التطوير الاقتصادي للصين.

وعند النظر عموديا نجد أنه عند قيام جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩، كان معدل الفرد من الدخل القومي٦٦,١ يوان فقط. فمن عام ١٨٤٠ حتى عام ١٩٤٩ كان معدل الزيادة السنوية لإجمالي الدخل القومي لا تتعدى ١٪. وكان إجمالي الإنتاج الصناعي والزراعي في عام ١٩٤٩ معدلا متوسطا، فكان حجم إجمالي الإنتاج الزراعي يمثل نسبة٧٠٪، وحجم إجمالي الإنتاج الصناعي يمثل نسبة ٣٠٪، وكان إجمالي إنتاج الصناعات الثقيلة يمثل نسبة ٧,٩٪ فقط من إجمالي الإنتاج الصناعي. وحينها كانت الصين دولة زراعية فقيرة ومتخلفة.

وعند النظر رأسيا، نجد أنه في الفترة ما بين عامى ١٨٢٠ و١٩٥٠ أحرز الاقتصاد العالمي تقدما عظيما غير مسبوق. وزاد معدل إجمالي الدخل القومي العالمي ليصل إلى٧,٦٨ ضعف، حيث زاد معدل الفرد من إجمالي الدخل القومي على مستوى العالم ليصل إلى ٢,١٧ ضعف. وزاد معدل الفرد إجمالي الدخل القومي في أمريكا ليصل إلى٧,٦١ ضعف، وزاد معدل الفرد من إجمالي الدخل القومي في غرب أوروبا ليصل إلى٣,٧٣ ضعف، كما زاد معدل الفرد إجمالي الدخل القومي في اليابان ليصل إلى٢,٨٨ ضعف. أما بالنسبة للصين فمازال معدل الفرد من إجمالي الدخل القومي منخفضا. وطبقا لنتائج دراسات عالم الاقتصاد الإنجليزي أنجس مادلين فإن معدل إجمالي الدخل القومي في الصين من عام ١٨٤٠ كان منخفضا عن مستوى المعدل العالمي بنسبة ٩٠٪ وصولا إلى عام ١٩٥٠ حيث وصلت نسبة الانخفاض عن المستوى العالمي لنسبة21%. وانخفضت نسبة إجمالي الدخل القومي في الصين بالنسبة للعالم من ١/٣ لتصل إلى22/11.

وتم إدخاله ضمن الشكل الجديد من الاقتصاد الديموقراطي. وبحلول إلى عام ١٩٥٢ تكون الصين قد استغرقت ثلاث سنوات فقط لإنهاء مهمة استعادة الاقتصاد القومي بعد انتهاء الحرب، وكمية المنتجات الصناعية والزراعية قد وصلت إلى أعلى مستوى في تاريخها ما قبل عام ١٩٤٩، كما أن مستوى حياة الشعب قد حقق تقدما ملحوظا.

وفي الوقت الذي كانت الصين تقوم فيه باستعادة وتطوير اقتصادها، كنت البيئة خارج الصين قد حدث بها هي الأخرى تغيير. ففي يونيو من عام ١٩٥٠ اندلعت الحرب الكورية. ولحماية أمن البلاد، وخصوصا عدم تهديد الصناعات الأساسية في منطقة شمال شرق الصين، أرسلت الصين جيش متطوع للدخول إلى كوريا والاشتراك في الحرب. حتى وقعت في قرية بانموجون بكوريا الشمالية اتفاقية وقف الحرب في يوليو من عام ١٩٥٣، حيث استمرت هذه الحرب لمدة ثلاثة أعوام كاملة. فكانت الصين تسعى إلى استعادة اقتصادها من ناحية، ومن ناحية أخرى كان يجب عليها ضمان توفير الإمدادات للحرب. ومر الشعب الصيني بهذه التجربة، فكانت تؤمن توفير الإمدادات للحرب من ناحية، ومن ناحية كانت تعمل على بناء اقتصادها، ومن ناحية ثالثة ترسخ في نفوس الشعب الصيني هدفهم من الحياة، ولكنهم قد ضحوا بالكثير لتحقيق كل هذا. وطبقا لإحصائيات مؤلف كتاب ‹جسر لتاريخ جمهورية الصين الشعبية› أن نفقات الحرب الصينية قد زادت عن ١٠ مليار دولار. ليس ذلك فحسب، فوضع الحرب الباردة والحرب الكورية قد أثرا في إستراتيجية تطوير الاقتصاد الصيني.

وفي بداية قيام جمهورية الصين الشعبية، ولخلق بيئة دولية جيدة لتطوير الاقتصاد الصيني، فقد حاولت الصين أن تُغير علاقتها مع الدول الغربية الكبرى. إلا أنها بسبب ظروف الحرب الباردة، اضطرت إلى اختيار معسكر الاتحاد السوفيتي الاشتراكي الدولي.

والانضمام إلى معسكر الاشتراكية لم يجعل للصين حليف ورفيق دولي فحسب، ويزودها بالمساعدات لتطوير اقتصادها، إلا أنه وفر لها القدوة التي تتعلم منها. حيث أن خطة آلية اقتصاد الاتحاد السوفيتي قد حققت نجاح عظيم في الثلاثينات من القرن العشرين، حيث إن الاتحاد السوفيتي اتخذ من نجاحه في حربه ضد الفاشية أساسا له، وإنجازاته في استعادة اقتصاده بعد الحرب كانت واضحة للغاية، مما زاد من قوة اقتصاد الاتحاد السوفيتي بشكل كبير ورفع من مكانته الدولية عاليا، وقد نال احترام العالم أجمع. ولقد تشبعت الصين كل التشبع بهذه السرعة العالية في التصنيع وأيضا بهذا الاحترام الدولي، وأخذت تأمل في تطوير اقتصادها بسرعة تحت ظروف من السلام والاستقرار داخل الصين وخارجها، وبسرعة تغيرت الملامح الفقيرة المتأخرة للصين.

وفي ظل ملائمة وتطور طريق التصنيع الاشتراكي للصناعات الهامة، اختارت الصين النظام الفردي والعام لتخطيط شكلا لاقتصادها. وبالنسبة للصين في ذلك الوقت، فالصناعات الثقيلة والتي كانت متخلفة في السابق أصبحت هي أساس تطوير الاقتصاد، كما أنها أثرت بشدة في بناء القدرة الدفاعية الوطنية. ففي حالة عدم تقدم الصناعات الثقيلة، بالتالي لا يمكن ضمان الأمن القومي، ومن الممكن التعرض للضرب والظلم، فهذا هو الدرس القاسي الذي تعلمه الشعب الصيني على مدار مائة سنة. ولذلك وفي بداية الخمسينات من القرن العشرين، وضع القادة في الصين في ذلك الوقت أسبقية تطوير الصناعات الثقيلة هي الأهم في سياسة التصنيع. وبدأ تنفيذ إستراتيجية الأولوية لتطوير الصناعات الثقيلة، وفي هذا الوقت وفي ظل ظروف النقص الحاد في رأس المال، فكان من الضروري الاعتماد على الحكومة في سياسة "الأيدي التي تم رؤيتها " في توزيع الثروات الطبيعية. وبهذا الشكل تم التمكن من استخدام الثروات الطبيعية المحدودة في أكثر الأبواب احتياجا لها، ولعبت أكثر الأدوار فعالية. وبالنسبة لصناعات الحبوب الغذائية، والقطن، والحديد، والفحم، والطمي، والطاقة الكهربية، فإن إصلاح أحوال السوق لمدة قصيرة لا يمكن أن يكون فعال في زيادة التموين، هذا بالإضافة إلى قلة المرونة المطلوبة، والانخفاض الحاد في رأس المال، والمتبقي من المنتجات الزراعية محدود للغاية، وفي الوقت نفسه كان هيكل التموين والنفقات فردي بعض الشيء، وفي ظل كل هذه الظروف، تم استخدام قوة الحكومة، ومن خلال الخطة الاقتصادية قامت بالتركيز على أولوية الاهتمام ببناء الصناعات الثقيلة. ولذلك، منذ عام ١٩٥٣، وفي الوقت نفسه الذي كانت تفتح فيه الصين آفاق اقتصادها، وفي ظل تغيير القوانين، بدأت في الانتقال إلى مرحلة التحكم في نظام الملكية العامة الوحيد وأيضا في تخطيط الاقتصاد الاشتراكي.

في أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى (من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٧)، بدأت الصين في بناء شكلا كبيرا لاقتصادها يعتمد على إدخال التكنولوجيا الحديثة الموجودة في الاتحاد السوفيتي كأساس له. فكثير من المشاريع الكبرى من بدايتها حتى نهايتها كانت خطوة أولية في سبيل تغيير ملامح الفقر والتأخر في الصناعة الصينية. ومن بينها ١٥٦ مشروع هي الأكثر وضوحا حيث ساعد الاتحاد السوفيتي في بناء هذه المشاريع. والوحدات الصناعية والقوى الإنتاجية التي كونتها هذه المشاريع لم تعمل فقط على سد العديد من الفراغات الموجودة في الاقتصاد الوطني، وتقوية الحلقات الضعيفة في القوى الإنتاجية، بل أنها في الوقت نفسه تمكنت من النهوض بسرعة لرفع مستوى التقنيات الفنية لتطوير الصناعات الصينية، وجعلت الصين تخطو أول خطوة في طريقها لبناء أساس صناعتها.

رابط المعلومات

"الخطة الخمسية"

إن "الخطة الخمسية" هي جزء من أجزاء خطة الاقتصاد الصيني الوطني، وهي أساسا أحد مشروعات البناء الهامة في الدولة، وخطة علاقة التناسب الهامة بين توزيع القوة الإنتاجية والاقتصاد الوطني وغيرها، وهي التي تحدد أهداف واتجاهات التطوير البعيد للاقتصاد الوطني. ومنذ قيام جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩، باستثناء فترة التعديلات في الاقتصاد الوطني ما بين عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٥، فمن عام ١٩٥٣ حتى عام ٢٠٠٥، تكون الصين قد طبقت "الخطة الخمسية" عشر مرات، وجاري مؤخرا تنفيذ «الخطة الخمسية» الحادية عشر في الفترة ما بين عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٠، والتي تم تعديلها إلى «البرنامج الخمسي».

وإقامة التصنيع على مستوى واسع يتطلب كمية كبيرة من رأس المال، والمواد الخام وشبه المصنعة وأيضا الحبوب الغذائية، وكانت الصين تفتقد كل هذا. ففي ظل وضع الحرب الباردة آنذاك، باستثناء المساعدات التي كانت تأتى لها عن طريق الاتحاد السوفيتي، كانت مضطرة إلى الاعتماد على التجميع من داخل الدولة، وكان معظم التجميع في داخل الدولة يعتمد على الزراعة المتأخرة. فكان التعاون هو أحد الخيارات التي يمكن اتباعها في ذلك الوقت في حالة الرغبة في الإسراع من رفع مستوى الإنتاج الزراعي واستغلال الموارد البشرية على الوجه الأكمل. ولذلك أسرعت الحكومة في اتخاذ خطوة تحقيق التعاون الزراعي، وفي نهاية عام ١٩٥٦، بلغت نسبة الفلاحين الذين اشتركوا في مجتمع التعاون الزراعي ٩٦,٣٪ من إجمالي الفلاحين، وقد استغرق الإصلاح الاشتراكي للمجتمع الزراعي مدة ٤ سنوات لإتمامه.

ومن خلال مجتمع التعاون الزراعي، حوّلت الدولة نظام ملكية الفلاح الخاصة لموارد الإنتاج الطبيعية إلى نظام الملكية الجماعية، وشكل إدارة الإنتاج الزراعي قد تحول من الشكل المتبع في الماضي بإنتاج كل أسرة منفصلة إلى شكل الإنتاج الجماعي المشترك. ونظرا لإلحاح المتطلبات في فترة ما بعد التعاون، وضخامة العمل، وتغيير حقوق الإنتاج بشكل سريع، فتغير مع كل ذلك شكل الإنتاج الفردي، وخالفت أجزاء المجتمع التعاوني مبادئها في أملها في تحقيق المصلحة المتبادلة، ولذلك لم يحقق الاقتصاد الجماعي الامتيازات المرجوة منه. وفي الوقت نفسه، كان تسويق الدولة الموحد لأهم المنتجات الزراعية الثانوية، يحرم الفلاح من حقه في توزيع المنتجات المتبقية من عمله.

هذا بالإضافة إلى أن التعاون في الصناعات اليدوية كان في غاية السلاسة. وفي عام ١٩٥٣ كانت نسبة المشتغلين في مجال التعاون في الصناعات اليدوية تشكل٣,٩٪ فقط، بينما ارتفعت في عام ١٩٥٥ لتصل إلى٢٦,٩٪، وفي عام ١٩٥٦ وصلت إلى ٩١,٧٪. وبذلك يكون قد تم الانتهاء من

سلسلة المراجع

١٥٦ مشروع والتخطيط الشامل للصناعة

وقد ساعد الاتحاد السوفيتي في فترة «الخطة الخمسية الأولى» الصين في بناء ١٥٦ مشروع، ودخلت بالفعل في تشييد ١٥٠ مشروع مشترك: ٤٤ مؤسسة للصناعات العسكرية (ومن بينها ١٢ مؤسسة للصناعات الجوية، و١٠ مؤسسات للصناعات الإلكترونية، و١٦ مؤسسة لصناعات الأسلحة، ومؤسستين للصناعات الطيران الفضائي، و٤ مؤسسات صناعات السفن)، كما يوجد ٢٠ مؤسسة لصناعات التعدين (ومن بينها ٧ مؤسسات لصناعات الحديد والصلب، و١٣ مؤسسات لصناعات الفلزات)، و٧ مؤسسات للصناعات الكيماوية، و٢٤ مؤسسة لصناعات الأجهزة، و٥٢ مؤسسة للصناعات الخاصة بمصادر الطاقة (من بينها ٢٥ مؤسسة لصناعات الفحم وصناعات الطاقة الكهربية، ومؤسستين للصناعات البترولية)، و٣ مؤسسات للصناعات الخفيفة والأدوية. والهدف الأساسي من بناء هذه المشروعات هو بناء نظام صناعي على أساس متكامل وأيضا بناء نظام صناعي للدفاع الوطني، وتتخذ من تأسيس صناعة صينية جديدة كخطوة أولية.

وبناء التصنيع في فترة "الخطة الخمسية الأولى" التي كانت تتخذ من ١٥٦ مشروع أساسا لها جعل المستوى التكنولوجي للصناعة الصينية يتقدم من عصر التخلف عن صناعات الدول المتقدمة في عام ١٩٤٩ ليرتفع بسرعة ويصل إلى مستوى عصر الأربعينات من القرن العشرين. وصولا إلى عام ١٩٥٧، تكون الصين قد قامت ببناء ٨ مناطق صناعية كبيرة في كبرى المدن الصينية: المنطقة الصناعية الأساسية في الشمال الشرقي التي تتخذ من شنيانغ وآنشان مركزا لها، والمنطقة الصناعية الشمالية والتي تتخذ من بكين وتيانجين وتانغشان مركزا لها، والمنطقة الصناعية في شنشي والتي تتخذ من تاييوان مركزا لها، والمنطقة الصناعية في هوبي والتي تتخذ من ووهان مركزا لها، والمنطقة الصناعية في تشنغ لووييان التي تتخذ من تشنغتشو مركزا لها، والمنطقة الصناعية في شانشي والتي تتخذ من شيآن مركزا لها، والمنطقة الصناعية بقانسو والتي تتخذ من لانتشو مركزا لها، والمنطقة الصناعية جنوبي ستشوان والتي تتخذ من تشونغ تشينج مركزا لها.

«الخطة الخمسية الأولى» قد غيرت من هذا الوضع تغييرا جذريا في نسبة ٧٠٪ من الصناعة والمدن الصناعية في الصين وذلك قبل عام ١٩٤٩ التي كانت ترتكز في منطقة السواحل في الجزء الشرقي.

الإصلاح الاشتراكي الأساسي للصناعات اليدوية.

أما بالنسبة إلى إصلاح المؤسسات الصناعية والتجارية الخاصة فقد بدأ فعليا في عام ١٩٤٩. فقبل عام ١٩٥٢ كانت تقوم أساسا على شكل «تحسين عملية طلب البضائع» و«التسويق الموحد». أما بعد عام ١٩٥٣ فتم تطبيق نظام «التعاون في العمل بين العام والخاص» على المؤسسات الفردية ذات الشروط الواضحة، وصولا إلى النصف الثاني من عام ١٩٥٥ كان التطور قد وصل إلى كل المهن والأعمال وتم تحقيق نظام «التعاون في العمل بين العام والخاص». وبتنفيذ الحكومة لسياسة التعاون في العمل بين العام والخاص – هذه السياسة المسالمة للشراء – جعلت مؤسسات القطاع الخاص تحصل على فائدة محددة لوقت محدد، وسلمت حقوق إدارة هذه

المؤسسات، وبذلك تكون قد انتهت من الإصلاح الاشتراكي. وفي نهاية عام ١٩٥٦ لم يعد هناك وجود أساسا لاقتصاد القطاع الخاص، ولم يعد هناك شيء يذكر بخصوص الاقتصاد الفردي، فأنظمة الصين كلها تقوم تتكون أساسا من الاقتصاد الذي تديره الدولة والاقتصاد الجماعي.

وأثناء فترة الخطة الخمسية الأولى كان إجمالي التطور الاقتصادي جيد بعض الشيء، وكانت النسب بين كل المهن والصناعات مناسبة. ومجموع قيمة الإنتاج الصناعي والزراعي ارتفع بنسبة ١٠,٩٪ كل عام، كما زاد معدل الدخل القومي بنسبة ٨,٩٪ كل عام. وتُقيم تكاليف الباحثين الأمريكان في فترة الخطة الخمسية الأولى بأنها كانت باهظة للغاية: بالمقارنة مع وضع زيادة الاقتصاد الصيني في النصف الأول من القرن العشرين نجد أن الخطة الخمسية الأولى لها دور سريع وصارم، وبالمقارنة مع أغلبية الدول الحديثة الاستقلال في تطورها نجد أن معدل زيادة تطور الفرد كل عام حوالي ٢,٥٪، وهذا كله يشير إلى نجاح الخبرات الصينية.

إلا أن الأيام الحلوة لا تدوم. ففي عام ١٩٥٨، ونظرا إلى مساوئ آلية الاقتصاد السوفيتي، ولتحقيق التطور السريع للاقتصاد، بدأت الصين في «التقدم الكبير» وبدأت أيضا في حركة اشتراكية الشعب. و«التقدم الكبير» جعل متطلبات أهداف الصناعة تزيد كثيرا، مما جعلها تخرج عن حدود الواقع. وبسبب خطورة قلة الموارد الطبيعية وقلة رأس المال، بدأت الحكومة الصينية في اتخاذ القوى العاملة لتحل محل رأس المال. والنتيجة أن الطريقة المحلية في الفولاذ لم تكمل غاية صنع الحديد بسلاسة فقط، إلا أنها أيضا استهلكت الكثير من القوى العاملة. وفي القرى، بدأت المستويات العليا في التغيير إلى الكومونة الشعبية «حدود أكبر ومستوى تأميم عالى». وحركة تعميم الكومونات الشعبية خالفت أمال الشعب، وفقدت أمالها في تحقيق التعاون الاقتصادي وطبيعة تبادل المنفعة، ولم تتعرض إيجابية إنتاج الفلاحين إلى أضرار بالغة فقط، بل وتسبب أيضا في حدوث «تخبط في الأمور تخبط عشوائي» و«أسلوب عمل يتسم بالمغالاة» في إدارة الإنتاج، والنتيجة لم تكن فقط انخفاض إنتاج الحبوب الغذائية، بل وأدت أيضا إلى ضياع الكثير من الحبوب الغذائية. وكان مصاحبا لاقتراب الكوارث الطبيعية أن نسبة الإنتاج الزراعي قد هوت وسقطت، بل وأدت أيضا إلى حدوث «المجاعة الكبرى» من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦١، والتي أدت إلى الموت غير الطبيعي للكثير من عدد السكان في الصين. ونظرا لأن حركة «التقدم الكبير» وحركة تعميم الكومونات الشعبية كانت منافية للواقع، فأدى ذلك إلى دخول الاقتصاد القومي في وضع حرج للغاية. وعلى مدار الثلاث سنوات انخفض معدل الزراعة إلى نسبة ٢٢,٨٪، ومعدل التكديس الزائد عن الحد أدى إلى انخفاض مستوى حياة الشعب بنسبة ٤,٩٪ كل عام، ونسبة

العجز المالي ارتفعت كثيرا.

وفي عام ١٩٦١، دخل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التعديل، وزادت الحكومة من التشغيل الزراعي من خلال ضغط حدود البنية الأساسية، وأجرت التعديلات على الاقتصاد، وبدأت عجلة تطوير الاقتصاد الصيني في الدوران بشكل جيد من جديد. ومن خلال سنوات من التعديل، أحرزت الزراعة، والصناعات الخفيفة، والصناعات الثقيلة تطورا متساوٍ. وبالمقارنة مع عام،١٩٦٠ نجد أن معدل زيادة مجموع قيمة الإنتاج الزراعي في عام١٩٦٥ كان ٤٢,٢٪، معدل زيادة قيمة الإنتاج من الصناعات الخفيفة بلغ ٢٧,٥٪، ومعدل انخفاض إجمالي إنتاج الصناعات الثقيلة بلغ ٣٧,٢٪، وتغيرت الشئون المالية في الدولة إلى الأحسن، وفي الوقت نفسه انخفض معدل التكديس، وارتفع

سلسلة المراجع

"الوثبة الكبرى" و"مجتمع الشعب"

وحركة "الوثبة الكبرى" تشير إلى الفترة ما بين عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٠، وهي حركة النزعة "اليسارية" المتطرفة والتي ازدهرت داخل نطاق الدولة بأكملها. وحركة "الوثبة الكبرى" تتطلب سرعة كبيرة في تطوير الإنتاج، وتتخذ من تحقيق معدل إنتاج صناعي وزراعي عالٍ، وتتطلب مضاعفة كمية الإنتاج للمنتجات الهامة الصناعية والزراعية، وبل ومضاعفتها عدة مرات، وحتى مضاعفتها لعشرات المرات. ورغم أن نقطة الانطلاق لهذا الطريق يجب فيها تغيير وضع التخلف القائم في ثقافة الاقتصاد الصيني بأقصى سرعة، إلا أنه نظرا لإهمال المبادئ الاقتصادية النظرية، فإنه لا يمكن أساسا تغيير وضع التخلف القائم في ثقافة الاقتصاد الصيني بسرعة. وحركة "الوثبة الكبرى" أدت إلى عدم توازن كبير في نسب الاقتصاد القومي، وتسبب أيضا في وجود صعوبات اقتصادية خطيرة.

والفترة التي كانت تنتشر فيها الكومونات الشعبية كانت الفترة من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٨٤، وتنتمي إلى نوع منظمات "الوحدة بين الحكومة والمجتمع"، أي دمج كلا من هيئات السلطة الحكومية الأساسية (هيئة أهل الريف) وهيئات قيادة المجموعات الاقتصادية المشتركة (هيئة الإدارة الاجتماعية) معا وجعلهم وحدة واحدة، وتوحيد الإدارة في كل الأرياف (وكل الأعمال الموجودة في المجتمع). والكومونات الشعبية هي منظمات إنتاجية، وهي أيضا السلطة السياسية الأساسية. وفي الفترة الأولى من تأسيس الكومونات الشعبية، وقامت موارد الإنتاج بتنفيذ النظام الفردي الخاص بالكومونات، وفي التوزيع تم تطبيق الجمع بين نظام الرواتب ونظام الإمداد، وتم إلغاء نظام قطع الأراضي للارتفاق الخاص، وأيضا تقليل عناصر الأشغال المنزلية الجانبية، وثبط نشاط الفلاحين الإيجابي في الإنتاج، وأثر بشكل خطير على تطوير القوة الإنتاجية في الأرياف. وبعد ذلك المرور بالعديد من التعديلات، وبعد عام ١٩٦٢ طبقت أغلبية الكومونات الشعبية قانون "الامتلاك على ثلاث مراحل، واتخاذ نظام الفرقة كأساس"، وتم استعادة وتوسيع نظام قطع الأراضي للارتفاق الخاص وأيضا الأشغال المنزلية الجانبية. ولكن ما زال هناك تمركز للإدارة زائد عن الحد، وتجاوز شكل الإدارة الفردية والمساواة في التوزيع وغيرها من العيوب. وبعد عام ١٩٧٨ طبقت المناطق الريفية وبشكل منتشر قانون مسئولية الإنتاج الزراعي التي تقوم على أساس تحمل الأسر للإدارة، كما أن الكومونات الشعبية حلت محلها القرى والمراكز.

وفي التاسع والعشرين من ديسمبر لعام ١٩٦٨ تم الانتهاء من بناء جسرا كبيرا لمرور السيارات على نهر اليانجتسي في نانجينج وكان أحد المباني الهامة التي تم إنجازها في فترة الثورة الثقافية. وكان هذا الجسر أول تصميم، وتشييد وابتكار للصين، وقد استعملت الصين مواد البناء الموجودة في الدولة، وشيدت جسرا كبيرا به طريق حديدي، وطريق عام على شكل طابقين يستخدم في غرضين مختلفين. وقد مر على الجسر بعد تشييده بمدة ٤٠ عام أكثر من ٤٠٠ مليون سيارة وملايين الرحلات لنقل الركاب والبضائع. وفي التاسع والعشرين من ديسمبر لعام ٢٠٠٨ يكون هذا هو العيد الأربعون لجسر نهر اليانجتسي الكبير في نانجينج.

مستوى المعيشة الفعلي للمواطنين في المدن والقرى ليصل لنسبة ٢٥,٧٪. كما أحرز شكل البناء الصناعي والعلوم والتكنولوجيا في الصين تقدما جيدا.

ومع إندلاع «الثورة الثقافية» في عام ١٩٦٦، توقفت مرة أخرى مسيرة تطوير الاقتصاد الصيني. وأثناء العشر سنوات الطوال التي عاشتها الصين في اضطرابات في أثناء الثورة الثقافية، استكملت الصين بحثها في إصلاح آلية الاقتصاد الصيني. ورغم أن الاقتصاد الوطني في الصين قد تعرض للعديد من الخسائر، إلا أنه مازال يحرز بعض التقدم. فباستثناء عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨، كان إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي والزراعي في ازدياد. كما حافظ إنتاج الحبوب الغذائية على زيادة مستقرة بعض الشيء. وحققت مجالات المواصلات الصناعية، والبنية الأساسية، والعلم والتكنولوجيا مجموعة من الإنجازات الهامة، ومن بينها: بناء بعض السكك الحديدية الجديدة وبناء جسر على نهر اليانجتسي في نانجينج،



وبدأ أيضا تشغيل بعض المؤسسات الكبرى التكنولوجية المتقدمة، والنجاحات التي حققتها تجارب إطلاق الصواريخ وأيضا إطلاق الأقمار الصناعية، تحسين ونشر الأرز الرفيع، وغيرها. ورغم ذلك بسبب الاضطرابات القائمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد تأثر الإنتاج الصناعي والزراعي عظيم التأثر، وهيكل الإنتاج تطور بشكل منحرف وتعرضت إيجابية القوى العاملة للكبت، ولم يكن هناك أي زيادة في معدل الإنتاج، وكانت خسائر الموارد البشرية فادحة، ولم يرتفع مستوى المعيشة لمدة طويلة.

في العامين بعد انتهاء الثورة الثقافية عام ١٩٧٦، ورغم أن الحكومة الصينية حاولت تصحيح الأخطاء التي حدثت في العشر سنوات، واستعادة شكل الاقتصاد السليم، إلا أنها من ناحية لم تستطع البدء في الإصلاح العميق للآلية الاقتصادية الضعيفة الفعالية، ومن ناحية أخرى بدأت «تقدماً» جديدا، وهذا جعل العلاقة بين هيكل الإنتاج الذي فقد توازنه في السابق والاقتصاد المتوتر أكثر وضوحا، فالمشاكل القائمة في الاقتصاد لا يمكن حلها بفعالية، فمازال هناك ٢٥٠ مليون شخص يعيشون في حالة متردية من الفقر الشديد.

واختصارا، من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧٨ إستراتيجية الصين في التكدس العالي والأولوية في تطوير الصناعات الثقيلة قامت ببناء نظام متكامل تماما للاقتصاد الوطني وأيضا بناء نظام صناعي مستقل، إلا أنها في الوقت نفسه قد أظهرت مشكلات متعددة في تطوير الاقتصاد، ولكن

سلسلة المراجع

"الثورة الثقافية الكبرى"

الثورة البروليتارية الكبرى (وتسمى اختصارا" الثورة الثقافية الكبرى" أو "الثورة الثقافية") كانت حركة سياسية ضخمة بدأت في عام ١٩٦٦ وانتهت في عام ١٩٧٦. والسنوات العشرة مدة "الثورة الثقافية الكبرى" تُعرف الآن بأنها أكثر المراحل اضطرابا وعدم استقرار ومليئة بالكوارث منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية حتى الآن، ودائما يُطلق عليها اسم "عشر سنوات من الاضطراب" أو "عشر سنوات من الكوارث".

وفي السابع والعشرين من يونيو لعام ١٩٨١، أشارت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في الاجتماع الشامل من الدورة الحادية عشر من خلال ‹القرارات بخصوص بعض المشكلات التاريخية في الحزب منذ تأسيس الصين›:" أن الثورة الثقافية الكبرى والتي بدأت من مايو لعام ١٩٦٦ حتى أكتوبر لعام ١٩٧٦ جعلت الحزب والدولة والشعب يتعرضون إلى أخطر الانتكاسات والأضرار التي مروا بها منذ تأسيس الصين. " "و'الثورة الثقافية الكبرى' حدثت بسبب أخطاء القادة، واستغلتها الجماعات المعارضة لتلحق بالحزب والدولة والشعب وشعوب كل القوميات كوارث واضطرابات داخلية خطيرة."

هذه المشكلات من الممكن حلها من خلال تخطيط الاقتصاد وأيضا يمكن حلها في داخل هيكل آلية القوانين الخاصة والعامة.

٢- من عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٢ : مرحلة الزيادة السريعة في الاقتصاد التي دفعها الإصلاح والانفتاح

الاجتماع الحادي عشر من اجتماعات الحزب الشيوعي الذي عقد في نهاية عام ١٩٧٨ والمؤتمر الثالث الشامل كان بمثابة شيء مميز بالنسبة للصين. وكان هذا المؤتمر في الواقع يكون مجموعة جديدة تتخذ من دنغ شياو بينج قائدا محوريا لها. وكانت له كلمته الشهيرة: بغض النظر عن كون القطة بيضاء أو سمراء، فإذا أمسكت بالفأر فهي إذا قطة جيدة. وهذا الأسلوب في البحث في المسائل الخاصة بالعمل جعل السفن الاقتصادية الصينية تتقدم نحو المسيرة الجديدة للإصلاح والانفتاح.

وتحولت السفن الاقتصادية الصينية إلى اتجاه الإصلاح والانفتاح، وأصبح لها علاقات وثيقة

السيد دنغ شياو بينج هو المؤسس الأول لحركة الإصلاح والانفتاح الصينية وأيضا لبناء الحداثة الصينية. الصورة له في شنتشن بمقاطعة قوانغدونغ.



مع البيئات الدولية والمحلية في ذلك الوقت. وفي الستينات من القرن العشرين، ساءت العلاقة بين الصين والاتحاد السوفيتي. وفي عام ١٩٧١ استعادت الصين وضعها القانونى في الأمم المتحدة. وفي فبراير من عام ١٩٧٢ أصدرت الصين وأمريكا بيان شنغهاي، وسارت العلاقات بين الصين وأمريكا في اتجاها إلى التطبيع. وبعد ذلك قام السيد/ كاكويه تاناكا رئيس الوزراء الياباني بزيارة الصين، وتم إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين الصين واليابان. وفي سبتمبر لعام ١٩٧٣ قام الرئيس الفرنسي بومبيدو بزيارة الصين، ودخلت العلاقات بين الصين وفرنسا في مرحلة جديدة. وهذا كله خلق بيئة دولية مختلفة للإصلاح والانفتاح الصيني في عصر الانغلاق الذي مرت به الصين. وفي الوقت نفسه، والنهوض الذي حدث بين اليابان و"التنانين الأربعة" في قارة آسيا (يقصد بالتنانين الأربعة: كوريا، وسنغافورة، وتايوان، وهونج كونج هذه الدول والمناطق الأربعة التي نهضت جديدا في مجال التصنيع) جعل الصين تعيد النظر لنفسها من جديد وباهتمام. والزيارات المتعددة التي قام بها القادة الصينيون على مدار عام ١٩٧٨ أدركت الحكومة الصينية مدى تأخرها، مما جعلها تدرك أكثر مدى حتمية وإلحاح الإصلاح والانفتاح.

وباعتبار السيد دنغ شياو بينج مهندس للصين في خطتها الكلية للإصلاح والانفتاح، فقد صرح في المؤتمر الثالث الشامل في الدورة الحادية عشر في عام ١٩٧٨ قائلا: "حزب واحد، دولة واحدة، شعب واحد، إذا انطلق كل شيء من هذا المنطلق، فلا يمكن للتحجر الفكري، وشيوع الإيمان بالخرافات أن يتقدم، وحياة هذه الأفكار ستتوقف، التي كانت سُتسقط الدولة والحزب معا." "يجب أن يتم السماح لبعض للعمال والفلاحين الذين يعملوا بجد ولجتهاد في بعض المناطق، وبعض المؤسسات والذين قد حققوا إنجازات كبيرة بزيادة دخلهم بعض الشيء أولا، وعندها ستصبح الحياه أحسن بعض الشيء." وحوار دنغ شياو بينج فتح فصول جديدة في الإصلاح والانفتاح الصيني.

وإصلاح آلية الاقتصاد بدأ من "توسيع السيطرة والمصالح". ففي المدن، بدأ بالتدريج توسيع حقوق التصرف الذاتي للحكومات المحلية وأيضا المؤسسات التي تُدار بواسطة الدولة، وفي القرى، تم إعطاء حقوق التصرف الذاتي في إدارة الإنتاج لأسر الفلاحين، أي تم تغيير إدارة الإنتاج ذات المجموعات الموحدة لتصبح "قانون تعهد الأسر بمسئولية الإنتاج" الذي يتخذ من تشغيل الأسر أساسا له. وقد لاقى هذا التغيير التأييد الشديد من قِبل جماهير الفلاحين الغفيرة، وصولا إلى بداية عام ١٩٨٣، حيث طبقت الدولة نظام الفرق الإنتاجية لنظام تعهد الأسر بمسئولية الإنتاج وأصبحت تشكل نسبة ٩٣٪ من إجمالي عدد الفرق الإنتاجية في الدولة.

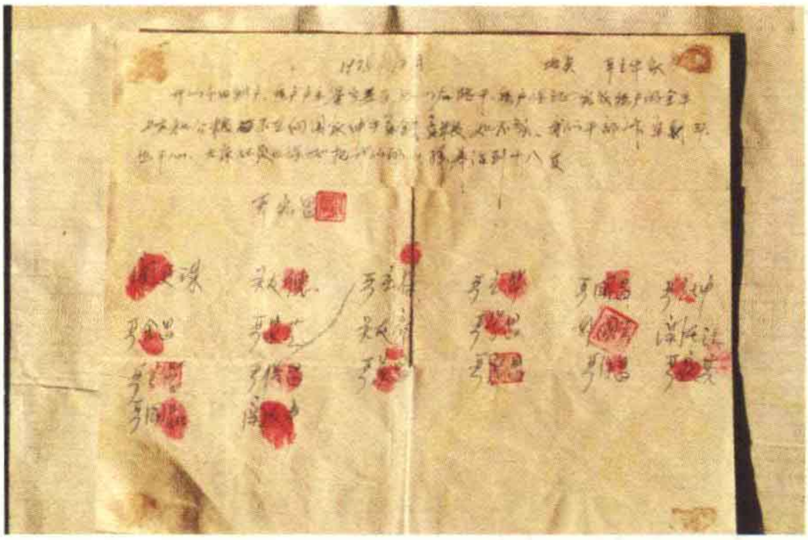
وعلى أساس انتشار تطبيق نظام تعهد الأسر بمسئولية الإنتاج، ففي أكتوبر من عام ١٩٨٣، قررت الحكومة المركزية إلغاء الكومونات الشعبية، وبناء حكومات في القرى (المراكز) واعتبارها سلطة سياسية مبدئية، وفي الوقت نفسه، أقامت لجان للفلاحين والتي تعتبر منظمات حكم ذاتي للجماهير. حتى ربيع عام ١٩٨٥ تم الانتهاء من تغيير هذا التظام في كل أرجاء الدولة.

ومنذ عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٦ ولكى تحافظ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني على استمرار التغيير، قامت بإصدار ٥ "مستند رقم ١" لجان مركزية (وقامت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بإصدار الوثيقة الرسمية الأولى كل عام). وهذا "المستند رقم ١" يعكس مسيرة الحكومة لإعطاء الفلاحين حقوقهم في إدارة الإنتاج الزراعي: وفي عام ١٩٨٢، تم الاعتراف بمشروعية تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة، وأصبح للفلاح حق في إدارة إنتاجه، وفي عام ١٩٨٣، أصبح هناك حرية في الصناعة والتجارة في الأرياف، وأصبح للفلاحين الحق في الاختيار والتصرف، وفي عام ١٩٨٤، ومن خلال طريق الوساطة والتداول، حصل الفلاحون على سوق إضافي يعطيهم حق حرية التصرف في المنتجات الزراعية، وفي عام ١٩٨٥، تم إلغاء سياسة التسويق المشترك، وزاد هذا من التقدم خطوة في حق الفلاحين في التصرف، وفي عام ١٩٨٦ زادت نسبة التشغيل الزراعي، وتم تعديل العلاقة بين المدن الصناعية والقرى الزراعية، وأصبح للفلاحين حق في التطوير أكثر مساواة.

وتغيير النظام أدى إلى حدوث تغيير كبير في الإنجازات الاقتصادية الزراعية. ومن عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٥ زاد إجمالي الإنتاج من الحبوب الغذائية من ٣٠٤ مليون و٧٧٠ آلف طن ليصل إلى ٣٧٩ مليون و١١٠ آلف طن، بزيادة نسبتها ٤ ,٢٤٪، وزادت كمية الإنتاج من القطن من

شياوقانغ بمقاطعة آنهوي: رائد الإصلاح في القرى

فى أحد أيام ديسمبر لعام ١٩٧٨، لم يعد ١٨ من الفلاحين في قرية شياوقانغ بمركز فنغيانغ بمقاطعة آنهوي يقبلون "الإنتاج الجماعي" في الأيام التي كانوا يعانون فيها من الجوع، فتجمعوا معا وأقسموا على توزيع الأراضي على الفلاحين، ووقعوا جميعا على "معاهدة الحياة والموت"، بل وكتبوا في "الاتفاق السرى" بعض الرموز بالخط المائل: إذا حدث وتم تسريب معلومات، سيتم وضع جماعة الكوادر في السجن، وأعضاء الجيش سيجتمعون معا لتربية أطفالهم ليصلوا إلى سن الثامنة عشر. كما تعهدوا بأنه بعد "تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة" سيتم توزيع المنتجات الزراعية كالآتي: أولا يجب إتمام البيع الإلزامي للدولة، وثانيا يجب ترك القسط الكافي للجماعة، والباقي بعد ذلك يكون لأنفسهم. ومن هنا حل "تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة" محل "الإنتاج الجماعي"، ونهضت في الصين موجة الإصلاح الزراعي الشديدة.



٢ مليون و١٦٧ ألف طن لتصل إلى ٤ مليون و١٤٧ ألف طن، فقد زادت بنسبة٤ ,٩١٪، وزاد صافي دخل الأسرة الريفية من ١٣٣,٦ يوان ليصل إلى ٣٩٧,٦ يوان، وطبقا لحسابات الأسعار الثابتة نجد أنها زادت بنسبة ١٦٨,٩٪.

نسبة الزيادة الكبيرة في كمية الإنتاج الزراعي وفي دخل الفلاحين، أدى من ناحية إلى رفع القوة الشرائية للفلاحين، وتوسيع الأسواق في القرى، ولم يقم الفلاحين وبشكل منتشر فقط ببناء شقق جديدة، إلا أنهم أدخلوا الدراجة، وماكينة الخياطة، والموبايل، وساعة اليد "الأشياء الأربعة الكبرى" إلى الأسر الريفية، ومن ناحية أخرى، ونظرا لظهور الفائض من رأس المال والفائض من القوى العاملة، أدى إلى "بروز قوة جديدة فجأة " في مؤسسات الأرياف والمراكز في القرى. ومؤسسات الأرياف والمراكز لم تزد فقط من فرص العمل للفلاحين، إلا أنها أيضا قدمت الكثير من الإسهامات في زيادة دخل الفلاحين. والنجاح الذي أحرزه الإصلاح الاقتصادي في القرى لم يكن فقط بمثابة نموذج يساعد إصلاح مؤسسات المدن، إلا أنه كان أيضا حجرا للأساس للقاعدة المادية لها.

وفي الرابع والعشرين من نوفمبر لعام ١٩٧٨، وضع سرا الثمانية عشر فلاح من قرية شياوقانغ بمركز فنغيانغ بمقاطعة آنهوي ثمانية عشر بصمة حمراء واضحة، وفي المقدمة تطبيق قانون الإنتاج الذي ينص على «تحديد الحصة الإنتاجية على أساس الأسرة»، كما نادوا «بسد احتياجات الدولة، وبعد ذلك سد احتياجات الجماعة، والمتبقي هو لأنفسهم»، ومن ثم تم فتح الستار للإصلاح الزراعي.

وفي الوقت نفسه الذي كانت تتوسع فيه حقوق المؤسسات التي تديرها الدولة وأيضا حقوق الفلاحين، كانت إيجابية الحكومات المحلية تلعب دورا في مسيرة إصلاح آلية إدارة الشئون السياسية. وفي عام ١٩٨٠، طبقت الحكومة المركزية إصلاحا في آليات إدارة الشئون السياسية، وضحت فيه حدود المدخول والمصروف للحكومة المركزية والحكومات المحلية. وهذا التغيير قد حرك إيجابية الحكومات المحلية في "القيام بأعمالها المالية بنفسها في مكانها"، كما أنها وسعت من تحكم الحكومات المحلية في المدخول والمصروف في الشئون السياسية.

الإصلاح الاقتصادي والانفتاح الخارجي كانا يتقدمان في الوقت نفسه. وشجعت الحكومة الصينية وساندت العديد من أشكال التصدير وجلب الأموال، وحركت عملية إدخال التكنولوجيا المتقدمة، هذا بالإضافة إلى أن العديد من الأشكال تستخدم رأس المال الأجنبي، ووسعت بسرعة كبيرة حدود إدخال رأس المال. وغيرت الصين المفهوم الفكري الخاص بـ"ما دامت لا توجد ديون



تحول الإمداد بالمنتجات الزراعية من الفترة الطويلة بالعيوب إلى إجمالي إنتاج متوازن، وفائض سنوى وفير.

داخلية، فلا توجد ديون خارجية" وبدأت الاقتراض بإيجابية دوليا. ولعل أبرز شيء في الانفتاح الخارجي هو فتح المناطق الاقتصادية الخاصة. وفي عام ١٩٨٠، تم إقامة أربع مناطق اقتصادية خاصة على أربع مدن ساحلية وهي شنتشن، تشوهاي، شانتو، وشيامن. و"تميز" المناطق الاقتصادية الخاصة يتمثل في جانبين هما سياسة الاقتصاد وآلية الإدارة. ولم تكن المناطق الاقتصادية الخاصة من المؤسسات التي تدار بواسطة الحكومة والمؤسسات الجماعية فقط، بل وكانت تضم كمية كبيرة من رأس المال الصيني والأجنبي المشترك، ومؤسسات الإدارة المتعاونة، ومؤسسات التجارة الخارجية المستقلة. وسياسة اقتصاد المناطق الاقتصادية رحبة للغاية، وتتمتع بالعديد من المزايا، والمؤسسات لها حقوق تصرف أكثر. ولم تلعب المناطق الاقتصادية الخاصة دورا في جذب رأس المال الأجنبي والتكنولوجي المتقدمة فقط، بل وأصبحت أيضا سوق تجريبي لإصلاح التسويق وأصبحت هي قدوة الصف.

وتطبيق الصين للانفتاح الخارجي كان يتوافق مع الوضع الدولي آنذاك. وأزمة البترول التي حدثت في السبعينات من القرن العشرين جعلت أغلبية الدول المتقدمة تشعر بضرورة المنافسة في التفوق لأن ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى وجود خسائر في المنتجات. ولذلك يجب تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال توزيع الموارد الطبيعية في العالم كله. وكان اختيارا عقلانيا هو الذهاب إلى الدول والمناطق التي تكون فيها الأراضي، والمواردالطبيعية، والأيدي العاملة رخيصة بعض

الشيء وبناء المصانع بها. والانفتاح الصيني مع منطقتى شن تشوان، وتشوهاي المجاورتين لهونج كونج وماكاو جعل هذه المناطق تجتذب رجال الأعمال من هونج كونج وماكاو لاستثمار أموالهم وبناء المصانع فيها. شانتو وشيامن هما أختان مغتربتان شهيرتان، وهما عملتا على اجتذاب تسهيلات رأس المال الأجنبي ورأس المال الصيني. وانتبهت المؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة تلقائيا إلى فرصة الدخول إلى الصين.

وقد حققت هذه المناطق الاقتصادية الخاصة الأربعة إنجازات مبهرة، وخصوصا شنتشن. ففي خلال فترة قصيرة جدا، تحولت من قرية صغيرة تصيد السمك إلى مدينة عصرية مزدهرة. ولم تكن المناطق الاقتصادية الخاصة هي مقدمة إصلاح المدن فقط، بل كانت أيضا نافذة يتعرف من



مقدمة الانفتاح الصيني على الخارج — المنطقة الاقتصادية الخاصة في شنتشن بمقاطعة قوانغدونغ.

خلالها الشعب الصيني على العالم.

ونجاح الإصلاح في القرى شجع الحكومة الصينية والشعب الصيني، وفي الوقت نفسه، تقدمت خطوة لإصلاح وإقامة قاعدة مادية. ففي أكتوبر من عام ١٩٨٤، في الاجتماع الثالث الشامل من الدورة الثانية عشر للجنة المركزية تم إصدار‹قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بخصوص إصلاح آلية الاقتصاد›، فالإصلاح الشامل يبدأ من هنا. وفكر الإصلاح الموجه واضح للغاية، وأيضا له إساس مبني على نظريات. وهذا الأساس من النظريات يقوم على نظريات المرحلة الأولية من الاشتراكية. وتقدير معايير الإصلاح لم تعد من كيفية علاقات الإنتاج، بل أصبحت من خلال قدرتها على الإفادة في تطوير القوة الإنتاجية من عدمها. وبدأ دور الأسواق في الظهور. وتمت الإشارة بوضوح في السياسة الاقتصادية للجنة المركزية إلى أن آلية التحريك هي "الدولة تعدل أسواقها، والأسواق تقود المؤسسات". ولم يعد الاقتصاد الخاص العنصر الذي يجب أن تقضي الاشتراكية عليه، بل أصبح ضروري للاقتصاد العام وأيضا له فوائد تكميلية.

وفي ظل توجيه الإصلاح الفكري في بناء المنتجات التجارية الاشتراكية، تتابعت الكثير من الإجراءات الإصلاحية الهامة، وآلية الأسواق في تزايد يوما بعد يوم في ظل توزيع الموارد الطبيعية لآلية الأسواق. وخطة الإدارة الموجهة أصبحت هدف إصلاح آلية الخطة، وآلية الاستثمار، وآلية الأعمال المصرفية، وآلية التداول، وآلية الجمارك. وفي عام ١٩٨٢، وفي الدورة الثانية عشر للجنة المركزية تم عرض الخطة التوجيهية، والخطة الموجهة، وتعديل السوق هذه الوسائل الثلاثة لتوزيع الثروات الطبيعية، كما يجب حصر نطاق الخطة التوجيهية تدريجيا. ومع انحصار الإدارة الحكومية المخططة ودخول آلية الأسواق، بدأت الأسعار تظهر في ثلاث أشكال: الأسعار الحكومية المحددة، والأسعار الحكومية الموجهة، والأسعار الحرة للسوق،، وهذا الشكل من الأسعار دائما يطلق الناس عليه فترة "آلية الطريق المزدوج".

والثلاث طرق الرئيسية لدفع الاقتصاد هي الاستهلاك، الاستثمار، والتصدير. وفي عصر التخطيط الاقتصادي، وزيادة الاقتصاد الصيني يتم دفعها أساسا من خلال الاستثمار (الإدخار العالي). والحكومة هي التي تحدد النسبة بين الإدخار والاستهلاك، والحكومة أيضا هي المسئولة عن الاستثمار، حيث أن الحكومة هي التي تقيم مكاتب الاستثمار وغيره طبقا لاحتياجاتها. وهذا الشكل له منطقية تاريخية محددة، إلا أن عيوبه أيضا كثيرة. فيوجد به "خلل" مثل تعديل الأسواق، وتعديل الحكومة هو الآخر يوجد به مشكلة "الخلل". ولذلك فعند إجراء الإصلاحات في آلية التخطيط في عام ١٩٨٤، فكان من المناسب نقل حقوق الفحص والتدقيق في بنود الإقامة إلى

مستوى أدنى، وزيادة سبل الاستثمار، وتنويع مصادر رأس المال، وتم إدخال آليات المنافسة في الأسواق في إدارة مشاريع الاستثمار.

تعد الأموال بمثابة الدم الذي يحرك عملية الاقتصاد، كما أن الإصلاح شيئا حتميا لا مفر منه. فلا يمكن أن تكون البنوك للقبض والدفع الخاص بالحكومة فقط، كما أن المؤسسات لا يمكن أن تكون هي ورشة الحكومة. فرأس المال هو أحد العناصر الهامة في عملية الإنتاج، ولجعل هذا العنصر الهام يلعب دوره في تحقيق أكبر قدر من المصالح من كل الجوانب، فيجب بناء أسواق مالية، وذلك للعمل على تداول رأس المال، وعليه تجعل من البنوك والمؤسسات هي الممول الحكيم لاحتياجات الأسواق المالية. وفي عام ١٩٧٩، تفرعت البنوك الزراعية الصينية والبنوك الصينية من البنك الوطني الصيني. وفي عام ١٩٨٣، توالت البنوك الصينية الصناعية التجارية وبنوك البناء الصينية في الظهور بشكل مستقل. ولم يعد البنك الوطني الصيني يعمل من خلال التدوير التجاري، بل أصبح فقط رقيبا على السياسة المالية الضخمة، والحفاظ على استقرار العملة. وفي الوقت نفسه، بدأت المؤسسات المالية غير البنكية في الظهور، وتشمل شركة تأمين الشعب الصيني، شركة الائتمان الاستثمارية الصينية الدولية وغيرها.

كما أنه حدث تغيير كبير في آلية التداول عن السابق. ففي الماضي، كانت الحكومة تحل محل الأسواق. أما الآن فبدأت العلاقة بين العرض والطلب في الأسواق بالتدريج تلعب دورا مؤثرا من جديد، وبالتدريج أيضا أصبحت المؤسسات التجارية هي الركيزة المعقولة للأسواق. وقلت بالتدريج أنواع السلع والمواد التي يتم تسويقها والأنواع التي التحكم في أسعارها، وتشمل المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية.

وتم التقدم خطوة في تعميق الانفتاح الخارجي، ونظرا لأن اتجاه تطوير الاقتصاد الخاص بالمناطق الاقتصادية الخاصة كان اتجاها جيدا، ففي إبريل من عام ١٩٨٤، قررت اللجنة المركزية الانفتاح ثانية على ١٤ مدينة ذات موانئ ساحلية وهي: داليان، تشين هوانغ داو، وتيانجين، ويانتاي، وتشينجداو، وميناء ليانيون، ونانتونج، وشنغهاي، ونينجبوه، ووينتشو، وفوتشو، وقوانغتشو، وتشانجيانج، وبيهاي، وبالتدريج بدأت المناطق الاقتصادية في الظهور والتقدم، وزادت من الاستفادة من رأس المال الأجنبي، وبدأت خطواتها لإدخال التكنولوجيا الحديثة. وفي عام ١٩٨٥، تم فتح دلتا اليانجتسي، ودلتا نهر اللؤلؤ، ودلتا فوجيان ليصبحوا مناطق انفتاح ساحلية. وفي عام ١٩٨٨ تم تقرير عمل شبه جزيرة جياودونج (شاندونج)، وشبه جزيرة لياودونج (لياودونج) كمناطق اقتصادية متفتحة. وفي نفس العام، تم عمل منطقة هاينان الاقتصادية الخاصة.

وهذه السلسلة من الأعمال أحدثت تغييرا كبيرا في الاقتصاد الصيني وأيضا في التكوين الاجتماعي. ولقد تطورت ركيزة كل الأسواق بالتدريج مع تعمق حركة الإصلاح، وأخذت جميع الأسواق تنمو بالتدريج. ولم تتوقف العلاقات بين المؤسسات التابعة للدولة والوكلاء المفوضين من قبل الدولة عن التحسن وذلك من خلال الدراسة والبحث. وأحدثت المؤسسات في القرى والمراكز ازدهارا متوقعا. وأخذ الاقتصاد الفردي والاقتصاد الخاص في التطور المستمر في ظل نشاط المطالب وزيادة التأييد من قبل سياسات الحكومة. ولم تتوقف سرعة تطور مؤسسات "رأس المال الثلاثي" (يشير إلى مؤسسات الاستثمار الصيني الأجنبي المشترك، ومؤسسات التعاون الصيني الأجنبي، ومؤسسات التجارة الخارجية ذات رأس المال المستقل)، واستمر تحسين نتائج إدخال رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا المتقدمة بلا انقطاع. وأصبحت علاقة الصين بالعالم في توطد مستمر يوما بعد يوم.

وهذه السلسلة من التغييرات أحدثت تغييرا كبيرا في ملامح الاقتصاد الصيني. إجمالي الدخل القومي الصيني زاد من ٧٢٠ مليار و٨١٠ مليون دولار في عام ١٩٨٤ ليصل إلى ١ تريليون و٥٠٤ مليار و٢٨٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨، وبالحساب طبقا للأسعار الثابتة فقد زاد بنسبة ٥٣,٤٪. وتركيب الصناعة في المرات الثلاثة كان أكثر عقلانية يوما بعد الآخر، فكان معدل الزيادة في الصناعة الثانية والثالثة أسرع بعض الشيء. ولم يتوقف مستوى معيشة الشعب عن الارتفاع. وارتفع إجمالي البضائع الواردة والصادرة من ٥٣ مليار و٥٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٤ ليصل في عام ١٩٨٨ إلى ١٠٢ مليار و٧٩٠ مليون دولار. ونسبة الاستهلاك الحقيقي لرأس المال الأجنبي زادت من ٢ مليار و٨٧٠ مليون دولار في عام ١٩٨٤ لتصل إلى ١ بليون و١٠ مليار و٢٣٠ مليون دولار في عام ١٩٨٨. وحجم الاستثمار المباشر في التجارة الخارجية يتساوى مع حجم إجمالي الدخل القومي فارتفعت من ٠,٥٪ في عام ١٩٨٤ لتصل إلى ٠,٨٪ في عام ١٩٨٨.

ومع تعمق حركة الإصلاح والانفتاح، أصبح فكر الحزب الشيوعي الصيني والحكومة في قيادة سفينة الاقتصاد أكثر وضوحا. وفي عام ١٩٨٥، نادى دنغ شياو بينج بفكر "الجزئين الكبيرين"، وفي عام ١٩٧٨، في الدورة الثالثة عشر للجنة المركزية نادى بإستراتيجية الأفكار الخاصة بالخطوات الثلاثة لتطوير الاقتصاد. وهذه الأفكار جعلت للشعب الصيني هدفا يسعى من أجله، وجعلت مستقبل الاقتصاد الصيني أكثر استقرارا.

وقد صاحبت الإصلاح بعض المشكلات، مثل: التضخم المالي، فقد التكوين الاقتصادي توازنه، والفساد وغيرها. ففي عام ١٩٨٨، "اندفاع الأسعار" أدى إلى شعور الشعب بالخوف

والقلق من ارتفاع الأسعار. وكان الهدف من اندفاع الأسعار هدفا جيدا، فكان الهدف من ذلك هو محاولة إزالة عوائق انحراف الأسعار في إصلاح الأسواق والمؤسسات، ولكن نظرا لعدم إحكام القبضة جيدا على الإيقاع، وأدى ذلك إلى حدوث مشكلة التهافت على الشراء وأيضا التضخم المالي. والاضطراب الذي حدث في الحكومة في عام ١٩٨٩ أدى إلى حدوث اضطراب وبلبلة في النظام الاقتصادي بدرجة ما. ففي الأصل كان يوجد لدى الناس الانطباع الفكري عن عصر التخطيط الاقتصادي. وعند مواجهة الاضطراب الاقتصادي في عام ١٩٨٨ والاضطراب في الوضع السياسي في عام ١٩٨٩، بدأ ظهور في المعارف الفكرية الثابتة. فهذه العبر والمشكلات أدت من ناحية إلى زيادة الخبرات الحكيمة للحكومة الصينية، ومن ناحية أخرى أصبح حل هذه المشكلات من إختصاص اللجنة المركزية.

وفي بداية عام ١٩٩٢، فحص دنغ شياو بينج بدقة كلا من وو تشانج، وشن تشوان، وجو خاي، وشنغهاي وألقى " حوار الجنوب" الشهير. وهذا الحوار تقدم خطوة في توضيح المغزى الهام وراء الإصلاح والانفتاح، كما وضح المبادئ النظرية الأساسية لبناء اقتصاد السوق الاشتراكي، ولها مغزى هام وعميق في إقامة الإصلاح والانفتاح والحداثة الصينية. كما أن هذا الحوار قد أثار حركة تحرير فكري جديدة، وحطمت هذه الحركة القيود الفكرية الموجودة في عقول الناس عما يرتبط بـ"المجتمع" و"المال". وفي ظل هذا الوضع، في عام ١٩٩٢، وضعت اللجنة المركزية في

سلسلة المراجع

فكر «الوضعين العاميين»

في سبتمبر لعام ١٩٨٨، نادى دنغ شياو بينج : " بضرورة سرعة انفتاح المناطق الواقعة على ساحل البحر على الخارج، وجعل هذه المناطق التي تحتوى على ٢٠٠ مليون من السكان تتطور بسرعة كبيرة، ومن ثم تدفع المناطق الداخلية إلى التطوير بشكل أفضل، وهذا أحد المشكلات التي لها علاقة بالوضع العام. والمناطق الداخلية عليها الاهتمام بهذا الوضع العام بالكامل. وبالعكس، عند الوصول إلى درجة معينة من التطوير، فهذا يتطلب حصول المناطق الواقعة على البحر على طاقة أكبر لتتمكن من خلالها من مساعدة المناطق الداخلية على التطوير، وهذا أيضا يعد وضعا عاما. وفي هذا الوقت يجب على المناطق الساحلية الخضوع إلى هذا الوضع." وهذه الأفكار تم تلخيصها بعد ذلك بفكر "الوضعين العاميين". وفي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين حصلت المناطق الواقعة على البحر على العديد من سياسات الانفتاح على الخارج والسياسات الاقتصادية المميزة، وفي أواخر التسعينات أعلنت اللجنة المركزية أن "إستراتيجية الفتح الكبير للمنطقة الغربية" و"إستراتيجية النهضة بالأساس الصناعي في الشمال الشرقي" جميعهم تطبيقا لفكر "الوضعين العاميين". وفي الوقت نفسه، إن الإنجازات التي حققها الإصلاح والانفتاح في التطوير الاقتصادي منذ ثلاثون عاما تثبت أن الإستراتيجية الفكرية الخاصة بـ"الوضعين العاميين" هي حقا إستراتيجية صحيحة.

الدورة الرابعة عشر هدف بناء آلية اقتصادية للسوق الاشتراكي. وفي نوفمبر من عام ١٩٩٣ مر الاجتماع الشامل الثالث للدورة الرابعة عشرللجنة المركزية على ‹حل عدد من المشكلات التي تخص بناء آلية اقتصادية للسّوق الاشتراكي›. وهكذا ومنذ بداية عام ١٩٩٢ لم يتوقف إصلاح الجمارك، والأعمال المصرفية، والعملة الأجنبية، والتجارة الخارجية، والتخطيط، والاستثمار وغيرها سلسلة من الإصلاحات التي تتعلق بالآلية، وفي الوقت نفسه، تم التقدم خطوة في سبيل تسهيل العلاقات بين الحكومة والسوق والمؤسسات، وترسيخ آلية التعديل العياني.

ومنذ التسعينات من القرن العشرين، بدأ شكل عالمية ومحلية الاقتصاد في الظهور يوما بعد يوم. طالما الصين ترغب في التقدم، فلابد لها من الانصهار في العالم. وفي الوقت نفسه، فمن خلال العديد من سنوات التطوير، وصولا إلى عام ١٩٩٧ تم تكوين سوق البائع، وهذا يشير إلى أن عصر الاقتصاد الذي يضم القيود والعيوب قد انتهى بالفعل. ولم تعد النقطة الأساسية في التطوير الاقتصادي أن التمويل ليس كافٍ، بل أصبحت هي أن متطلبات الجانب البائع غير كافية. ولذلك فإن الحكومة رغبت في تغيير اتجاه التعديل العياني للاقتصاد، ولذلك بدأت في تنفيذ سلسلة متوالية من الإجراءات والسياسات التي تتخذ من توسيع الاحتياجات الداخلية هدفا لها.

وأعلنت الدورة الخامسة عشر للجنة المركزية لعام ١٩٩٧ اتجاه تطوير الاقتصاد وتغيير القانون: تعديل وإتمام كل أشكال القانون، وتنشيط ودفع حركة إصلاح المؤسسات التابعة للحكومة، إتمام تكوين وطريقة التوزيع، والقيام بدور آلية السوق على الوجه الأكمل، وترسيخ نظام التعديل العياني، وتقوية مكانة الأساس الزراعي، وتعديل وتحسين التكوين الاقتصادي، وتطبيق إستراتيجية العلم والتعليم للنهوض بالدولة وأيضا الإستراتيجيات التي من الممكن أن تعمل على استمرار عملية التطوير، ورفع مستوى الانفتاح الخارجي.

وقد طبقت الحكومة الصينية سياسة "توسيع الاحتياجات الداخلية" و"الوقاية من خطر الأموال" الاقتصادية، وتشمل أيضا السياسات الإيجابية المتعلقة بالشئون المالية، وسياسة استقرار العملة وغيرها من الإجراءات الأخرى المتعلقة بنفس الموضوع. مثل: إصلاح قوانين الطب والعلاج، إصلاح قوانين الإسكان، وإصلاح قوانين التعليم. وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٨ يكون عصر رفاهية السكن قد انتهى تماما. فنسب شراء المواطنين للشقق التجارية تزداد يوما بعد يوم. وقوانين الضمان الاجتماعي تظهر وتترسخ بالتدريج. ولحل خطر الأموال، كونت الحكومة المركزية في عام ١٩٩٩ شركة شندا الصينية لإدارة الأموال والممتلكات، وشركة الشرق الصينية لإدارة الأموال والممتلكات، وشركة خوارونج الصينية لإدارة الأموال والممتلكات، وشركة تشانج

تشنغ الصينية لإدارة الأموال والممتلكات، وكانت كل هذه الشركات تقوم على حدى بعملية الشراء والوصاية على الأموال والممتلكات غير الجيدة في البنوك التجارية الأربعة الكبرى في الدولة. وفي الوقت نفسه تعزيز عملية الرقابة المالية.

وفي أثناء الأزمة الاقتصادية التي مرت بها قارة أسيا في عام ١٩٩٧ هبت على سفينة الاقتصاد الصيني رياح معاكسة، ولكن نظرا لأن الصين قامت في الحال باتخاذ الإجراءات اللازمة، ظل الاقتصاد الصيني مستقرا في المقدمة. وخرجت المؤسسات الصينية التابعة للدولة الكبيرة والمتوسطة من أزماتها، وحققت هدف "التخلص من الأزمة في ثلاث سنوات". وفي الوقت نفسه، أحرزت المؤسسات الغير تابعة للدولة تقدما ملحوظا. والهيكل الاقتصادي أخذ في التحسن يوما بعد يوم، واستمر مستوى معيشة الشعب في الارتفاع. وارتفع الدخل الفردي والدخل الوطني في الصين معا وبذلك يكون قد تم تحقيق الهدفين، ودخل المجتمع إلى مرحلة المجتمع الميسور الحال.

في عام ١٩٩٧ وبعد أن انتهت الصين من تنفيذ مهمة الاقتصاد الوطني "البحث عن النوعين"، وكونت سوق الجانب البائع، وتم إدراج مشكلة تقليص المسافة بين السواحل والمناطق الداخلية وخصوصا بينها وبين الجزء الغربي ضمن الخطة، بل وأصبحت وسيلة إستراتيجية لتوسيع الاحتياجات الداخلية. وفي عام ١٩٩٩ أعلنت الحكومة المركزية إستراتيجية "التقدم الكبير للجزء الغربي"، بل وحددت سياسة اقتصادية ملائمة وطرق محددة. وبعد ذلك نادت كل مقاطعات المنطقة المركزية بشعار "النهوض بمنطقة الوسط".

وبعد الدخول في القرن الجديد، تعمقت خطوات إصلاح آلية اقتصاد السوق الاشتراكي، وأحدثت تطورا ملحوظا. وأخذت أسواق رأس المال، والتكنولوجيا، والقوى العاملة وغيرها من العناصر الهامة في التوسع والتقدم. وفي عام ٢٠٠٢، وقد أحرز كلا من أسواق القروض الصينية، وأسواق الأسهم، وأسواق المال تقدما واضحا. أما أسواق العقارات الثابتة فكان من أهم الأسواق الدافعة لحركة الاستثمار، وإسهاماتها بالنسبة إلى إجمالي الدخل القومي في تزايد يوما بعد يوم، وفي الوقت نفسه، أخذت الصين في التقدم للانصهار في النظام العالمي، وأهم علامة أكثر بروزا ووضوحا هي انضمام الصين رسميا إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام ٢٠٠١، وأصبحت هي العضو الثالث والأربعون بعد المائة.

والنجاح الذي حققته مناقصة أوليمبياد بالصين في عام ٢٠٠١، زاد من ثقة داخل الصين وخارجها في استقرار الاقتصاد الصيني وزيادته لفترة طويلة، كما بدأت الزيادة في الاستثمار والاستهلاك في عام ٢٠٠٢. فالنجاح الذي حققته مناقصة الأوليمبياد كان له دوره المباشر في



منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي، مر سوق الأوراق المالية في الصين بالمرحلة الابتدائية ثم وصل تدريجيا إلى مرحلة النضوج، ولم تتوقف جيوش المستثمرين عن التعاظم والقوة.

دفع حركة الاستثمار. وفي عام ٢٠٠٢، تم بناء ساحة أوليمبياد بكين وغيرها العديد من المنشآت الأساسية، وهذا أدى إلى توسيع عملية الاستثمار، ودفع إجمالي الدخل القومي الصيني إلى الزيادة.

وفي عام ٢٠٠٢، بدأت الصين تحصد المصالح من وراء انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وبدأت أعين المستثمرين الأجانب تتجه إلى الصين بشغف لم يكن موجود في السابق. وأصبحت الصين للمرة الأولى هي أكثر دولة تجذب إليها استثمار التجارة الخارجية المباشر. وزادت صادرات التجارة الخارجية زيادة واضحة، كما أن الصادرات لها جل الأثر في دفع إجمالي الدخل القومي. والفوائد التي حققتها الصين بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لم تكن فقط في دفع الزيادة الاقتصادية في ذلك العام، بل ساهمت أيضا في إصلاح الآلية الاقتصادية. وللاتصال مع العالم، قامت الصين بإجراء إصلاح متعدد المستويات للآلية. كما أن تعديل الهيكل الاقتصادي كان يتقدم في الوقت نفسه مع خطوات تقدم حركة الإصلاح.

وفي عام ٢٠٠٢، عقد الحزب الشيوعي الصيني الدورة السادسة عشر. وقد عرض المؤتمر

هدف بناء مجتمع ميسور الحال في خلال العشرين عام الأولى من القرن الحادى والعشرين، أي: جعل الاقتصاد يتقدم بشكل أكبر، وترسيخ الديموقراطية بشكل أكبر، والتقدم في العلم والتعليم بشكل أوسع، وتنوع الثقافة وانتشارها بشكل أكبر، وانسجام أكثر للمجتمع، وجعل حياة الشعب أكثر ثراء. ولبناء مجتمع ميسور الحال بشكل شامل، يجب اتباع هذه الإستراتيجية وهي اتخاذ البناء الاقتصادي أساسا لذلك، وعدم الانقطاع عن تحرير وتطوير القوة الإنتاجية. ولتحقيق أهداف التطوير السالف ذكرها، يجب التعرض لقيود الموارد الطبيعية، والبيئة، والسكان، ويبدو أن متابعة السير على مفاهيم التقدم وطرق التقدم السابقة لا يُجدي.

٣- من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٠: مرحلة التخطيط الشامل والتطوير الموجهة "مفاهيم التطوير العلمي"

مع زيادة القوة الفعلية للاقتصاد الصيني، وعملية التصنيع والتمدن السريعة، كانت مشكلات مصادر الطاقة والبيئة المقيدة للاقتصاد الصيني كانت تظهر يوما بعد يوم، كما أن احتياجات تغيير شكل زيادة الاقتصاد كانت أكثر إلحاحا يوما بعد الآخر. وبهذا الشكل هل يمكن للاقتصاد الصيني أن ينمو بشكل صحى أم لا، والاستمرار في مسايرة تطور الاقتصاد العالمي، يتوقف على شكل زيادة الاقتصاد الصيني وهل يمكن له التغير من الشكل الأفقي ليصبح شكلا مكثفا، ويحقق الاقتصاد الذي يمكن أن يستمر.

الصين دولة نامية كبيرة ذات تطور اقتصادي غير متوازن إطلاقا، فإنه ليس هناك نقص خطير في معدل الفرد من الموارد الطبيعية فقط، إلا أن ظروفها الاقتصادية معقدة ومتعددة للغاية، كما أن توزيع الموارد الطبيعية والسكان بمعدل غير متساوٍ، والسنوات الطويلة من الإصلاح والانفتاح جعلت الاقتصاد الصيني الشامل يحرز تطورا سريعا للغاية، إلا أن التفاوت بين المدن والقرى، وبين المناطق بعضها البعض، والتفاوت في دخول المواطنين، أدى هو الآخر إلى ظهور وضع لا ينفك عن التوسع. هل يمكن حل هذه المشكلات أو لا، فكان هذا تحدى آخر أمام الحكومة الصينية.

هذا بالإضافة إلى كيفية تنفيذ حركة إصلاح عميقة ذات مستويات متعددة وشاملة لكل الجوانب، كيفية تسهيل العلاقة بين الحكومة والأسواق، كيفية لتغيير كفاءات الحكومة وجعلها معيارية، كل هذا يحتاج إلى ضرورة تفكير الحكومة الصينية وتأملها بشكل عميق، وأيضا يجب

اقتراح طرق الحل.

وعام ٢٠٠٣ كان عاما مليئا بالأحداث الغير متوقعة، فمثل على الأشياء التي ظهرت هو" الالتهاب الرئوي اللانمطي" (ويطلق عليه اختصارا "سارس")، وهذه الحالة الوبائية جعلت الكثير من المهن والصناعات في حالة من التجمد، وبدأت خطوات زيادة الاقتصاد في الإبطاء. إلا أن هذه الأشياء الغير متوقعة لم تعوق مسيرة التحديث الصينية. وفي ذلك العام تمكن الاقتصاد الصيني من السيطرة على وباء "سارس"، وأيضا السيطرة على آثار كوارث الجفاف والفيضان وآثار ضغط رفع قيمة الريمنبي، وتمكنت من الاستمرار في الزيادة والتطور بسرعة فائقة، كما أن تعديل الهيكل الاقتصادي أحرز تقدما إيجابيا، واستمر مستوى معيشة الشعب في الارتفاع. وفي الوقت نفسه، اتخذت من انتصارها في حربها مع وباء "سارس" فترة حاسمة في تاريخها، وأجرت الإصلاحات على الهيكل السياسي.

وفى عام ٢٠٠٣، بدأت الصين القيام باختبارات على إصلاح تكاليف الضرائب في الأرياف. وهذا يُعتبر تعديل آخر هام في علاقة الحقوق والمصالح بين الحكومة والفلاحين منذ تطبيق قانون تحمل الأسر مسئولية الإنتاج في عام ١٩٧٨. وفي عام ٢٠٠٣، وبعد أن استمرت الحكومة الصينية في إستراتيجية تطوير الجزء الغربي، اتجهت أنظارها أيضا ناحية الشمال الشرقي، ونادت بإستراتيجية النهوض بالقاعدة الصناعية القديمة، وذلك لجعل اقتصاد المنطقة يتقدم بمعدل متساوى وأيضا في تطور منسق.

وعام ٢٠٠٣ أعلن إلينا جميعا أن: الصناعة الصينية دخلت في مرحلة جديدة، وبدأت زيادة عملية التصنيع، وارتفاع الهيكل الإنتاجي، وعملية تصنيع التكنولوجيا الحديثة الفائقة في التوسع والانفتاح الخارجي بشكل أكبر، مما جعل هذه الزيادة القوية في الاقتصاد الصيني في وضع لا يمكن قهره، فأى صعوبة لا يمكن أن تعوق خطوات التقدم والحداثة الصينية. وفي الوقت نفسه يخبرنا عام ٢٠٠٣ أن الصين يجب أن تسير في طريق جديد للتصنيع، وتنسيق السكان، والموارد الطبيعية، والبيئة، والهيكل الاقتصادي وغيرها من المشكلات كانت من أعظم التحديات التي تواجهها عملية التصنيع الصينية، كما أن كيفية حل مشكلة "الثلاثة" (ويقصد بها الزراعة، والقرى، والفلاحين)، والمشاكل المالية، ومشكلة المؤسسات التابعة للدولة وغيرها من المشكلات ما زال البحث مستمر فيها.

ولمواجهة هذه المشكلات والمهمات والتحديات، عرضت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في الاجتماع الثالث الشامل من الدورة السادسة عشر لها الأيدلوجية الجديدة لتطوير الاقتصاد

الموجه، أي مفاهيم التطوير العلمية "اتخاذ الإنسان هو الأساس"، كما عرضت ضرورة إتباع "التخطيطات الشاملة الخامسة" (وهي التخطيط الشامل لتطوير المدن والقرى، والتخطيط الشامل لتطوير المناطق، التخطيط الشامل لتطويرالاقتصاد والمجتمع، التخطيط الشامل لتطويرالانسجام بين الإنسان والطبيعة، التخطيط الشامل للتطوير بداخل الدولة والانفتاح الخارجي.) لتعديل عملية تطوير المجتمع والاقتصاد الصيني بشكل شامل. والمغزى الأول من مفاهيم التطوير العلمية هو التطوير، والجوهر هو "اتخاذ الإنسان هو الأساس"، والمطلب الأساسي هو إمكانية استمرار التنسيق الشامل، وطبقا لهذا الأسلوب يجب الاهتمام بالتخطيطات الشاملة معا. وبتبادل العلاقات بين هذه الجوانب الأربعة، يكون هناك وحدة عضوية، والجوهر هو تحقيق التطوير الجيد والسريع للاقتصاد والمجتمع الصيني.

وفى عام ٢٠٠٤، عرضت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في الاجتماع الرابع الشامل من الدورة السادسة عشر أفكار بناء الاشتراكية وانسجام المجتمع. وكان "مجتمع أكثر انسجاما" هو مضمون أساسي للبناء الشامل لمجتمع ميسور الحال. وهذا التأكيد قد أظهر معنى المجتمع المنسجم في التنمية الاقتصادية الصينية. والمجتمع المنسجم هو المجتمع الذي يعيش في حكم قانون ديموقراطي، وعدل وحق، وإخلاص وحب، ومليء بالنشاط، ومستقر ذو قوانين، وبه انسجام بين الإنسان والطبيعة. وفي حالة الرغبة في بناء مثل هذا المجتمع، فيجب تطبيق مفاهيم التطوير العلمية بشكل شامل، ويجب تطبيق جوهر مفاهيم التطوير العلمية بالكامل في كل نواحي بناء الاقتصاد والمجتمع.

وعام ٢٠٠٤ هو "عام مفاهيم التطوير العلمية". ففي هذا العام بدأ الناس في كثرة استعمال مصطلح "مفاهيم التطوير العلمي" يوما بعد يوم، "واتخاذ الإنسان أساس"، "الشمولية، والتنسيق، وإمكانية الاستمرارية" بدأت تتعمق بالتدريج في نفوس الناس. كما أنه غيَّر زيادة إجمالي الدخل القومي الفردية المفاجئة، وأصبح تقدير مستوى التطوير يقوم على آخر معيار للنوعية.

وكان عام ٢٠٠٤ هو أيضا "عام الفلاح" في الصين. وبعد مرور ١٨ عام اتخذت اللجنة المركزية مرة أخرى شكل "المستند رقم ١" في الاهتمام بمشكلة "الثلاثة: الزراعة، والفلاحين، والقرى". وفي ظل الحكم المبدئي على "أن عصر معارضة المدن للقرى، ومعارضة الصناعة للزراعة قد أتى"، وفي ظل تدعيم سياسة "تقليل اثنين، والإعانة بثلاثة "(أي تقليل الجمارك الزراعية، وإزالة الضرائب الخاصة على الزراعة باستثناء أوراق التبغ، تطبيق سياسة الإعانة المباشرة للفلاحين بكل أنواع الحبوب، تزويد الفلاحين في المناطق الفرعية بالإعانة الجيدة، وأيضا الإعانة لشراء الماكينات



والآلات الزراعية، قد حصل ٩٠٠ مليون فلاح على "الأموال الحقيقية" للإصلاح. كما أن مساحات الأراضي المزروعة بالحبوب أنهت وضع الانخفاض التي كانت تعاني منه لسنوات عديدة، فكانت نسبة زيادة الإنتاج في الحبوب الغذائية لهذا العام هي الأكبر على مدار العشر سنوات الماضية، كما أن دخل الفلاحين اللذين قاموا بزراعة الحبوب قد حقق نسبة زيادة عالية.

كما أن عام ٢٠٠٤ كان عاما هاما لتقوية وتحسين الصين للتعديل العياني، وكان عام تطور غير عادي في الاقتصاد الوطني، وكان أيضا عاما حصل فيه البناء الاقتصادي وتطوير كل المهن والصناعات في المجتمع على إنجازات جديدة. كما أن اللجنة المركزية اتخذت سلسلة من الإجراءات لتقوية وتحسينا التعديل العياني، مما جعل الاقتصاد الصيني يحتفظ بقوة جيدة لزيادة سريعة وثابتة، مما أدى إلى طول مدة مرحلة زيادة الاقتصاد.

في عام ٢٠٠٦، يكونتم إعلان إلغاء الضرائب الزراعية على الفلاحين التي فرضت لمدة ٢٠٠٠ عام، وحصل الفلاح الصيني بشكل عام على الأرباح المادية.

وفى عام ٢٠٠٥، اتخذت من تدعيم "الثلاثة: الزراعة، والفلاحين، والقرى" موضوعا أساسيا "للمستند رقم ١". وفي الوقت نفسه، اتخذت من النجاح التام الذي حققته فكرة المركبة الفضائية شنتشو ٦ تحمل إنسان للطيران الفضائي ركيزة لها، وبدأت الصين في التقدم خطوة في طريق التأكيد على أهمية الكفاءات الإبداعية الذاتية. وإصلاح معدل الرينمنبي، وإصلاح توزيع الحقوق من الأسهم، ودخول البنوك التجارية إلى الأسواق وغيرها العديد من الحركات الهامة كانت تتقدم جنبا إلى جنب في خلال هذا العام.

وفي عام ٢٠٠٥ استمر الاقتصاد الصيني في يُظهر وضع زيادة سريعة، وبارامتر مستوى أسعار الأشياء في ارتفاع ثابت، ونسبة تدعيم الزراعة في الشئون المالية في تزايد. وفي ذلك العام، كان التعديل العياني مضمون ومضغوط، كما أن معدل زيادة استثمار العقارات الثابتة (FAI) لم يقل، فوصل إلى أعلى من20. كما أن الاستثمار والاستهلاك (العقارات الثابتة، والسيارات) بدأت في الارتفاع تدريجيا، والاحتياجات الداخلية للدولة أظهرت وضعا جديدا من الزيادة السريعة، وبدأت أولى إنجازات سياسة توسيع الاحتياجات الداخلية في الظهور.

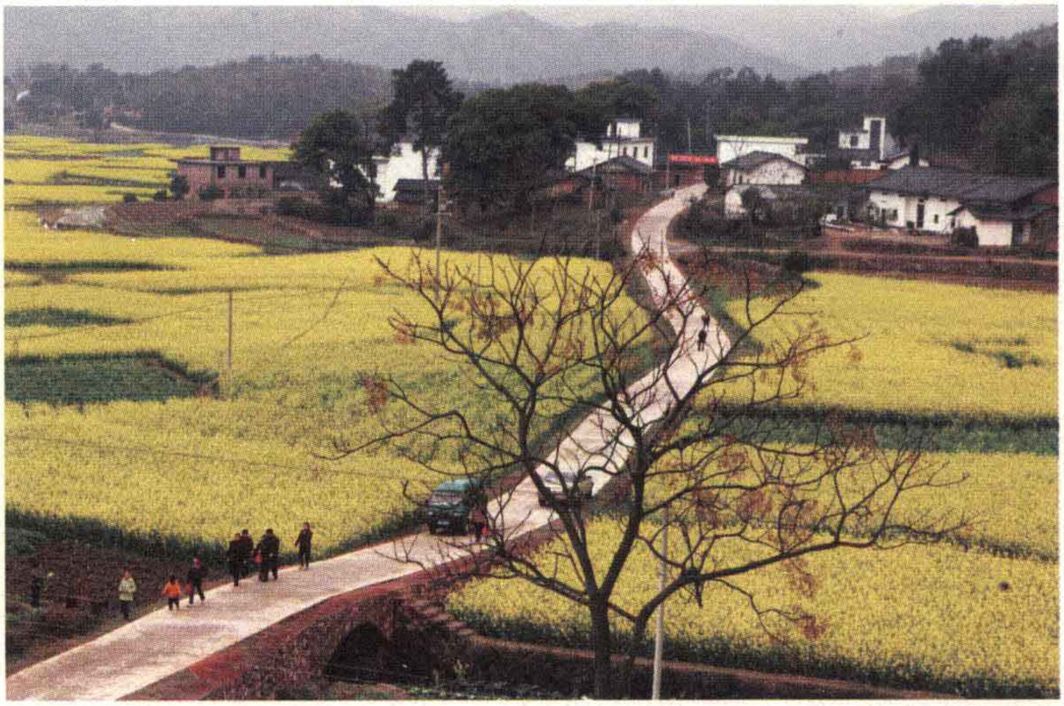
وأثناء عقد الاجتماع الخامس الشامل من الدورة السادسة عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام ٢٠٠٦، أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني أن بناء القرى الاشتراكية الجديدة هو المهمة التاريخية العظيمة في مسيرة الحداثة الصينية. وطبقا لمتطلبات "تطوير الإنتاج، ثراء المعيشة، وتحضر الأرياف، ونظافة القرى وتأنيقها، وإدارة الديموقراطية"، يدب الإصرار على الانطلاق من كل النواحي الواقعية، ويجب احترام رغبات الفلاحين، والتقدم بخطوات واقعية ومستقرة لبناء الريف الجديد.

وبناء ريف اشتراكي جديد هو أحد السياسات الهامة للصين في ظل ظروفها التاريخية الجديدة، وهي أيضا التخطيط الشامل لتطوير المدن والقرى، وهي السياسة الملموسة لتنفيذ "الصناعة في مواجهة الزراعة، والمدن في مواجهة الأرياف".

وفي بداية عام ٢٠٠٦، تم إلغاء إعلان الضرائب الزراعية والذي استمر تطبيقه لأكثر من ألفي عام، وبهذا تم تقليل أعباء بإجمالي مبلغ ١٢٦ مليار و٥٠٠ مليون يوان من على عاتق الفلاحين في الدولة بأكملها. ومن هنا انطلقت الزراعة والفلاح الصيني للدخول إلى عصر جديد، كما أن العلاقة بين الصناعة والزراعة قد دخلت هي الأخرى إلى عصر جديد. وفي عام ٢٠٠٦، قويت الإبداعات التكنولوجية من جديد. وقد عرضت الصين غرضها من إستراتيجية بناء دولة مبتكرة أثناء مؤتمر العلم والتكنولوجيا بالدولة.

في عام ٢٠٠٦، تمت الموافقة على الخطة الخمسية الحادية عشرة لتنمية الاقتصاد القومي والمجتمع. وبمقارنة "العشرة خطط خمسية" السابقة، نجد أن سلسلة الأفكار الخاصة بالأفكار المحددة والإصلاح الاقتصادي "العشرة خطط خمسية" قد حدث لها تغييرا ثوريا. ونجد أن سلسلة أفكار تطوير الإصلاح والانفتاح الصيني والتي احتلت مكانة "نظرية الثراء في المقدمة" (وتشير إلى جعل جزء من الناس وجزء من الأماكن ممن يتميزون بظروف جيدة يحققون الثراء في المقدمة) لمدة تزيد عن عشرين عام، قد تحولت إلى "نظرية الثراء الجماعي" (وتشير إلى أن الناس والمناطق التي أصبحت غنية في بادئ الأمر تساعد الناس والمناطق الأخرى، وتحقيق الثراء والغنى المشترك بالتدريج)، وتقليص التفاوت بين الفقر والثراء، وتغيير اتجاه المجتمع الخاص بالانقسام إلى جزئين، أصبح الموضوع الأساسي للتنمية الاقتصادية الجديدة. هذا بالإضافة إلى أن الخطة تحولت إلى برنامج، والتفاوت بين الرموز يوضح التغيير الكامل في شكل إدارة الحكومة للاقتصاد، وقد جسد ذلك الحدود الكبيرة التي وصلت إليها مفاهيم التطوير العلمي.

فمن "سريع وجيد" في عام ٢٠٠٥ حتى "جيد وسريع" في عام ٢٠٠٦، وصولا إلى عام



في عام ٢٠٠٦، بدأت الصين في دفع بناء الريف الجديد. الصورة لقرية جبلية عادية في مركز جان بمقاطعة جيانجشي وذلك في نوفمبر من عام ٢٠٠٦.

٢٠٠٧ حيث عرض اجتماع العمل الاقتصادي للجنة المركزية بشكل صريح أن العمل الاقتصادي لعام ٢٠٠٨ سيكون على أساس "التمسك بأفضلية رمز جيد". ولم تتوقف مكانة رمز "جيد" عن الارتفاع في سياسات وإجراءات التطوير الاقتصادي للصين، ويجسد تغيير الحكومة المركزية لشكل زيادة الاقتصاد، وتنفيذ قرار التنسيق الكامل للاقتصاد الوطني وأيضا إمكانية استمرارية التطوير.

وكان الاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي يتقدمان معا، وحافظت الصين في القرن الجديد على طريقها الاقتصادي الذي كانت تسير عليه في الفترة السابقة، بالإضافة إلى ظهور زيادة كبيرة، وانخفاض في وضع التضخم. ولكن زاد ضغط ارتفاع الأسعار في عام ٢٠٠٧. كما أن "منع زيادة الأسعار التركيبية تحول إلى تضخم واضح في الأموال" أصبحت هي المهمة الأولى للتعديل العياني للحكومة الصينية. لتقليل سيولة العملة، وأيضا من خلال زيادة الفوائد ورفع قيمة العملة الشعبية يتم التحكم في الزيادة السريعة في الأسعار وأيضا التحكم في الازدهار غير العقلاني لأسواق الأسهم.

وفى عام ٢٠٠٧ تمكنت من تقليل "نقاط الإعوجاج" التي ظهرت لأول مرة في التاريخ: كل هيئات الدولة تمكنت في الثلاثة فصول السابقة من تقليل نسبة استهلاك إجمالي الدخل القومي بنسبة ٣٪، وللمرة الأولى تكون "نسبة الانخفاض مزدوجة" في كمية ثاني أكسيد الكبريت وطلب الأكسجين الكيماوي. وهذا جعل الصينين ينتبهون إلى الأمل فى<ملخص> الهدف الأساسي لبرنامج



"الخمسة عشر"، أي في فترة الخمس سنوات من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٠، تم تحقيق نسبة انخفاض في استهلاك إجمالي الإنتاج في الهيئات بداخل الدولة بنسبة تصل إلى حوالي ٢٠٪، كما أن نسبة التخلص من المواد الملوثة انخفضت بنسبة ١٠٪.

ولمواجهة أوضاع التطوير الجديدة في البيئة والاقتصاد، وضحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في الدورة السابعة عشر أهداف وسياسات التطوير الاقتصادي الصيني. كما عرض المؤتمر السابع عشر للجنة المتطلبات الجديدة لتحقيق هدف بناء مجتمع ميسور الحال بشكل شامل، أي يجب زيادة تنسيق التطوير، والسعي بجدية لتحقيق تطوير اقتصادي جيد وفي الوقت نفسه سريع. وحقق تغيير شكل التطوير تقدماً عظيماً، ومن خلال تحسين الهيكل، ورفع الكفاءة، وتقليل الاستهلاك، وحماية البيئة، يتم رفع معدل إجمالي إنتاج الفرد ليصل في عام ٢٠١٠ لضعف نسبة عام ٢٠٠٠. ولتحقيق هذا الهدف العظيم، لابد من وجود نظام أسواق عصرية راسخة، وتحسين أسلوب تطوير الوطن، وتعميق إصلاح آلية الجمارك المالية والأموال وتغيير شكل التطوير الاقتصادي بسرعة.

وباعتبار موضوع حماية البيئة وتقليل الضغط عليها أحد الموضوعات الهامة، ففي الأول من يونيو لعام ٢٠٠٦، حظرت الصين تقديم الأكياس البلاستيكية في المولات، وأسواق البضائع، والأسواق التجارية، وهذا يشير إلى أن الصين في مقدمة الدول التي تسعى إلى حماية البيئة.

ومشكلة "الثلاثة: الزراعة والفلاحين والأرياف" كانت أحد المشكلات الشائكة في الوضع العام، كما أنها كانت أصعب وأهم نقطة في البناء الشامل لمجتمع صيني ميسور. وتقرير الدورة السابعة عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني يؤكد بشكل خاص على التخطيط الشامل لتطوير المدن والقرى، كما أن دفع حركة إقامة ريف اشتراكي جديد كان أحد الأعمال المهمة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وتتمثل في اتخاذ اللجنة المركزية الإنسان كأساس، وقيام السلطة على الأفكار الشعبية.

وفى عام ٢٠٠٨، ونظرا لتأثير الكوارث الطبيعية والأزمة المالية الدولية، مر الاقتصاد الصيني بعام غير مستقر. ففي هذا العام تغير إجمالي أسعار المنتجات في العالم تغيرا حادا، وإزدادت حدة الأزمة الماليةعلى العالم كله، وتعرض الاقتصاد الصيني الذي تربطه علاقة وثيقة بالاقتصاد العالمي إلى اضطرابات كبيرة في نوع البيئة الخارجية "الأفعوانية". وفي الوقت نفسه، الكوارث التي حدثت في بداية ذلك العام من كوارث الأمطار والجليد والتجمد وأيضا زلزال "١٢ مايو" الذي حدث في ون تشوان بمقاطعة ستشوان جعلت الاستمرار في الزيادة الكبيرة في الخطة الخمسية يشعر الأسواق

الكبيرة المزدهرة في العالم كله بضغط غير متوقع.

وللرد على التغيير الكبير في الوضع الاقتصادي، أخرجت الصين سياسة مناسبة للتعديل العياني، لضمان معدل ارتفاع سريع ومستقر للاقتصاد (وصل معدل الزيادة إلى نسبة ٨,٧٪). ومن بداية العام نادت بسياسة "المنع المزدوج" (وهي منع تحول زيادة الاقتصاد من التغيير السريع إلى الزيادة عن الحد، ومنع تحويل زيادة الأسعار بشكل تركيبي إلى تضخم مالي واضح)، وفي منتصف العام تم التحول إلى "الاحتفاظ تارة والتحكم تارة" (أي الاحتفاظ بمعدل تطوير مستقر وسريع للاقتصاد، والتحكم في الزيادة السريعة للأسعار)، حتى شهر سبتمبر من العام نفسه والوصول إلى "الاحتفاظ بالزيادة"، والوصول في شهر نوفمبر إلى "الاحتفاظ بالزيادة، وتوسيع الاحتياجات الداخلية"، حتى الوصول إلى "الاحتفاظ بالزيادة، وتوسيع الاحتياجات الداخلية، وتعديل الهيكل" في مؤتمر العمل الاقتصادي للجنة المركزية. وتغيرت فعالية السياسة في الحال، وأظهرت المكانة العظيمة التي قادت الحكومة إليها سفن اقتصادها في هذه الفترة العصيبة.

وإذا قلنا إن عام ٢٠٠٨ هوعام الصعوبات الاقتصادية الكبيرة في الصين، فإن عام ٢٠٠٩ هو عام التحديات الخطيرة التي يواجهها الاقتصاد الصيني. وأثناء فترة كوارث الشتاء والجليد والتجمد والتي أدت إلى حدوث نقص في الفحم والكهرباء، الكثير من المؤسسات الصينية ركزت على مواجهة فترة التضخم المالي للأسواق في الفترة القادمة، ولتقليل التكلفة، قامت الصين بتخزين كمية كبيرة من البضائع. واستهلاك البضائع المخزنة لابد أنه ساعد على تقليل المتطلبات. والانخفاض الحاد في معدل رفع نسبة زيادة الصين لإجمالي الدخل القومي منذ عدة سنوات لأحد سيارات تجهيز الصادرات الثلاثة جعل الاقتصاد الصيني يواجه صعوبات خطيرة. وبدأت الصين تتقدم لتوسيع متطلبات الاستثمار والاستهلاك، وذلك يضمن عدم ظهور أي تراجع كبير في الاقتصاد الصيني.

وفي ظل تدعيم متطلبات الاستثمار والاستهلاك، عرضت الحكومة الصينية مجموعة من الخطط. وهي تتضمن مضمون أربع بنود: الأول هو الدخل الواسع النطاق للحكومة (تنفيذ خطة استثمار لمدة عامين تحقق إجمالي ٤ تريليون يوان، ومن ضمن هذه النسبة نسبة إجمالي استثمار الحكومة المركزية والتي تبلغ ١ بليون و١٨٠ مليار يوان)، والثاني هو تعديل وازدهار الصناعات على نطاق واسع، والثالث هو مساندة العلوم والتكنولوجيا بقوة، والرابع هو زيادة نسبة رفع مستوى الضمان الاجتماعي.

وبالنسبة لتحقيق هدف زيادة معدل الاقتصاد بنسبة ٨٪ في عام ٢٠٠٩، كان عزم الحكومة الصينية واضحا جليا. والسبب في: أولا، أن الصين مازالت تعيش في فترة التطوير السريعة

سلسلة المراجع

الاستثمار الصيني بأربعة تريليون

في نوفمبر لعام ٢٠٠٨، ولمواجهة الأزمة المالية التي تزداد حدة يوما بعد يوم، وأيضا لتقليل تأثير هذه الأزمة المالية على الصين، قررت الحكومة الصينية تطبيق سياسات إيجابية في الشئون المالية وأيضا سياسات التوسع المناسب للعملة، وطبقت ١٠ إجراءات لتوسيع الاحتياجات الداخلية، وتشمل مشروعات لزيادة سرعة معيشة الشعب، وبناء القاعدة، وبناء النظام البيئي، وإعادة البناء من جديد بعد حدوث الكوارث وغيرها. وتطبيق هذه الإجراءات العشرة، يحتاج إلى استثمارات تقدر بأربعة تريليون يوان حتى عام ٢٠١٠.

الاستثمارات التي تقدر بأربعة تريليون رينمنبي تعادل ١٣,٣٪ من الإجمالي الاقتصادي للصين في عام ٢٠٠٨، و٢٣٪ من إجمالي الاستثمارات. ومن هذه الاستثمارات التي تقدر بأربعة تريليون يوان بلغ حجم استثمارات اللجنة المركزية ١١٨ مليار يوان، وتشكل ٥,٩٢٪ من إجمالي الاستثمارات، وتأتى أساسا من الاستثمارات بداخل ميزانية اللجنة المركزية، والأموال الحكومية في اللجنة المركزية، أيضا من الأموال المخصصة لإعادة البناء بعد الكوارث في اللجنة المركزية، وباقي الاستثمارات تقدر بـ٢ تريليون و٨٢٠ مليار يوان، تبلغ حوالي ٥,٠٧٪ من حجم الاستثمارات، وتأتي أساسا من الميزانية المالية المحلية، والأوراق المالية للحكومات المحلية للشئون المالية في اللجنة المركزية، والاعتمادات ذات السياسات، اعتمادات المؤسسات (أو الشركات)، والإيصلات متوسطة المدة، وأيضا من اعتمادات البنوك والاستثمارات التي تجذب الناس وغيرها.

المصالح العامة التي كونتها استثمارات "أربعة تريليون" تشمل سبعة نواحي:

ـ مشروعات معيشة الشعب، وهي أساسا التي تضمن السكن، وتشمل توفير المساكن الرخيص الإيجار، وإصلاح مناطق الغابات، والمناطق الزراعية المحدثة، ومناطق المخيمات عند المناجم، ويشمل إجماليها حوالي ٤٠٠ مليار يوان.

ـ مشروعات معيشة الشعب في الأرياف. وتشمل الكهرباء، والطرق، والغاز، والإسكان، أي تأمين المياه الصالحة للشرب في الأرياف، وإصلاح الكهرباء في القرى، وبناء الطرقات في الأرياف، مباني غاز الميثان في القرى، وتحسين أزمة السكن في الأرياف وأيضا توفير سكن ثابت للذين يتنقلوا بحثا عن المرعى. وإجمالي التكلفة حوالي ٣٧٠ مليار يوان

بناء البنية الأساسية، من السكك الحديدية، والطرقات العامة، والمطارات، وتخزين الماء وغيرها. وتبلغ حوالي ١,٥ تريليون.

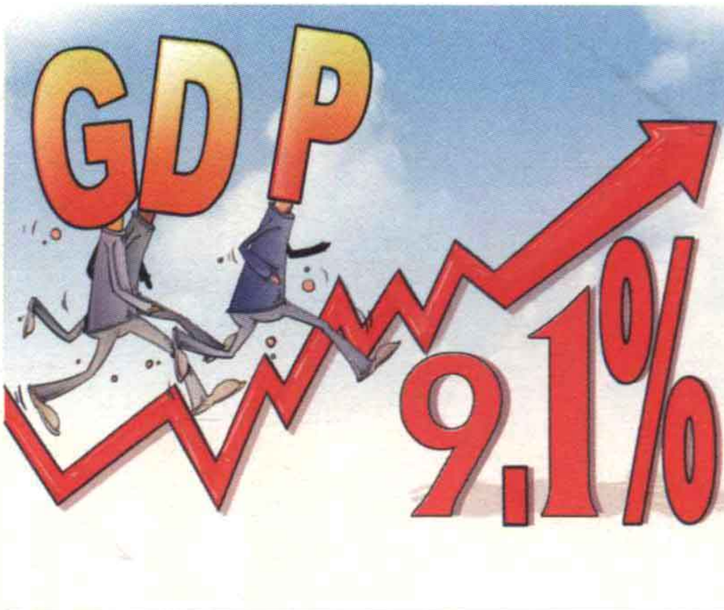
التعليم، والصحة، والثقافة، وتنظيم الإنجاب وغيرها من القضايا الاجتماعية. وتقدر ١٥٠ مليار يوان.

تقليل الملوثات والأضرار بالنظام البيئي. وتصل إلى ٢١٠ مليار يوان

تعديل التركيب وتحسين التكنولوجيا. وتبلغ حوالي ٣٧٠ مليار يوان.

إعادة بناء منطقة وينتشوان بعد حدوث كارثة الزلزال الكبرى، ويبلغ حوالي١٠٠٠ بليون يوان.

للتصنيع، والتسويق، والتمدن، وأيضا مازالت تعيش في فترة توسيع الاستهلاك وارتفاع التركيب. حيث إن مليار و٣٠٠ مليون نسمة بينهم ٧٠٠ مليون فلاح. تعد الأسواق الصينية من أهم الأسواق على مستوى العالم سواء كان ذلك من حيث عدد السكان أو من حيث الحدود. وثانيا، أن الصين



غنية بموارد القوة العاملة وأيضا بالعديد من الكفاءات المتميزة. ثالثا، ومن خلال حركة الإصلاح والانفتاح التي استمرت لمدة ٣٠ عام، وخصوصا إصلاح النظام المالي في العشر سنوات الماضية، وأساس النظام المالي في الصين سليم ومستقر، وهذا يقدم الكثير من التأييد والمساندة القوية لتطوير الاقتصاد الصيني.

وكل أبحاث مناقشات الحكومة الصينية وكل ما اتخذته من إجراءات كانت بدون شك صحيحة وحققت إنجازات رائعة. وطبقا لما أعلنه مكتب الإحصاءات الصيني من معلومات منقحة في الثاني من يوليو لعام ٢٠١٠ أن معدل زيادة إجمالي الدخل القومي الصيني في عام ٢٠٠٩ كان بنسبة ٩,١٪. وهذا يوضح أن الاقتصاد الصيني دائما هو الأكثر تقدما في إنعاش الاقتصاد العالمي. ورغم ذلك، فمازالت الحكومة الصينية تحتفظ بدرجة عالية من الهدوء. وفي الفترة ما بين الخامس حتى السابع من ديسمبر لعام ٢٠٠٩ تم إقامة مؤتمر العمل الاقتصادي للجنة المركزية، وتم استعراض الأرباح والخسائر التي حققها الاقتصاد الصيني في عام ٢٠٠٩، بل وتخطيط العمل الاقتصادي في عام ٢٠١٠. وأشار المؤتمر إلى أن النقاط الأساسية للعمل الاقتصادي في عام ٢٠١٠ هي تنشيط تغيير شكل تطوير الاقتصاد، واتخاذ توسيع الاحتياجات الداخلية وخصوصا زيادة متطلبات استهلاك المواطنين كنقطة أساسية لها، والتقدم بشكل مستقر لدفع حركة التمدن، وتحسين هيكل الصناعات، والعمل بإجتهاد لجعل تعديل الهيكل الاقتصادي يحقق تقدما واضحا. وفي الوقت نفسه، سيحافظ عام ٢٠١٠ على استمرارية واستقرار السياسة الماكرواقتصادية، والاستمرار في تطبيق السياسات الإيجابية للشئون المالية وأيضا الاستمرار في توسيع سياسات العملة بدرجة مناسبة. وعقد هذا المؤتمر ساهم في استقرار الاقتصاد الصيني وعودته للارتفاع، بل وزاد من سرعة تعديل الهيكل الاقتصادي.

وطبقا لما أعلنه مكتب الإحصاءات الصيني من معلومات في الثاني من يوليو لعام ٢٠١٠، أن إجمالي نسبة الإنتاج داخل الصين في النصف الأول من عام ٢٠١٠ وصل إلى ١٧ تريليون و٢٨٤ مليار يوان، وبالحساب طبقا للأسعار الثابتة نجد أنه قد زاد بنسبة ١١,١٪، وزادت عن نفس الفترة من العام الماضي ٣,٧ درجة مئوية.

ورغم تأثرها بالأزمة المالية التي لحقت بالعالم كله، إلا أنها من خلال تطبيق الإجراءات الاقتصادية الفعالة والموجهة، فمازالت الصين تحقق معدل زيادة في إجمالي الناتج القومي تبلغ ٩,١٪، ووصلت في النصف الأول من عام ٢٠١٠ إلى ١١,١٪، واحتلت معدل زيادتها مقدمة العالم.

السياسات والنظم الاقتصادية الأساسية في الصين

بعد المرور بثلاثين عاما من الإصلاح والانفتاح، أصبح الاقتصاد الصيني الآن به اختلاف كبير عن عام ١٩٧٨. في الفترة بين عام ١٩٤٩ و١٩٧٨، كان الهدف من تغيير الاقتصاد الصيني هو بناء وإكمال نظام الاقتصاد المخطط الاشتراكي،أما اليوم فالهدف المحوري من تغيير الاقتصاد الصيني هو تحقيق نظام اقتصاد السوق الاشتراكي. وفي أثناء مراحل تغيير الاقتصاد، كونت الصين مجموعة من النظم الاقتصادية الأساسية الفريدة من خلال إرثها للحضارة القديمة، واستيعابها للنتائج التجريبية، واستفادتها من خبرات النظم الأجنبية الحديثة.



نظام اقتصاد السوق الاشتراكي الفريد بالصين

يعد بناء نظام اقتصاد السوق الاشتراكي بالصين هو اتجاه تطوير الاقتصاد الصيني، وكذلك هو الطريق الأساسي لتحقيق الصناعة والمدنية والحداثة بالصين.و قد جعل الاقتصاد الصيني الاشتراكي الحالي يتسم بسمات صينية فريدة، فهو مختلف كليا عن الاقتصاد الاشتراكي الذي يتخذ من الاقتصاد المخطط والتعميم والمساواة سمة له والذي طبقته كل دول العالم الاشتراكية قبل عام ١٩٧٨.

وبعد قيام الصين الجديدة عام ١٩٤٩، وتحت الظروف الدولية والمحلية للصين في ذلك الوقت، قامت الصين ببناء نظام اقتصاد مخطط مركز بدرجة عالية بشكل تدريجي. وكانت فاعلية نظام الاقتصاد المخطط هذا تتغير تبعا لكبر أو صغر هيكل ونظام الاقتصاد. وعندما تكون تكلفة البيانات قليلة والطلب على الاستهلاك والإمداد بالمنتج متساوية تقريبا، يكون هناك قدر من المنطقية من خلال الموارد المادية المخططة. ومن ثم، مع الزيادة الكبيرة في حجم الاقتصاد، يزداد كيان الطلب على الاستهلاك تعقيدا يوما بعد يوم، وتحت ظروف تنوع المنتجات يوما بعد يوم، ستبرز ملامح شكل الاقتصاد المخطط.



اقتصاد السوق منح وفرة كبيرة في حاجات الحياة لعامة الشعب.

ملامح شكل الاقتصاد المخطط في الصين تنعكس بشكل أساسي في : (١) أشكال كل النظم تتوحد يوم بعد يوم، أي نظام الملكية العامة والمساواة بين الجميع، والتخلص من غيرها من أنظمة الملكيات الخاصة، أما في اقتصاد نظام الملكية العامة، يحتل اقتصاد القطاع العام مرتبة الحكم. (٢) وفي مجال إدارة الأعمال في اقتصاد الملكية العامة، سواء أكان الاقتصاد حكومي أو اقتصاد تكتلات، فإن سلطة إدارة الأعمال تكون متجمعة في أيدي جميع مستويات الحكومة، وتصبح المؤسسات ملحقات بالهيئات الحكومية، فتفقد استقلاليتها، فهي لا تتخطى الورشة الصغيرة في المؤسسة الحكومية الكبيرة. ووسائل الحكومة في إدارة الاقتصاد تتركز في الطرق الإدارية، أي أنها توزع الموارد المالية من خلال الأوامر الإدارية وضبط الأشياء الواقعية.(٣) إمكانيات توزيع السوق للموارد المالية ضعيفة جدا، حتى أنها لا تقوم بأي دور عموما.(٤) وتنفذ الإدارة المخططة المركزة بدرجة كبيرة في توزيع الدخل، فليست فقط مؤسسات الملكية العامة تأكل من «طعام الإناء الواحد» الذي تقدمه الدولة، بل وأيضا يأكل العاملون من «طعام الإناء الواحد» الذي تقدمه المؤسسة، وأيضا يتم تطبيق طريقة التوزيع بالمعدل في داخل نظام الاقتصاد المركز، فالأعضاء «سواء عملوا كثيرا أو قليلا كلهم واحد، وسواء عملوا جيدا أو عملوا سيئا كله واحد»، ولذلك فإن الأفراد والمؤسسات كانوا يفتقدون الإيجابية في إدارة الإنتاج.

وقد أثبتت الثلاثون عاماً السابقة من الإصلاح والانفتاح، أن هذا النظام القائم على الملكية العامة والمساواة ونظام الاقتصاد المخطط كل مدى كلما لا يستطيع التناسب مع حاجات تطوير الاقتصاد، حتى أنه أصبح عائق في طريق تطوير الاقتصاد. ولذلك بدأ الحزب الشيوعي الصيني والحكومة في البحث بشكل تدريجي في شكل إصلاح النظام الاقتصادي، ونظرا لعدم وجود خبرة حالية يمكن استخدامها، فقد استخدموا طريقة «عبور النهر بتحسسه بالحجارة» في البحث، وتلك المراحل في البحث قد تغيرت تدريجيا مع طريقة العلاقة بين التخطيط والسوق.

وفي بداية مرحلة الإصلاح (من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٤)، تأسيسا على أفكار دنغ شياو بينج العملية الواقعية والمتمثلة في «سواء أكانت قطة سوداء أم قطة بيضاء طالما أنها تمكنت من

سلسلة المراجع

«وجبة الإناء الكبير»

«وجبة الإناء الكبير» تشير إلى أن كل أنواع العمل والهيئات بالمؤسسات الخاضعة للدولة تحت النظام المخطط لا تشغل على حسب طريقة اقتصاد السوق، فالجميع سواء أكانوا رابحين أم خاسرين، يأكلون معا من ما تقدمه الدولة، كما لو أنهم يأكلون معا من «إناء الدولة الكبير».

اصطياد فأر فهي قطة جيدة» و«فلنجعل جزء من الشعب يغتني أولا». في الوقت نفسه الذي تمسكت فيه الصين بنظام الملكية العامة، سمحت لعدد معين من الاقتصادات الفردية واقتصادات القطاع الخاص بالقيام بدور محدد في مجال الإنتاج والتدوير، وفي مجال إدارة الحكومة للاقتصاد القومي، لم يعد هناك أيضا نظام الاقتصاد المخطط السابق، بل اهتمت بتفعيل دور السوق، أي تنفيذ اقتصاد السلعة المخطط. ولكن في هذا الوقت، كان تفكير الناس غير متفتح بالشكل الكافي، والإطار العام للاقتصاد المخطط لا يجرؤ على الظهور، ويمكن للسوق أن يقوم بدور مساعد فقط، أي تلك المقولة التي كانت تقال آنذاك «الإدارة المخططة هي الأساس ودور السوق هو المساعد».

ومع إدخال آلية السوق، حدث اصطدام وتناقض لا يمكن تجنبهما مع نظام الإدارة المخطط الموجود مسبقا. ولذلك في عام ١٩٨٤ طرحت اللجنة المركزية مفهوم «اقتصاد السلعة المخطط». وهذا يعني أن طبيعة الاقتصاد الاشتراكي المتعارف عليها حديثا لا تزال هي اقتصاد السلعة. وفي عام ١٩٨٧ قامت قمم الحزب الشيوعي الثلاثة عشر بعمل تعميق أكبر للتعريف بالاقتصاد الاشتراكي، وتحدد الهدف من الإصلاح في «أن تتحكم الدولة في السوق، ويوجه السوق المؤسسات»، وفي الواقع من المعتقد أن آلية السوق يجب أن تقوم بدور أساسي في التوجيه.

ازدياد حرارة الاقتصاد عام ١٩٨٨ و«سياسة المعالجة» التي طبقت فيما بعد أدت إلى حاجة الشعب إلى ضبط وإدارة الحكومة. وعاد التأكيد على الإدارة المخططة مرة أخرى، إلا أن اتجاه الإصلاح السوقي لم يحدث به تغيرات جذرية. وفي الواقع في ذلك الوقت، تحولت حاجة الشعب لإدارة مخططة إلى حاجتها إلى ضبط كبير للحكومة.

ومرورا بالجانبين الإيجابي والسلبي للبحث النظري والتطبيقي، قامت الصين في نهاية عام ١٩٩٢ بجعل اقتصاد السوق الاشتراكي هدف للإصلاح. وبناء نظام اقتصاد السوق الاشتراكي يحتاج إلى ثلاث دعائم: (١) بناء كيان رئيسي لسوق قائم على عناصر اقتصادية متعددة ونظام مؤسسات حديث يتخذ من «نظام الأسهم» جوهرا له، (٢) وتشكيل آلية تدوير بسيطة للاقتصاد على أساس سعر السوق، وتقوم آلية السوق بلعب دورا هاما في توزيع الموارد المالية، (٣) وترسيخ وسيلة ضبط التوجهات التي تتخذ من المال والسياسة المالية ركيزة لها. وتحت هذا النظام الاقتصادي، لم يتم فقط إعادة التأكيد على دور توزيع الموارد المالية، بل وتم وضعه في المرتبة الأساسية. وبالمقارنة مع نظام الاقتصاد المخطط، نجد هناك تغيرات أساسية للنظام في التغيرات الثلاثة السابقة.

وقد تضافر نظام اقتصاد السوق الاشتراكي مع أحوال الصين الرئيسية والمسيرة التاريخية الفريدة وكذلك كل مراحل التطوير الحالية، وكذلك تضافر مع متطلبات النظام الاشتراكي للشعب



الصيني. ولذلك فبالإضافة إلى الخصائص الرئيسية لاقتصاد السوق، هناك أيضا بعض السمات التي تختلف عن غيرها من الدول التي تطبق اقتصاد السوق:

أولا، المكانة الرئيسية لنظام الملكية العامة. من خلال هيكل الملكيات يمكننا أن نرى، أن اقتصاد السوق الاشتراكي الصيني يتخذ نظام الملكية العامة أساس له، واقتصاد السوق الذي يدور تحت ظروف تطوير جميع عناصر الاقتصاد المتنوعة معا بما فيها القطاع الخاص. وهذا يختلف عن اقتصاد السوق الذي يتخذ من نظام الملكية الخاصة لمواد الإنتاج أساس له. وفي الواقع مع تقدم الإصلاح السوقي، حدث تغيير تدريجي لمفهوم الملكية العامة. مثلاً، في عام ١٩٩٧ قامت القمة الخمسة عشرة للجنة المركزية بتوسيع نطاق اقتصاد نظام الملكية العامة إلى المؤسسات ذات نظام الأسهم والتي تحتل دور القيادة في الحصة التي تمتلكها

وفي الخامس من مارس عام ٢٠٠٩، افتتح الاجتماع الثاني للدورة الحادية عشرة بقاعة البرلمان، وعرض وفحص تقرير رئيس مجلس الدولة عن أعمال الحكومة، وفحصَ تقرير مجلس الدولة حول ظروف تطبيق خطة تنمية الاقتصاد القومي والتنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٨ ومسودة خطة تنمية الاقتصاد القومي والتنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٩، وتقريره حول ظروف تنفيذ الميزانية المحلية والمركزية لعام ٢٠٠٨ ومسودة الميزانية المحلية والمركزية لعام ٢٠٠٩. وسوف تبذل الحكومة الصينية قصارى جهدها لتقديم تعديل لرؤية السوق في إطار نظام السوق.

الدولة. ولكن رغم ذلك فهي تختلف عن الدول الرأسمالية الغربية. فهي يجب أن تتمسك بنظام الملكية العامة، وأيضا يجب أن تطبق اقتصاد السوق، وكان ذلك ابتكار عظيم لم يسبقها إليه أحد.

ثانيا، كان النظام السياسي الذي توصلت إليه الكثير من الأحزاب تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني هو الأساس السياسي لتدوير اقتصاد السوق الاشتراكي. وفي دولة كبيرة مثل الصين، بناء الحداثة والصناعة، توحيد الدولة، ووحدة أراضي الدولة، ووحدة الشعب، والانسجام في المجتمع، وتنمية الديمقراطية، كل ذلك يحتاج إلى قيادة حزب سياسي قوي. فبدون حزب سياسي لديه وعي بالحداثة، وقدرة عالية على القيادة وأيضا يمثل مصالح القاعدة العريضة من الشعب، من الصعب إتمام مهمة الحداثة والصناعة ومن الصعب ضمان وحدة البلد بفاعلية. وقد أثبتت التجربة منذ بداية الإصلاح والانفتاح، أن الحزب الشيوعي الصيني ليس فقط لديه القدرة على جعل الشعب الصيني ينهض، وكذالك لديه القدرة على جعل الشعب الصيني يغتني. ويعد نظام اقتصاد السوق الاشتراكي هو الطريق الضروري لعودة الحياة للقومية الصينية العظيمة، وهو قضية افتتاحية صعبة للغاية، يجب له من ضبط قوي لتوجهات الحكومة، حتى يتمكن من خلق بيئة اقتصادية واجتماعية مستقرة وآمنة ومنظمة وعادلة لاقتصاد السوق.

ثالثا، تحقيق العدالة والمساواة بالمجتمع، وتحقيق الترف الجماعي لكل الشعب هو الهدف والمطلب من وراء نظام اقتصاد السوق الاشتراكي. العدالة والمساواة، هما موضوع أبدي في المجتمع الجميل الذي تطمح إليه الإنسانية، وهما اتجاه ذو قيمة لتنمية وتقدم المجتمع. وتحقيق العدالة والمساواة بالمجتمع هما مهمتان كبيرتان ومطلبان أساسيان للمجتمع الاشتراكي الصيني. وتحقيق الرفاهية الجماعية لكل الشعب أيضا كذلك، تطبيق اقتصاد السوق، رغم أنه يسمح بفروق معقولة في الدخل، ويشجع جزء من الناس أن يثروا أولا، ولكن أيضا الذين يغتنوا أولا يقودون الآخرين نحو الثراء، وفي النهاية نصل إلى الرفاهية الجماعية.

٢ . التعاون بين الحكومة والسوق

العلاقة بين الحكومة والسوق هي واحدة من العلاقات التي تحتاج كل دولة لمعالجتها. وتحتل هذه العلاقة مكانة مهمة في نظريات علم الاقتصاد.

في بداية عهد الاقتصاد المخطط بالصين، قامت الحكومة بدور كبير بعض الشيء. لأنه في هذه الفترة، برزت قضية الأمن بالدولة، وظهرت ملامح لاقتصاد الحرب بالاقتصاد القومي، وكذلك

كان نطاق الاقتصاد القومي صغير إلى حد ما، وتكلفة البيانات بالمقارنة بذلك منخفضة، وكذلك كان العرض والطلب بكافة المجتمع واحد إلى حد ما. بالإضافة إلى ذلك كانت البيئة الخارجية التي تواجهها الصين مفعمة بعدم التحديد، فمن أجل الثبات في الساحة الدولية، يجب العمل على تنمية الصناعات الثقيلة والدفاع الوطني. من أجل ذلك، نحتاج أيضا لمنظمة قوية لتقوم بتوزيع الموارد المالية. وأقوى منظمة بالطبع هي الحكومة.

وأثبتت الحقائق، أنه في بداية فترة بناء الاقتصاد بالصين الجديدة، قامت الحكومة بإتمام رسالتها التاريخية من خلال القيام بتوزيع الموارد المالية. فقامت الصين ببناء نظام صناعي فريد، ووقفت بخطى ثابته في وسط غابة القوميات بالعالم. وتحت استمرار البيئة الدولية في تطبيق الانغلاق استخدم رأس المال المتجمع من الزراعة والتصدير في توفير رأس المال اللازم للصناعة.

ومع التطور المستمر لنطاق الاقتصاد القومي، وتعقد علاقات الاستهلاك والطلب يوم بعد الأخر، ارتفعت تكلفة تجميع البيانات تدريجيا، وأخذ توزيع الموارد المالية من خلال الحكومة في الظهور باستمرار. لذلك منذ عام ١٩٧٨ وبعد الإصلاح والانفتاح، بدأت الحكومة في التنازل عن موقعها للسوق تدريجيا في مجال تدوير الاقتصاد، وجعلت آلية السوق تقوم بدور أساسي في توزيع الموارد المالية أثناء تطوير الاقتصاد.

وهذا الشكل من تغيير النظام جعل تطوير الاقتصاد يحرز نتائج واضحة. فعلى مدار ٣٠ عام من الإصلاح والانفتاح ومؤشرات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية وأيضا إجمالي كمية إجمالي الناتج القومي ومعدل الفرد من إجمالي الناتج القومي وغيرها من المؤشرات قد أحرزت طفرة مرتفعة. وصولا إلى عام ٢٠٠٨، أصبحت الصين هي القوة الاقتصادية الثالثة في العالم بعد أمريكا واليابان. ومستوى معيشة الشعب ارتفع بخطى مستقرة، وحدث هدوء وانسجام للمجتمع بالكامل.

كما أن تاريخ تطور الاقتصاد الغربي قد أثبت بنفس الشكل أن الحكومة والسوق من الممكن أن يتبادلا دور بعضهم البعض في ظل ظروف تاريخية مختلفة. والصين بوصفها دولة ثنائية الشكل فهي كيان منتج ونظام اقتصادي، فالتوافق الجيد بين الحكومة والسوق شيء لا يمكن الاستغناء عنه. فاتجاه تغيير النظام الصيني هو نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، ولا يمكن الشك في النظام الأساسي لكون السوق هو الموزع للموارد المالية. ومن العناصر الأساسية المكونة لاقتصاد السوق يمكنا أن نرى، أن الصين حاليا قد أصبحت دولة ذات اقتصاد سوق، وتمتلك سوق عناصر الإنتاج وسوق المنتجات، وأسعار الغالبية العظمى من السلع تتحدد على حسب علاقة العرض والطلب في

السوق، هناك فقط بعض السلع التي تتعلق بأمن الدولة أو تحديد النسل بالدولة تتحكم الحكومة في أسعارها. ولكن مهمة جعل الصين تتقدم نحو اقتصاد السوق لا تزال موجودة. فعلى سبيل المثال، نظام الاعتماد المناسب لاقتصاد السوق، ونظام حكم القانون وأيضا المسلسل الاقتصادي وغيره لا يزال منتظر أن يتم إكماله.

ومن الحقائق الأساسية، أن الحكومة قد قامت بدور كبير في أثناء مرحلة التحول. أولا، إن الإصلاح السوقي في الصين لن يحدث فقط هو مسيرة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، بل وفي الوقت نفسه هو مسيرة مدنية وتصنيع. وفي أثناء تلك المسيرة كانت التناقضات الاقتصادية والاجتماعية معقدة للغاية، كانت في حاجة لتربية كيانات رئيسية بالسوق، تغيير مفاهيم سلوك الشعب، وبناء نظام سوقي كامل، وذالك كله يحتاج إلى قيام الحكومة بدور قيادي وموجه. ثانيا، الصين ليست فقط دولة ذات مساحة واسعة وظروف جغرافية مختلفة، بل وهناك اختلافات كبيرة بين كل منطقة من حيث القوميات والثقافة وطرق المعيشة ومراحل التطور. وفي مثل هذه الدولة الكبيرة، إذا لم توجد حكومة قومية وموحدة قادرة على قيادة سفينة الاقتصاد فلن تفلح. بعد عودة هونج كونج ومكاو إلى الصين بسلام، طبق نظام «دولة واحدة ونظامين»، وهذا لا يستغنى عن قوة الحكومة المركزية، وبنفس الشكل، كان هناك العديد من الإستراتيجيات الاقتصادية المحلية مثل «تنمية الجزء الغربي» و«إنعاش الشمال الشرقي» و«نهضة المنطقة الوسطى» وغيره، لم تستغنى أيضا عن التنسيق مع الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

ولم يكن الإصلاح في الصين هو فقط إصلاح في النظام الاقتصادي، بل وتضمن أيضا إصلاح في النظام السياسي. تماما مثلما قال دنغ شياو بينج، إذا لم يتم إصلاح النظام السياسي، فلا يمكن أن ينجح إصلاح النظام الاقتصادي.

الصين دولة كبيرة يبلغ تعداد سكانها مليار وثلاثمائة مليون نسمة، وإصلاح النظام الاقتصادي يجب أن يتم بخطوات ثابتة وتحت قيادة. فإذا لم يوجد قادة ثابتين، وإذا لم يوجد خطوات محددة، فحتما سوف يحدث نوع من فوضى «الديمقراطية المزيفة». وهذا النوع من «الديقراطية» لن يستطيع أن يكفل السلطات الحقيقية للشعب الصيني، ولن يفيد في التطوير المستمر للاقتصاد الصيني.

والتأكيد على دور الحكومة، لا ينفي أو يقلل من السوق. بل على العكس فإن دور السوق الأساسي مستمر في القوة مع الإصلاح السوقي. وفي أثناء مسيرة تحويل مسار وزيادة استقرار الاقتصاد، تقوم الحكومة الصينية باستمرار بعمل مراقبة وتعديل للسوق، وتقوم بحماية حكام



وأثبتت التجربة، أن تعديل الحكومة الصينية لرؤيتها كان مليء بالفاعلية. وكان المركز المخطط بالصين للقيام بدور مهم في الصرف المالي وسياسة النقد وغيرها من المجالات هو—— البنك القومي الصيني.

نظام السوق، وهي أيضا لاعب في النشاط الاقتصادي بالسوق، فعلى سبيل المثال، القيام بإتمام بناء هيئة الاستثمار الصناعي والبنية التحتية من خلال استثمارات الحكومة، ومن ثم دفع نمو الاقتصاد، وأيضا التدخل في الأنشطة الاقتصادية الخاصة بأمن الدولة والاحتكار. ومع النمو المستمر لحجم الاقتصاد والتطوير المستمر لنظام السوق، بدأت هوية اللاعبين بالحكومة تضعف تدريجيا وجميع الأمور المالية الحكومية تمر الأن بالتحول من «ماليات من أجل الإنشاء» إلى» ماليات من أجل الخدمة». وتحول الدور في تدوير الاقتصاد المبسط من لاعبين إلى حكام. وبالطبع فإن الصين هي دولة تتخذ من الملكية العامة نظام أساسي لها، ولذلك ستستمر الحكومة في إدارة المؤسسات المملوكة للدولة بهوية الوكيل. ولكن مع التوسيع المستمر لسوق القوة العاملة، وسوق العقارات، وسوق المال، وسوق التقنيات وغيرها من أسواق عناصر الإنتاج، ومع بناء نظام سوق منظم وموحد للدولة كلها، سيزداد دور السوق بشكل تدريجي.

وبينما لم ينتهي بعد الإصلاح السوقي بالصين، سلكت الصين طريق التحول. وكانت الحكومة والسوق في هذة الفترة في حاجة إلى تبادل المناقشات والقيام بدورهما معا. إن اقتصاد

السوق بالصين يختلف عنه في دول الغرب المتقدمة، وكذلك العلاقة بين الحكومة والسوق في الصين مختلفة عن الغرب. فالصين تحتاج إلى قيام الحكومة بدورها الثابت في تطوير الاقتصاد، وتحتاج أيضا لقيام السوق بدوره الأساسي في توزيع الموارد المالية. فالحكومة هي حكومة نظام السوق، والسوق هو السوق الواقع تحت إدارة ومراقبة الحكومة، فالاثنين وجدا معا وتطورا معا، ويتبادلان المنفعة والضرر.

الحكومة المركزية والحكومة المحلية أصحاب الاقتصاد الواحد والقارب الواحد

الصين هي دولة متعددة القوميات وذات مساحة واسعة، والاختلافات الواقعة بين كل منطقة ليست فقط في الظروف الجغرافية، بل وفي مجال هيكل الإنتاج، ومستوى تطور الاقتصاد، والقومية، واللغة، والإرث الحضاري، وطرق المعيشة وغيرها من المجالات. هناك بعض المناطق مستوى تطورها الاقتصادي مرتفع، وهناك مناطق أخرى مستوى تطورها الاقتصادي منخفض نسبيا، وعدم توازن التنمية الاقتصادية هي أحد السمات الأساسية لاقتصاد الصين المعاصرة. وحاليا، يوجد بالصين ٣٤ منطقة إدارية على رتبة مقاطعة، المقاطعات ذات النطاق المتوسط منها بها تعداد سكان ومساحة أرض يمكن أن تقارن بالدول الأوربية الكبيرة.

وبالنسبة للصين ذات المساحة الواسعة والغنية بالموارد المتعددة يمكن أن نقول، أن كيفية معالجة علاقة الحقوق والواجبات والمنافع بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية، وكيفية تفعيل إيجابية الجانبين، دائما ما كان موضوع مهم بالنسبة للحكومة الصينية. إذا أردنا أن نكثر قوانا لعمل أشياء عظيمة، فيجب أن تركز السلطات بشكل أساسي في الحكومة المركزية، وإذا كنا نريد تفعيل نشاط الحكومة المحلية بالكامل فيجب أن تعطي بعض السلطات الإدارية المحددة للمحليات، بالطبع مع زيادة سلطة الحكومة المحلية، من الممكن أن تظهر منافسة شديدة بين المناطق والحماة المحليين، وفروق التنمية الاقتصادية بين المناطق من الممكن أن تزيد، ومن ثم تتسبب في عدم استقرار وانسجام المجتمع بالكامل.

في عهد الاقتصاد المخطط قبل الإصلاح والانفتاح، كانت الصين دائما ما تعيش في حالة من التكرار والدوران «للعطاء» و«الأخذ»، بل وأيضا ظهرت السمة الإدارية الاقتصادية القائلة «ما أن تعطي فستعيش، وما أن تحكم فستموت». المقصود «بالعطاء» هو أن تعطي الحكومة المركزية

بعض السلطات الإدارية للاقتصاد إلى الحكومة المحلية، ومن ثم يمكن أن تثير إيجابية الحكومات المحلية. والمقصود «بالأخذ» هو أن تسترد الحكومة المركزية ما أعطته من سلطات سابقة، ونزيد من السيطرة المركزية للاقتصاد.

ومنذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، ومع تعميق الإصلاح السوقي، حظي إصلاح تقسيم السلطات المحلية بتقدم كبير، وينعكس إصلاح تقسيم السلطات المحلية في جانب الاقتصاد في النقاط التالية:

أولا، تحويل سلطات التحصيلات المالية إلى الحكومة المحلية. في عهد الاقتصاد المخطط، كانت الحكومة المركزية تحدد التحصيلات المادية المركزية والمحلية ونظام الإدارة بدرجات. وبعد الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٨٠ و١٩٨٥ و١٩٨٨ تم عمل ثلاث إصلاحات للنظام المالي، بوصفه حلقة مهمة لتوزيع السلطات الاقتصادية، وتحقق «نظام المقاولات المالية» بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية، أي: بناء علاقة مقاولات مستقلة بين كل حكومة محلية والحكومة المركزية، وضخ جزء من الماليات المحلية إلى الماليات المركزية وفقا لمعدل أو قيمة محددة، والجزء الباقي يمكن للحكومة المحلية أن توزعه بحرية. من خلال تغيير هذا النظام، رغم أنه أثار إيجابية الحكومات المحلية، ودفع التنمية الاقتصادية، إلا أن نسبة الماليات المركزية في ماليات الدولة منذ الإصلاح

القرى الثرية الواقعة في شرق الصين بالمناطق الساحلية



والانفتاح أخذت في الانخفاض، وصولا إلى عام ١٩٩٤ وقبل تطبيق «نظام توزيع الضرائب» قد انخفضت بنسبة ٢٢٪ تقريبا، وظهر ضعف في إمكانيات الحكومة المركزية.

ثانيا، إعطاء سلطات إدارية للمؤسسات الخاضعة للدولة. قبل الإصلاح والانفتاح، كانت معظم المؤسسات الكبيرة والصغيرة الخاضعة للدولة تابعة لجميع أقسام الحكومة المركزية، أي تعود إلى «الإدارة المقسمة». ومع تطبيق الحكومة المركزية لسياسة الإصلاح للمؤسسات الخاضعة للدولة والناصة على «منح السلطات والسماح بالفائدة»، وقامت الحكومة المركزية بإعطاء جزء كبير من علاقات التبعية الخاصة بالمؤسسات الخاضعة للدولة وكذلك السلطات الإدارية إلى جميع رتب الحكومة المحلية.

ثالثا، ومن أجل أن تفعل المركزية من إيجابية ومبادرة الحكومة المحلية للتنمية الاقتصادية، ولتسهل من مهمة الحكومة المحلية، قامت بإعطاء جزء كبير من سلطات تنمية الاقتصاد المحلي وبخاصة السلطات المقررة لبنود الاستثمار الكبير والمتوسط، وسلطات توزيع الموارد المالية، وسلطات التجارة الخارجية وغيرها إلى الحكومة المحلية.

ومن خلال هذه الإصلاحات بتقسيم السلطات بين المحليات والمركزية، ارتفعت إيجابية الحكومة المحلية بشدة. وقد لعبت الحكومة المحلية دور كبير في تنمية الاقتصاد بوصفها كيان اقتصادي مستقل. وفي الوقت نفسه الذي كانت تعمل فية الحكومة المحلية كهيئة تنفيذية في الحكومة المركزية، كانت هي الأخري تسعي وراء الحصول على المنفعة الشخصية لها. ونظرا لعدم التطابق التام بين منافع الحكومة المركزيو ومنافع الحكومة المحلية، فإن العلاقة بين الحكومتين أصبح بها تعاون متبادل وكذلك تناقض وتعارض.

وقد كان تفعيل إيجابية الحكومات المحلية سبب رئيسي من أسباب نجاح سياسة الإصلاح والانفتاح. ومع تنفيذ إصلاح تقسيم السلطات المحلية، عرفت الحكومة المحلية أن تطوير الاقتصاد متعلق بمصالحها الخاصة، ومن ثم زادت من إيجابيتها في تطبيق السياسة المركزية، بل وقامت بدور مبتكر ومفعم بالعملية في طريق تغيير النظام بالصين.

ومن أجل المنفعة المحلية، قامت الحكومة المحلية بعمل إصلاح إيجابي للمؤسسات الخاضعة للحكومة، وعملت على تطوير ومساندة ركائز الإنتاج الاقتصادية، وتوفير أسواق للسلع وأسواق لعناصر الإنتاج، والقيام بإدخال الاستثمارات الأجنبية وتطوير التجارة الخارجية، والعمل على دفع إصلاح كل عناصر التغيير بقوة وفقا لروح التوجيه المركزية.

ويعد نجاح إصلاح الريف غير منفصل عن الحكومة المحلية. وقامت كلا من مقاطعتي آنهوي

وستشوان بعمل شبكة لنشر سلوك إصلاح الفلاحين، وفي النهاية أصبح تغيير معتمد من قبل الحكومة المركزية لنظام تشغيل الإنتاج الزراعي. وتعد الحكومات المحلية هي التي قامت بنقطة التجريب والممارسة لإصلاح المؤسسات الخاضعة للدولة وإصلاح نظام التأمينات الاجتماعية وإصلاح الإنفاق الريفي، ومن هنا قدمت الخبرة والوسيلة للإصلاح إلى الحكومة المركزية، وفي النهاية أصبحت هذه الطريقة كطريقة لتغيير النظام عموما في الدولة ككل.

لم يكن الإصلاح التدريجي بالصين به انحدار من الحكومة المركزية نحو الحكومة المحلية، بل كان هناك دعم إيجابي، فقط كانت علاقة التعاون بين الحكومتين المركزية والمحلية، هي التي جعلت الإصلاح بالصين لم يمر باضطرابات كثيرة، وأيضا جعلت الصين تحرز نمو ملحوظ على مدار الثلاثين عام من الإصلاح الاقتصادي.



وبالطبع، الصين دولة كبيرة غير متوازنة التنمية الاقتصادية، وتحتاج إلى الحكومة المركزية لعمل ضبط للرؤى الاقتصادية، ولذلك لا يمكن زيادة سلطات الحكومة المحلية. ونظرا لأن الحكومة المحلية هي كيان نفعي، ولا تتحمل مسئولية موازنة اقتصاد الدولة ككل، وسعيا وراء أكبر منفعة المنطقة، دائما ما كانت تطبق بعض السياسات المخالفة لروح الحكومة المركزية، على سبيل المثال، من أجل تحقيق سرعة نمو إجمالي الناتج القومي فتعمل بقوة وسرعة، لتحقيق استثمار كبير، وعند النظر لهذا الاستثمار من ناحية جزئية، نجده يبدو منطقي، ولكن عند النظر إليه من ناحية الدولة ككل، فسنجد مشاكل إعادة بناء وعدم كفأة التجهيزات وغيرها من المشكلات.

وفي منطقة وسط غرب الصين، كانت هناك فجوة كبيرة في مستوى التنمية الاقتصادية مع المناطق المتطورة بالشرق. في الصورة، في ديسمبر عام ٢٠٠٧ تستطيع قوميات الأقلية بمحافظة ووفنج ذاتية الحكم لقومية توجيا بمقاطعة هوبي أن تشرب مياه صحية آمنة.

والحكومة المحلية من أجل حماية مؤسساتها المحلية، من الممكن أن تمنع المنتجات الصناعية الخارجية من الدخول إليها عن طريق كافة الوسائل، أو أن تمنع منتجاتها الزراعية أو المواد الخام أو مصادر الطاقة بها من التسرب للخارج، وهذا سلوك للحماية المحلية، وهذا النوع من الأشخاص يطبق الفصل والحماية للسوق ويشكل روح مشتركة مع الحكومة المركزية لبناء نظام سوق متحد بالدولة ككل.

من أجل رفع مستوى الدخل المالي للحكومة المركزية، قامت الصين بتطبيق إصلاح لنظام

توزيع الضرائب في عام ١٩٩٤. وهذا الإصلاح حدد من جديد مصادر جمع الضرائب المحلية والمركزية ومستوى الضريبة، وتلك الضربات قد حولت من الوضع المتدهور للدخل المالي للحكومة المركزية لسنوات متواصلة، ورفع من قدرة الحكومة المركزية على تعديل الاقتصاد وتقديم مستوى عام من السلع للدولة ككل.

وفي الوقت نفسه، استردت الحكومة المركزية الإمكانيات والسلطات المالية لها من خلال التبادل الواسع للكوادر وغيرها من الإجراءات، ومنعت بفاعلية سلوك «التخطيط من الظاهر والتخطيط المواجه من الباطن». وفعلا استطاعت الحكومة الصينية فقط بوجود الموارد المالية المركزية كضامن أن ترفع مستوى البنية التحتية للمناطق القومية، والمناطق المتخلفة اقتصاديا، ومن ثم جعلت هناك تبادل للتنمية بين القطاعات.

وفي عام ٢٠٠١، من أجل دفع تطور اقتصاد المناطق البرية الغربية، وتقليل الفجوة الاقتصادية بين مناطق الغرب الساحلية وغير الساحلية، طرحت الحكومة الصينية إستراتيجية «التنمية الكبيرة للجزء الغربي». وبدأت الماليات المركزية توجه للغرب، وزيادة درجة الاستثمار في بناء البنية التحتية بالمنطقة الغربية، وفي الوقت نفسه تقديم غيرها من السياسات المتميزة. وحققت إستراتيجية تطوير الجزء الغربي دليل على الفاعلية، ورفعت سياسة الحكومة الصينية من سرعة تطوير الاقتصاد بالمنطقة الغربية، وقلصت بفاعلية الفجوة بين الغرب والشرق.

وقد كانت منطقة الشمال الشرقي قاعدة صناعية مهمة للصين. فمنذ الإصلاح والانفتاح، نظرا لمصاعب التحول، قلّت سرعة التنمية الاقتصادية بها. ومن أجل إحياء القاعدة الصناعية الكبيرة بمنطقة الشمال الشرقي، قامت الحكومة الصينية بعد زيادة الموارد المالية بقوة بزيادة سرعة تطوير القاعدة الصناعية بمنطقة الشمال الشرقي من خلال سلسلة من الخطط. وبعد ذلك دخلت التنمية الاقتصادية لمنطقة الغرب في مجال رؤية الحكومة المحلية، وبعد ذلك طرحت إستراتيجية نهضة منطقة الوسط.

تعد العلاقة بين المركزية والمحلية موضوع كبير في التنمية الاقتصادية، وبالنسبة لدولة كبيرة غير متوازنة التنمية الاقتصادية تعد أيضا كذلك. في بداية فترة الإصلاح والانفتاح، فقط مع تفعيل إيجابية الحكومة المحلية، استطاع الاقتصاد أن يحظى بتقدم ملحوظ. ومع زيادة مستوى تقدم التنمية الاقتصادية، تمكنت زيادة قوة الإمكانيات المالية للحكومة المحلية من تقليل الفجوة المحلية، والفجوة في الدخل وغيرها من المشاكل. ويمكن أن نرى أنه مع تغير الظروف، نحتاج إلى معالجة العلاقة بين المركزية والمحلية بشكل منطقي.

إن الاقتصاد الصيني يسعى لتحقيق تطور سريع ومستمر في الاقتصاد، والمشاكل التي يواجهها لا تزال كثيرة. وإذا أردنا حل هذه المشاكل فنحن في حاجة لوجود تعاون جيد بين الحكومتين المحلية والمركزية، ونحتاج إلى تحريك وتعديل نطاق السلطات المركزية والمحلية مع تغيير النظام الاقتصادي ورفع مستوى التنمية الاقتصادية، ومن هنا يمكن أن نجعل الحكومة تقوم بأفضل فاعلية لها.

٤, هيكل كل الأنظمة المختلطة والتي تتخذ من نظام الملكية العامة أساس لها

يشير هيكل كل الأنظمة إلى المكانة التي يوجد بها والنسبة التي تحتلها أشكال نظم كل عناصر الإنتاج المختلفة في حالة معينة لاقتصاد المجتمع، وكذلك العلاقة المتبادلة بينهم. وتحدد طبيعة كل الأنظمة الواقعة في مكانة القيادة والتوزيع طبيعة هيكل كل الأنظمة بهذا المجتمع. وقد مر هيكل كل الأنظمة بالصين بمرحلة تغير شديدة.

بعد عام ١٩٤٩، دخلت الصين إلى مجتمع اقتصادي ديمقراطي جديد، وكان هناك خمسة عناصر اقتصادية: اقتصاد القطاع العام ذو الطابع الاشتراكي، واقتصاد المجتمع المتعاون نصف الاشتراكي، واقتصاد الفلاحين والصناعات اليدوية، والاقتصاد الفردي الرأسمالي، واقتصاد الدولة الرأسمالي. من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٦ أتمت الحكومة الصينية التعديلات الاشتراكية الخاصة بنشاط الزراعة الفردي والصناعات اليدوية والإتجار الرأسمالي. ومن خلال «الإصلاحات الثلاث» محت الصين كليا نظام الملكية الفردية، وطبقت نظام الملكية العامة، مما جعل الصين تتخطى المجتمع الديمقراطي الجديد وتدخل إلى المجتمع الاشتراكي. وتحولت الصناعات اليدوية والزراعة الفردية إلى اقتصاد اشتراكي مجمع، وتحول الاقتصاد الرأسمالي الفردي إلى اقتصاد اشتراكي عام.

ترى النظريات الاشتراكية التقليدية أن إزالة نظام الملكية الخاصة تساوي الدخول إلى الاشتراكية. ومن ثم، بالتعرض لتأثير إستراتيجية تطوير الصناعة المتطورة وطابع الاتحاد السوفيتي وغيرها من العناصر، سعت الصين لتحقيق «تقدمية» شكل كل الأنظمة، ونادت بالأهداف الاشتراكية التي للاقتصاد المخطط. أي (المنظمات الطبقية تكون مثل الوكالات الشعبية العامة كلما زاد حجمها كان أفضل، وكلما ارتفعت درجة الملكية العامة كان أفضل، وكلما زادت درجة صفاء عناصر الاقتصاد الاشتراكي كان أفضل)، وكذلك النظر إلى اقتصاد عدم الملكية العامة على أنه

«ذيل الرأسمالية» وعمل هدم له وهجمات محددة للنظام، والنظر إلى نظام الملكية العامة الموحد على أنه نظام عام للاقتصاد.

وفي عام ١٩٧٨ قبل سياسة الإصلاح والانفتاح، أصبح نظام اقتصاد الملكية العامة بالصين مستقر تماما، وكان هناك فقط ١٤٠ ألف أسرة يعملون بمشاريع خاصة، وكان عدد العاملين ١٥٠ ألف شخص، واختفى كليا اقتصاد القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية. ومن ثم أثبتت التجربة، أن هذا النظام قد ابتعد عن واقع الصين المنخفضة المستوى العام لقوى الإنتاج الطبقي، والمنخفضة الإنتاجية الاشتراكية والتي بها طبقات متعددة وعدم توازن. وفي الحقيقة نظام الملكية الواحد من الممكن أن يتخذ عدة أشكال تنفيذية في مراحل تطوير الإنتاج المختلفة. وشكل تحقيق نظام الملكية العامة يمكن بل ويجب أن يتميز بالتعددية، ولا يتضمن نظام ملكيات الدولة ونظام ملكية التجمعات ونظام التعاون ونظام التعاون بالحصص فحسب، وكذلك يجب أن يتضمن كل عناصر الملكية العامة لجميع أشكال اقتصاد الملكية المختلطة، و قد عكس كل ذلك أن طرق إدارة قوانين الإنتاج الاشتراكي وأشكال المنظمات يجب أن تستغل بشجاعة.

في الماضي، كانت الصين تتفهم مكانة هيكل الملكية العامة كامتياز في العدد والتركيب، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للدولة بها، وكانت تعتقد أن العدد الأكبر من الاستثمارات بها يجب أن يحتل الأغلبية في وسط الاستثمارات العامة بالمجتمع، وأيضا تعتقد أن اقتصاد التجمعات الموجود بنظام الملكية العامة يحتاج إلى زيادة سرعته للعبور إلى نظام ملكية كل الشعب.

وفي عام ١٩٩٧، خرق الاجتماع الخامس عشر للجنة المركزية المتعارف عليه من «المكانة الخاصة لنظام الملكية العامة» والتي لا تفرق بين المناطق ولا مجالات الإنتاج ولا تهتم بالجودة، واقترح أن المكانة الخاصة لنظام الملكية العامة تنعكس في: أن الاستثمارات العامة تحتل مكانة التميز في وسط الاستثمارات العامة بالمجتمع، والاقتصاد الخاضع للدولة يتحكم في حياة الاقتصاد القومي، ويقوم بدور موجه في تنمية الاقتصاد. وهذا فيما يخص الدولة ككل، وهناك مناطق وهناك استثمارات من الممكن أن تختلف. ومكانة الامتياز التي تحتلها الاستثمارات العامة يجب أن تكون ذات كمية معلومة، ويجب أن تهتم أكثر برفع الجودة، والدور الموجه الذي يقوم به الاقتصاد الخاضع للدولة، ينعكس بشكل أساسي في قوة التحكم. فقط عندما تتحكم الدولة في الاقتصاد، تزداد قوة التحكم وقوة المنافسة في الاقتصاد الخاضع للدولة، وينخفض معدل الاقتصاد الخاضع للدولة قليلا، لا يمكن أن يؤثر في طبيعة الاشتراكية الصينية. كما أن معنى الاقتصاد الخاضع للدولة يتغير مع تغير الزمن. ففي الماضي كان ما تملكه الدولة تديره، ومزجت سلطات الملكية وسلطات



مرورا بثلاثين عام من التنمية، أصبح الاقتصاد الذي يديره الشعب تدريجيا من المساهمين الأساسيين في التنمية الاقتصادية بالصين. وهناك خط إنتاج موبايلات من صنع مؤسسة تكنولوجية مدارة شعبيا.

الإدارة معا، والآن أصبح للدولة حصص للسيطرة، وتعددية بهيكل الاستثمار الرئيسي، وهناك كمية كبيرة من الاستثمارات الاجتماعية، وبخاصة الشركات الخاضعة للدولة والتي نزلت السوق، وتمتلك كمية كبيرة من رأس المال الخارجي.

إن مسيرة تكوين نظام الاقتصاد الصيني الأساسي هي مسيرة تطور كبيرة للاقتصاد غير ذي الملكية العامة من الصغر إلى الكبر ومن الضعف إلى القوة. وفي أوئل العقد الثامن من القرن العشرين، بدأت الصين في تشجيع تنمية الاقتصاد الفردي، من زاوية إخراج القوة العاملة الزائدة في الريف وحل مشكلة التوظيف بالمدن، ولا تزال لم ترتفع لطبقة نظام الاقتصاد الاشتراكي الأساسي لتفكر في مشاكل الاقتصاد عديم الملكية العامة، ولكنها فقط «نظرت للاقتصاد الفردي لنطاق محدد من القوة العاملة على أنه مكمل أساسي لاقتصاد الملكية العامة». ومع تطور تجربة الإصلاح والانفتاح، أصبح دور الاقتصاد غير ذي الملكية العامة في دفع نمو الاقتصاد القومي، وزيادة فرص التوظيف بالمجتمع وإنعاش الاقتصاد، وتسهيل حياة الشعب يبرز يوم بعد يوم، ونتيجة لذلك بدأت الحكومة الصينية تثبت ضرورة تطوير نظام الاقتصاد غير ذي الملكية العامة تحت مستوى قوة الإنتاج الحالية. وفي عام ١٩٨٢ أشار الاجتماع الثالث عشر للجنة المركزية أن:

«تشجيع الاقتصاد الفردي للعاملين على التطور المناسب في النطاق الذي حددته الدولة وتحت إدارة الهيئة الإدارية للصناعة والتجارة، يعد ضروري بالنسبة لاقتصاد الملكية العامة، ومكمل يعود عليه بالنفع.»

وانطلاقا من المرحلة المبدئية للاشتراكية، أشار الاجتماع الخامس عشر للجنة المركزية في عام ١٩٩٧ أن:» الاقتصاد غير ذي الملكية العامة هو عنصر هام في تكوين اقتصاد السوق الاشتراكي. وفي عام ٢٠٠٢، لخص تقرير الاجتماع السادس عشر للجنة المركزية تجربة إصلاح كل أنظمة الملكية، وطرح «اثنين من الثوابت التي لا يمكن زعزعتها «: «يجب ترسيخ وتنمية اقتصاد الملكية العامة، ويجب أيضا تشجيع ومساندة وتوجيه تنمية نظام الاقتصاد غير ذي الملكية العامة»؛ أشار «أن كل أنواع اقتصاد الملكيات من الممكن أن تفعل امتيازتها الخاصة في جزء من الاقتصاد، وتتبادل الدعم، وتتطور معا» و»لا يمكن جعل هذين الاثنين ندين»، بل يجب جعلهم «يتحدان مع مسيرة بناء الاشتراكية»، أي يجب جعل نظام اقتصاد الملكية العامة وغير ذي الملكية العامة يفعّلان الامتيازات التي يملكونها، ويتبادلان المساندة والإكمال؛ يجب جعل نظام اقتصاد الملكية العامة وغير ذي الملكية العامة يتبادلان الدفع والمنافسة، وفي أثناء المنافسة نجعل الطرفين يتحركان ويفوزان معا، ويجب جعل نظام اقتصاد الملكية العامة وغير ذي الملكية العامة يتبادلان الشفافية والتواصل.

وفي عام ٢٠٠٧ نادى تقرير الاجتماع السابع عشر للجنة المركزية «بالتمسك بالمساواة وحماية الحقوق، وتكوين منافسة عادلة بين كل أنواع اقتصاد الملكيات، وتبادل دفع الأوضاع الجديدة «، وعمق من مفهوم نظام الاقتصاد الاشتراكي الأساسي. وكذلك وضعت وأكملت الصين قواعد قانون دفع تنمية الاقتصاد غير ذي الملكية العامة، وأكملت نظام قانون حماية الثروات الخاصة. وفي عام ١٩٩٩، قام المجلس الوطني لنواب الشعب بالتعديل الثالث للدستور، وأوضح «أن الاقتصاد الفردي والاقتصاد الخاص هما من العناصر الهامة المكونة لاقتصاد السوق الاشتراكي «. وفي عام ٢٠٠٤، قام المجلس الوطني لنواب الشعب بالتعديل للمرة الرابعة، واعترف بالمكانة القانونية للثروات الخاصة. وفي عام ٢٠٠٥ أعلن مجلس الدولة (رأيه الخاص بتشجيع ومساندة وتوجيه المنشأت الفردية وغيرها من الأراء الخاصة بتنمية الاقتصاد غير ذي الملكية). وفي عام ٢٠٠٧ أعلن (قانون الحقوق) و(قانون الضرائب على المؤسسات) و(قانون مواجهة الاحتكار) و(قانون عقود العمل) وغيرها من القوانين المتعلقة بدفع إصلاح اقتصاد نظام الملكية العامة ودفع تنمية الاقتصاد غير ذي الملكية العامة.

وتلخيصا لما سبق، تأسيسا على المعرفة بالمراحل الأولى للاشتراكية، حققت الصين في النهاية نظام الاقتصاد الأساسي للمرحلة الأولية للاشتراكية والمتمثل في «جعل نظام الملكية العامة هيكله الرئيسي وتنمية اقتصاد جميع أنواع الملكية معا». ومع تطور التجربة، ستعمق الصين أكثر من معرفتها بهيكل نظام الملكية، وسوف تثري وتنمي من نظريات اقتصاد السوق الاشتراكي، وسوف تدفع وتوجه تجربة تنمية الاقتصاد الصيني.

٥, نظام توزيع الاهتمام المزدوج بين العدالة والفاعلية

نظام التوزيع هو مشكلة نظرية وتطبيقية كبيرة. فالتوزيع ليس فقط حلقة هامة في عملية إعادة التصنيع بالمجتمع، بل يقوم بدور محوري كحلقة وصل بين الإنتاج والاستهلاك، وأيضا يمكنه أن يكشف علاقة المنفعة القائمة بين كل أشكال الفوائد الاقتصادية في نظام اجتماعي محدد، ويعكس كل العناصر الحاسمة الموجودة في خلفية كل أنواع علاقات المنفعة. وكون نظام التوزيع ذو فاعلية ومنطقية أم لا، وإمكانية استمرار علاقته المباشرة بالاقتصاد القومي أم لا، وتطوره بسرعة واستقراره، يتعلق باستقرار المجتمع وسلامة الدولة.

وفي أثناء العشرين عام ما بين إتمام الإصلاح الاشتراكي عام ١٩٥٦ وقبل الإصلاح والانفتاح عام ١٩٧٨، كانت طريقة توزيع الدخل على حسب العمل هي الطريقة الوحيدة المتبعة في مجال توزيع الدخل في هذه الفترة، وكان شكلها الأساسي هو: أن تنفذ المؤسسات المملوكة للشعب، والهيئات والقطاعات وأيضا المؤسسات التكتلية بالمدن نظام المرتبات، أما اقتصاد التجمعات بالريف فينفذ نظام التوزيع بالعمل. والمميزات الأساسية كالتالي:

أولا، أن الحكومة تقع في مكانة القيادة في نظام توزيع الدخل. وتنفذ مؤسسات جميع أنظمة الملكية الشعبية بالمدن نظام المرتبات بشريحة الدخل، والهيئات الحكومية وغيرها من الهيئات التعليمية تطبق نظام المرتبات بالرتبة. وقد حددت الحكومة معايير لمرتبات كل مهنة وكل درجة مرتبات. وتحت مبادئ وطرق التوزيع الصارمة للاقتصاد المجمع ومعدل الاستهلاك المجمع الذي حددته الحكومة والريف، أصبحت فرق الإنتاج وحدات إدارة مجمعة أساسية المتوسط حوالي ثلاثين أسرة ريفية بكل فريق إنتاج)، وكانت تحسب أجور العمل للفلاحين على حسب كمية العمل ودرجة قوة العمل ودرجة طاقة العمل، وتتم المشاركة في توزيع دخل فريق العمل على حسب درجة العمل على حسب، وقيمة التوزيع للعمل تتوقف على ظروف دخل فريق العمل. وصافي دخل فريق

العمل يتوقف على كمية وسعر المنتجات الزراعية، بينما أسعار جزء كبير من المنتجات الزراعية في ذلك الوقت تتحدد من خلال تخطيط الدولة، ولذلك فإن مستوى دخل الفلاحين يتحكم فيه من خلال خطة الدولة للأسعار.

ثانيا، هناك مساواة صارمة. رتبة ومعايير المرتبات لنفس القطاع ونفس المجال واحدة في كل الدولة (هناك فقط فروق محلية صغيرة جدا). وفي الوقت نفسه، عدد المرتبات للعاملين بالمؤسسة مرتبطة بجودة أو سوء ظروف إدارة المؤسسة وارتفاع أو انخفاض المنفعة الاقتصادية. وطالما أن رتبة المرتبات بين المؤسسات متساوية، فسواء أكانت مؤسسة جيدة من حيث المنفعة الاقتصادية أم مؤسسة خاسرة، فمن الممكن لها أن تحصل على نفس عدد المرتبات. وفي الاقتصاد الريفي المجمع يقوم فريق الإنتاج بالتكليف بالمهام، ويكون العمل مجمع، وتقسم الغلال وغيرها من مستلزمات الحياة طبقا لعدد الأفراد وعلى حسب حصة العمل، ولذلك فهناك نفس الاتجاه من المساواة الصارمة في الريف.



شجعت الصين عامة الشعب العاديين على امتلاك مصادر دخل أكثر ثراء.

و منذ الإصلاح والانفتاح، قامت الصين بعمل سلسلة من الإصلاحات في مجال التوزيع. والنقطة الأساسية كانت هي مواجهة اتجاه المساواة الصارمة الموجودة في نظام توزيع الدخل السابق، وتحفيز الإيجابية الإنتاجية بين الجماهير العريضة. ونادى دنغ شياو بينج لأول مرة في عام ١٩٧٨: « بالسماح لجزء من المناطق والمؤسسات والعمال والفلاحين بزيادة الدخل بضع الشيء نظرا لاجتهادهم في العمل، وجعل حياتهم تتحسن أولا. »

وتجربة إصلاح نظام التوزيع، تعد التغيير الخارق لنظام الريف في أوائل العقد الثامن من القرن العشرين لتطبيق نظام تحمل المسئولية الذي يربط الأسرة بالإنتاج. وقد رسم نظام تحمل المسئولية الذي يربط الأسرة بالإنتاج العلاقة بين الدولة والتجمعات وسلطات الأفراد والمسئولية والمنفعة، وقام بعمل ربط بين دخل الفلاحين ونتائجهم في العمل. ونجاح إصلاح التوزيع في الريف كان له تأثير عميق على إصلاح نظام التوزيع في الصين فيما بعد.

طرح الاجتماع المتوسط الثالث للدورة الثالثة عشرة للجنة المركزية عام ١٩٨٤، قرار تحديد المؤسسة لمرتبات العاملين بها وفقا لأحوالها الاقتصادية، وتأخذ الدولة فقط ضريبة محددة بشكل مناسب من المؤسسة. ويجب تكبير الفارق بين المرتبات في المؤسسة وفتح باب الطبقية، من أجل أن تعكس بشكل كامل مكافأة المجد ومعاقبة المتكاسل، ومكافأة المتميز ومعاقبة المذنب، ومن أجل أن تعكس بشكل كامل أن كثرة العمل يقابلها كثرة في الأجر، وقلة العمل يقابلها قلة في الأجر، ومن أجل أن تعكس بشكل كامل الفرق في الدخل بين أعمال تشغيل العقل وأعمال القوة البدنية، والأعمال المعقدة والأعمال المبسطة، والأعمال المألوفة والأعمال غير المألوفة، والأعمال الثقيلة والأعمال غير الثقيلة. وفي الوقت نفسه يجب تغيير وضع قلة أجور أعمال تشغيل العقل.

وفي يناير عام ١٩٨٥، أعلن مجلس الدولة ‹إخطار عن مسألة إصلاح المرتبات بالمؤسسات الخاضعة للدولة›، وقرر أنه مع بداية عام ١٩٨٥، يتم تنفيذ طريقة تغير قيمة مرتبات العاملين على حسب معدل الفوائد الاقتصادية بالمؤسسات الكبيرة والمتوسطة الحجم الخاضعة للدولة. والتعميق المستمر للمعرفة بالمرحلة المبدئية للاشتراكية، طرح قمم الحزب الثلاثة عشر جعل نظام توزيع الأجور على حسب العمل هو النظام الأساسي في توزيع الدخل، وغيره من طرق التوزيع مكملات له، ومن بينها الحصول على الأجر الشرعي بدون عمل، وخطة التوزيع يجب أن تكون مفيدة للمؤسسات البارعة في الإدارة وجعل الأشخاص المخلصين في العمل يثرون أولا، ومعالجة فجوة الدخل بشكل منطقي، وكذلك يجب منع الهوة الواسعة بين الفقراء والأغنياء، والتمسك باتجاه الثراء معا، وتحقيق العدالة بالمجتمع مع دفع ارتفاع الأداء.

وفي عام ١٩٩٢، نادى الاجتماع الرابع عشر للجنة المركزية ببناء نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، وقد جعل ذلك إصلاح نظام التوزيع يسير في الطريق السليم الذي يحترم قوانين الاقتصاد ومناسب لظروف الصين. ونادى الاجتماع الرابع عشر: بجعل التوزيع على حسب العمل هو الهيكل الاساسي لنظام التوزيع وغيره من الطرق مكملات له، والاهتمام بالفاعلية والعدالة. واقترح تقرير الاجتماع الخامس عشر للحزب السماح لرأس المال والتكنولوجيا وغيرها من لوازم الإنتاج بالمشاركة في توزيع الدخل. ونادى بالمزاوجة بين توزيع الدخل على حسب العمل وعلى حسب لوازم الإنتاج، ومن ثم يوضح مكانة التوزيع على حسب لوازم الإنتاج. وفي الوقت نفسه يجب العمل المستمر على إكمال هيكل التوزيع، فيجب التمسك بتفوق الفاعلية، ودفع التنمية الاقتصادية، ويجب أيضا الاهتمام بالعدالة، ودفع استقرار المجتمع.

وفي عام ٢٠٠٢، أشار الاجتماع السادس عشر للجنة المركزية إلى التحديد الواضح

للتوزيع على حسب لوازم الإنتاج في نظريات التوزيع وأيضا أشار إلى كيفية ترسيخ «مبدئي الاهتمام» «بتفوق الفاعلية والاهتمام بالعدالة». أولا إيضاح أن العمل، ورأس المال، والتكنولوجيا والإدارة يعتبرون من لوازم الإنتاج الأساسية، وفي الوقت نفسه لم ينكر الدور الإيجابي للمعرفة، والموارد الطبيعية، والبيانات وغيرها من مستلزمات الإنتاج في تكوين الثروات؛ ثانيا، أوضح توزيع مستلزمات الإنتاج على حسب الإسهامات؛ ثالثا وضع إجابة واضحة للعلاقة بين العدالة والفاعلية، أي «في المرة الأولى يهتم التوزيع بالفاعلية، وتفعيل دور السوق، وتشجيع جزء من الأشخاص على أن يغتنوا أولا من خلال العمل الجاد والشرعي. ثم أن يهتم التوزيع بالعدالة وتقوية تحكم الحكومة في توزيع الدخل وضبط الفجوة الكبيرة في الدخل».

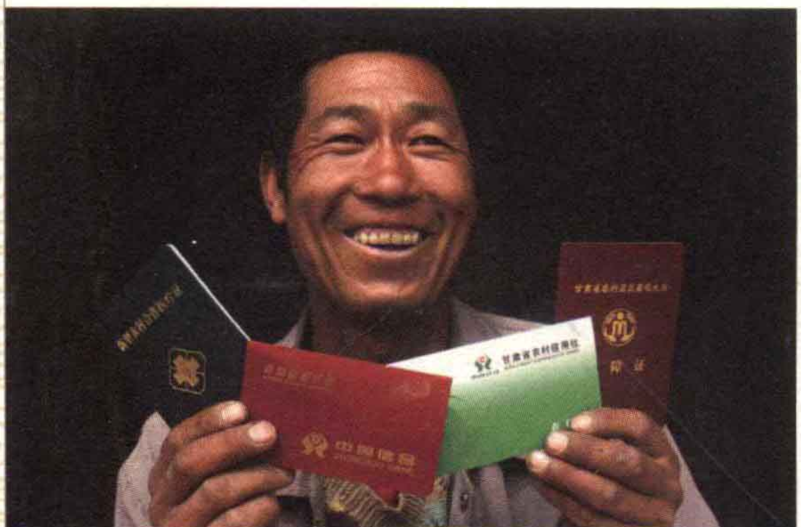
وتلخيصا لما سبق، مرّ نظام التوزيع في الصين بمرحلة من التغيرات التالية: قد تحول من التوزيع على حسب العمل إلى التوزيع على حسب المستلزمات الحالي، وتحول من منح الامتياز للعدالة إلى منحه للفاعلية والاهتمام بالعدالة، وأيضا الوصول إلى التركيز بالتساوي على العدالة والفاعلية.

٦ . المدن والقرى ذات التخطيط الشامل للتنمية

إذا تم ضبط العلاقة بين القرى والمدن فستكون قضية هامة لابد من مواجهتها في مسيرة التصنيع والمدنية والحداثة بالصين. فإذا نظرنا من الزاوية الاقتصادية، فإن مضمون العلاقة بين القرى والمدن مساوٍ لمضمون العلاقة بين الصناعة والزراعة. والحل الجيد للعلاقة بين المدن والقرى هو المعالجة السليمة لقضية تنمية الزراعة والصناعة.

بعد تأسيس الصين الجديدة، ومع إحياء الاقتصاد القومي، أصبح التصنيع هو أهم قضايا بناء الاقتصاد القومي للدولة ككل. وحول هذا الهدف، تحتاج العلاقة بين القرى والمدن لمعالجة قضيتين: أولا كيفية زيادة سرعة التنمية الزراعية، حتى يمكن حل مشكلة الغذاء للشعب الصيني وتجميع رأس المال للصناعة تحت ظروف الأرض الصحراوية والتعداد الكبير؛ ثانيا كيفية ضبط العلاقة بين القرى والمدن (العلاقة بين الصناعة والزراعة) من خلال إستراتيجية تنمية الصناعات الثقيلة، والحفاظ على استقرار المجتمع تحت ظروف الاستهلاك المنخفض، وضمان تحقيق الصناعة في الصين بسرعة.

والطريقة التي اتبعت آنذاك هي السير في طريق التعاون الزراعي، وهناك ثلاث أهداف



رئيسية: أولا تحسين الاقتصاد الزراعي المتأخر، وجعل الزراعة تحرز تطورا كبيرا؛ ثانيا ضمان توفير رأس المال الضروري للتصنيع؛ ثالثا الحفاظ على استقرار المجتمع وتجنب التفرقة في أثناء مرحلة التصنيع وتجميع المال.

ولكن بعد انتهاء الإصلاح الاشتراكي الذي اتخذ من نظام الملكية العامة والاقتصاد المخطط هدفا له أيضا لم يتحقق الاقتصاد الاشتراكي المرغوب. وعلى جانب العلاقة بين المدن والقرى، نظرا لأن مشكلة الغذاء لم تحل، كان الجزء المتبقي المقدم للصناعة محدود دائما، ولذلك استمرت الحكومة في تقوية درجة سيطرتها على الاقتصاد بالريف، فلم تستطيع الكثير من الأنشطة الريفية أن تتطور فحسب، بل أيضا حدث من تدفق سكان الريف نحو المدن، حتى أن سكان المدن بدأوا الاتجاه نحو القرى (مثل في فترة «الثورة الثقافية» وجه الكثير من الشباب المثقف نحو القرى)، وكانت مسيرة المدنية بطيئة للغاية.

وقد دخلت الصين مرحلة جديدة من «تغذية الصناعة للزراعة». الصورة تعود إلى يوم ٢٩ أبريل ٢٠٠٨، الفلاحون من محافظة لي بمقاطعة قانسو يعرضون «المزايا» التي منحتها لهم السياسة الجديدة بالقرى.

و مرورا بثلاثين عام من التنمية بعد عام ١٩٤٩، رغم تحديث الزراعة بالصين، وبخاصة في ظل نشراستخدام التكنولوجيا المتقدمة والطاقة الكهربية والتسميد والمبيدات الزراعية، وأيضا وجود تقدم كبير في بناء موارد الري بالحقول الزراعية، ولكن بسبب تأثرها بعشر سنوات من «الثورة الثقافية» وتعرضها لقيود أفكار «التيار اليساري»، ظلت الزراعة والريف محصورين تحت نظام الاقتصاد المخطط، وظل الفلاحين محصورين في القرى المتخلفة المعزولة عن المدن.

وقبل عام ١٩٧٨، بسبب تقييد نظام الإدارة المجمع المتمثل في «التطابق بين المجتمع والحكومة» لإيجابية الفلاحين، لم يستطع نمو الحبوب الغذائية وغيرها من المنتجات الزراعية أن يغطي حاجات النمو السكاني، وزادت مصاعب الحياة للفلاحين، ولم تنل مشكلة تأمين الغذاء لمواطني الدولة أية حلول، وعاش أكثر من ٢٥٠ مليون فلاح تحت خط الفقر. أما في المدن، أخذت مشكلة البطالة في التفاقم، و أثارت سياسة الحكومة في توجيه المثقفين الشباب إلى الريف إستياء الكثير من المدنين وبخاصة الشباب، فليس فقط من الصعب استمرار هذا الوضع، بل وأصبح من المشكلات التي تؤرق استقرار المجتمع. وواجهت العلاقة بين القرى والمدن نقطة تحول مهمة.

وقبل الإصلاح والانفتاح، كانت مساندة الفلاحين والقرى للتصنيع والمدنية، من خلال تقديم

الضرائب الزراعية والسلع الزراعية منخفضة السعر (من خلال شكل الشراء والبيع الموحد وفرق أسعار المنتجات الزراعية والصناعية). وبالتعبير بطريقة أخرى، أن الريف يجمع رأس المال ويقلل من تكلفة التصنيع من خلال تقديم ما تبقى من الزراعة للمدن. وفي الوقت نفسه، من خلال حد تدفق الفلاحين نحو المدن تخفف الضغط على المدن وتحافظ على استقرار المجتمع. وبالطبع هناك جزء من التعداد السكاني بالريف يدخل إلى المدن من خلال الالتحاق بالدراسة أو دخول الجيش أو التوظيف المخطط وغيرها من الأشكال، ولكن عدد الأشخاص المحولين إلى المدن من خلال هذه الطرق محدود للغاية.

وبعد الإصلاح والانفتاح، حدث تغيير كبير لأشكال مساندة الفلاحين والقرى للتصنيع والمدنية. فمع بلاء نظام «البيع الموحد والشراء الموحد» للمنتجات الزراعية وتحول المنتجات الزراعية للسوقية، أخذ معدل مساندة الفائض الزراعي للمدنية والتصنيع ينخفض، أما مساندة الفلاحين للتصنيع من خلال تقديم قوة عاملة بسعر منخفض وتقديم الموارد الطبيعية للقرى (رأس المال والأراضي وغيره) أصبحت المحور الأساسي.

أولا، القوة العاملة منخفضة الأجر التي يوفرها الفلاحين، قدمت قوة بشرية هائلة ومنخفضة السعر لتنمية الاقتصاد منذ الإصلاح والانفتاح، وقللت بقوة من تكلفة التصنيع وسرعة تجميع رأس المال بالمؤسسة، وقدمت نمو سريع لرأس المال المجمع وبخاصة لتنمية المؤسسات ذات الشكل الخارجي والمؤسسات ذات الكثافة العمالية.

ثانيا، منذ الإصلاح والانفتاح، لم يقدم الفلاحين فقط أراضي منخفضة السعر فقط لتنمية المدن ولمناطق التنمية الاقتصادية ولكمية كبيرة من المواصلات وغيرها من مشروعات البنية التحتية، بل وحظت الكثير من المدن بحقوق استخدام الأراضي الزراعية من خلال شرائها من الفلاحين، وحظت بالفائدة برأسمال مساحة كبيرة من الأراضي، وأكملت النقص الموجود في رأس المال لتطوير المدن، وهذه الطريقة كانت تسمى تطوير المدن «ذو الشكل الإداري».

ثالثا، يقوم الفلاحين باستثمار كم كبير من رأسمال الريف بشكل مباشر في المدن من خلال استخدام المؤسسات الريفية في دفع تنمية المدن الصغيرة والاستثمار المباشر في المدن.

والثلاث طرق السابقة لمساندة الريف للتصنيع والمدنية هي طرق جديدة، وتعتبر المحرك الأساسي للنمو السريع للاقتصاد الصيني وبخاصة النمو الخارق للتجارة الخارجية منذ عام ١٩٧٨، وهو كذلك سبب أساسي لتوسيع نطاق المدن السريع.

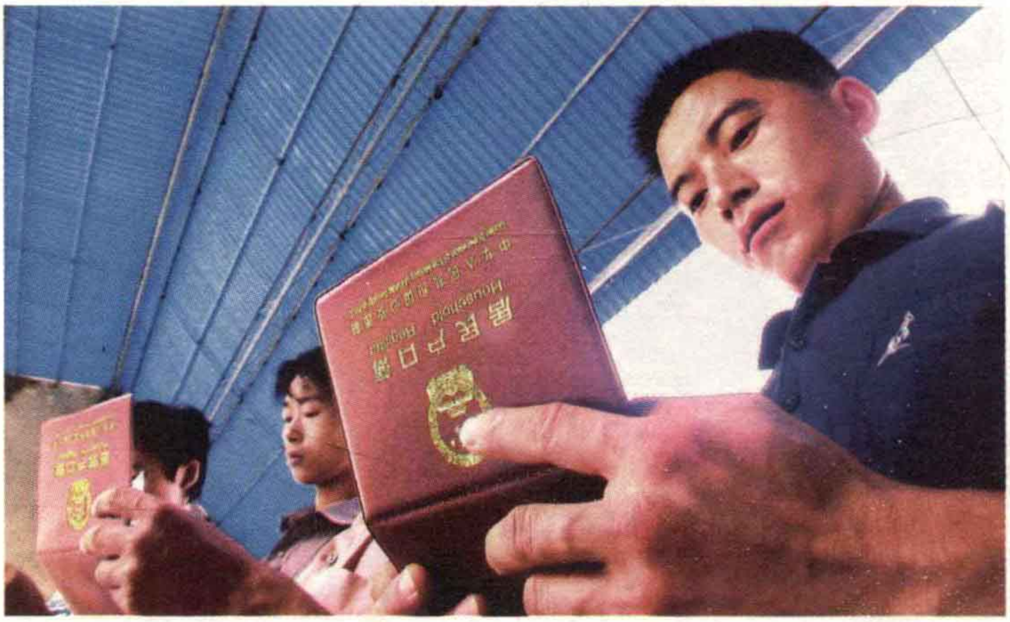
بالإضافة إلى ذلك النمو السريع لعرض وطلب المنتجات الزراعية بعد عام ١٩٧٨، لم يكن فقط

مقدمة «لظهور الجنود» بالمؤسسات بالمدن والقرى، بل جعل الدولة تحافظ على السعر المنخفض للمنتجات الزراعية واستقرار أسعار السلع الاستهلاكية بعد الإصلاح السوقي بإلغاء دعم الحبوب والزيت المقدم من الدولة بالمدن، وقدم إسهامات للإصلاح والتنمية.

ومنذ الإصلاح والانفتاح حدث تحول في علاقة الريف والمدن، في الوقت نفسه الذي دفعت فيه الاقتصاد القومي نحو التنمية السريعة، وارتفاع معدل المدنية بدرجة كبيرة ووصول الدولة ككل لمستوى اجتماعي معتدل، جعلت أيضا فجوة التطور بين القرى والمدن، وبعد مرور الفجوة بين دخل المواطنين في الريف والحضر بتقلص مؤقت في بداية ثمانينات القرن العشرين، بدأت تزيد مرة أخرى. وإذا حسبنا بعض الرفاهية الخفية والخصومات المميزة من ضمن الدخل، فإن الفجوة في الدخل بين سكان الريف والحضر من الممكن أن تصل إلى ١:٦. ومن الواضح أن اتساع هذه الفجوة غير مطابق لهدف الثراء معا الذي يسعون إليه.

ومع زيادة حجم التنمية الاقتصادية بالصين، أصبح من الممكن للدولة تحويل علاقة الريف بالمدن السابقة والمتمثلة في مساندة الزراعة للصناعة، ومساندة الريف للمدن إلى نوع جديد من العلاقة بين الريف والمدن تجعل الصناعة تطعم الزراعة، والمدينة تقود الريف.

وفي عام ٢٠٠٢، جعل الاجتماع السادس عشر للجنة المركزية درجة المعرفة بالعلاقة الاقتصادية بين الريف والمدن ترتفع إلى درجة أعلى. ونادى الاجتماع بوضوح لجعل حل المشاكل «الريفية الثلاثة» يسير مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحضر والريف، وتجاوز الحدود



إصلاح نظام الإقامات المسجلة جعل الكثير من أهل القرى يتحولون إلى سكان المدينة.

التقليدية لقصر الزراعة على الزراعة، وقصر الريف على الريف، وقصر الفلاحين على الفلاحين، وقام بالتفكير في المشاكل «الزراعية الثلاثة» من خلال وضعها في مكانة الصدارة والتميز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي مارس عام ٢٠٠٤، طرح رئيس مجلس الدولة السيد/ ون جياباو في الاجتماع الثالث بالدورة العاشرة للمجلس الوطني لنواب الشعب خطة تقليل الضرائب الزراعية تدريجياً في خلال خمسة سنوات، وكذلك زاد من مساندة الدولة الإدارية للتعليم الأساسي بالقرى. وفي أثناء انعقاد اجتماع الأعمال الاقتصادية للجنة المركزية بشهر ديسمبر من نفس العام، أكد السكرتير العام للجنة المركزية هو جينتاو أن: الصين الآن قد وصلت إلى مرحلة دفع الزراعة للصناعة، وقيادة الريف للحضر. ونحن علينا أن نواكب هذا الوضع، ونزيد من وعينا في توزيع الدخل القومي، وزيادة الإيجابية في دعم تطوير «الريفية الثلاثة».

وطبقا للمعرفة الجديدة بالعلاقة بين الصناعة والزراعة والعلاقة بين الريف والحضر، قامت الصين بعمل تعديل كبير للعلاقة بين الريف والحضر عام ٢٠٠٥، فحققت تحول تاريخي. وفي مارس عام ٢٠٠٥، قام رئيس الوزراء ون جياباو بعمل تصور أكبر «لتغذية» الصناعة والمدن للزراعة والريف. وأعلن في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ١٤ مارس عام ٢٠٠٥: «إننا قد دخلنا بالفعل المرحلة الثانية»، «المرحلة الثانية هي مرحلة تطبيق سياسة دعم المدن للريف وتغذية الصناعة للزراعة، و«كثرة العطاء وقلة الأخذ ومنح الحياة للفلاحين». وفي خلال الخمس سنوات من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٧ بلغ حجم المدفوعات المستخدمة في «الريفيات الثلاثة» من قبل الدولة ١ تريليون و٦٠٠ مليار، وتعد عشرة أضعاف فترة ٢٩ عام قبل الإصلاح والانفتاح من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٨، و تعادل ١,٣ ضعف فترة ٢٤ عام من عام ١٩٧٩ وحتى عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٨ بلغ حجم استثمارات اللجنة المركزية المستخدمة في «الريفيات الثلاثة « ٥٩٥ مليار و٥٠٠ مليون يوان، بزيادة ١٦٣ مليار و٧٠٠ مليون يوان عن العام الماضي، نمو بنسبة ٣٧,٩٪، وقد بلغ حجم رأسمال الدعم المباشر للحبوب ودعم الموارد الزراعية المجمع، ودعم المنتجات الزراعية ودعم شراء الأدوات الزراعية ١٠٣ مليار يوان، وزاد الضعف عن العام الماضي وقد زاد سعر بيع الحبوب المخفض بمدى واسع لثلاث مرات، وتجاوز مدى الزيادة ٢٠٪. وفي عام ٢٠٠٩ من أجل تخفيف هحمة الأزمة المالية على الاقتصاد بالريف وعلى دخل الفلاحين، جهزت اللجنة المركزية لاستثمار ٧١٦ مليار و١٠٠ مليون يوان في «الريفيات الثلاثة «بزيادة ١٢٠مليار و٦٠٠ مليون عن عام ٢٠٠٨، وبلغت نسبة الزيادة ٢٠,٢٥٪.

و قد دخلت العلاقة بين الصناعة والزراعة والعلاقة بين الحضر والريف مرحلة تاريخية جديدة تتخذ من تشجيع الدولة ككل لتغذية الصناعة للزراعة، ومساندة المدن للريف، وبناء ريف اشتراكي جديد رمزاً لها. ولكن يجب أيضا أن نرى، إنه لازال هناك طريق طويل للتصنيع والمدنية وتحديث الصناعة بالصين، وكذلك فإن القيود البيئية والموارد الطبيعية التي تواجهها أكثر صعوبة من الثلاثين عام الماضية، ولكن الصين لا تزال متمسكة بتنمية الحضر والريف معا من خلال تغيير مفاهيم الحكومة وتحويل المدفوعات المالية والتنمية الاقتصادية.

٧. العلاقات الاقتصادية الخارجية التي تتسم بالمساواة وتبادل المنفعة

يعتبر الإصلاح الداخلي والانفتاح الخارجي هما العجلتين المحركتين للتنمية الاقتصادية بالصين، وبينهما علاقة محازاة. فإذا لم يوجد إصلاح وانفتاح، فلن توجد ملامح التنمية الاقتصادية بالصين اليوم. في الماضي كانت الصين تسعى للتواجد في وسط البيئة الاقتصادية الخارجية المنغلقة، أما الآن فقد ارتبطت الصين بشدة بالعالم الخارجي.

في بداية فترة الإصلاح والانفتاح، كان ينظر للتجارة الخارجية على أنها الوسيلة المكملة لتوسيع وإعادة إنتاج الاشتراكية، وكانت مقصورة في تبادل المنتجات الضرورية، وضبط وتعديل النواقص، ولا يزالون يطبقون نظام الإدارة المخططة العالية التجميع، وكانت تتحد في إدارتها شركات التجارة الخارجية والقطاع العام، وظلت التجارة الخارجية لا تستطيع التكيف مع احتياجات التنمية الاقتصادية.

وبعد الإصلاح والانفتاح، ومن خلال إنشاء الصين لمواني التجارة الخارجية وسلطات تشغيل التجارة الخارجية، غيرت من نظام إدارة التجارة الخارجية العالي التجميع، ومن خلال تطبيق سياسة التصدير وسحب الضرائب وغيرها، تم دفع التصدير بقوة، وقد تم التحكم في التجارة الخارجية من خلال استخدام الأسعار، وسعر الصرف، ومعدل الفائدة، وسحب الضرائب، والقروض التصديرية وغيرها من الوسائل الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، تم جعل بناء مناطق اقتصادية خاصة ومناطق ساحلية منفتحة هو الاختيار الإستراتيجي، إن انفتاح الصين على الخارج والتنمية الاقتصادية الخارجية قد حققت طفرة كبيرة. وصولا إلى عام ١٩٨٩، تحول ترتيب الصين بين الدول المصدرة في العالم من المكانة السادسة والعشرين عام ١٩٨٠ إلى المكانة الرابعة عشرة.

ومن أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وضعت الصين ‹قانون جمهورية الصين



مؤسسات أجنبية كثيرة تتصل بشدة بالاقتصاد الصيني.

الشعبية لتشغيل المؤسسات المشتركة بين الصين والخارج> في عام ١٩٧٩، وفي عام ١٩٨٠ أقرت أول ثلاث مؤسسات استثمار خارجية. وفي عام ١٩٨٦ وضع مجلس الدولة <قواعد تشجيع الاستثمارات الأجنبية>. وبعد ذلك، قامت الصين بتطبيق بعض السياسات الخاصة لجذب الاستثمارات الأجنبية في كلا من المناطق الاقتصادية الخاصة، والمدن الساحلية المنفتحة والمناطق الساحلية المنفتحة على التوالي، وتوسيع حدود سلطات إقرار الاستثمارات الأجنبية، وتفعيل إيجابية استغلال الاستثمارات الأجنبية بكل المناطق، وتحسين بيئة الاستثمار، ودفع تنمية جذب الاستثمارات الأجنبية.

وفي تسعينات القرن العشرين أسست الصين نظام معدل الصرف المتغير الأحادي وطبقت نظام شراء البنوك للعملة وألغت احتجاز العملة الأجنبية؛ وكذلك ألغت الخطة الموجهه للاستيراد والتصدير، وقامت بعمل مناقصة علنية لبعض سلع التصدير؛ وسمحت تدريجيا بحقوق تشغيل التجارة الخارجية ومرت حقوق تشغيل التجارة الخارجية بمرحلة تحول من نظام الإقرار إلى نظام التسجيل؛ ودفع ذلك تحويل نظام التشغيل بمؤسسات التجارة الخارجية بشكل إيجابي، وقامت بعمل نقاط تجريبية لنظام الحصص؛ استكملت سياسة استرداد الجمارك على الصادرات،

واستخدمت قروض التصدير وتأمينات اعتمادات التصدير غيرها من الوسائل الشائعة دوليا لمساندة تنمية التجارة الخارجية.

و في الوقت نفسه، تم تكوين الوضع المنفتح على الخارج متعدد الطبقات والنطاق الواسع بشكل تدريجي. وفي عام ١٩٩٠ قررت اللجنة المركزية تنمية منطقة بودونج الجديدة بشنغهاي. وفي عام ١٩٩٢ تعمق اتجاه المناطق المنفتحة على الخارج بشكل رأسي فانفتحت على التوالى كلا من تشونغ تشينج ووهان وجيوجيانج وغيرها من ستت مدن ساحلية، وكذلك منغوليا وغيرها من ١٣ مدينة حدودية ومدن بمقاطعات داخلية، وكذلك وضعوا خطط اقتصادية لتشجيع الاستثمارات الخارجية. وفي السنوات القليلة الماضية، تم أيضا افتتاح كثير من المدن الداخلية المطابقة للمواصفات على التوالي.

وفي تسعينات القرن العشرين، طبقا لتغيرات الأوضا ع الداخلية والخارجية، نادت الحكومة الصينية بإستراتيجية «الحفاظ على الجودة لإحراز النصر» وإسيراتيجية «تعددية السوق» و«التدوير الكبير للتجارة» و«إنعاش التجارة بالعلم»، فحققت التجارة الخارجية بالصين الطفرة الثانية لها، كما أن معدل نمو الصادرات بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٩ وصل إلى ١٤٪، وفي عام ١٩٩٩ قفز ترتيبها بين الدول المصدرة في العالم إلى المكانة التاسعة.

وفي عام ١٩٩٩، نادت الحكومة المركزية بإستراتيجية «الخروج «المطابقة لتغيرات الوضع الداخلية والخارجية والمنطلقة من وضع التنمية بالصين. وطالبت كل المناطق وكل القطاعات بالاجتهاد معا، وزيادة سرعة بناء نظام دفع إستراتيجية « الخروج «، ونظام الضمان ونظام المراقبة ونظام الخدمات، والعمل على تنمية التعاون بين الاستثمارات لعمل مصانع والتصنيع والتجميع، واستغلال الموارد الطبيعية، واعتمادات المقاولات الخارجية والقوة العاملة.

وفي عام ٢٠٠١، دخلت الصين إلى مرحلة جديدة من انفتاحها على العالم، بدخولها إلى منظمة التجارة العالمية: فمن الانفتاح في نطاق ومجال وأرض محدودة إلى انفتاح في جميع الاتجاهات ومتعدد الطبقات وواسع المجال، ومن الانفتاح الذي يتخذ من نقاط التجارب سمة له إلى انفتاح نظامي في إطار القانون، ومن سوق الانفتاح الشخصي الأحادي الاتجاه إلى سوق الانفتاح ثنائي الاتجاه بين الصين وأعضاء منظمة التجارة العالمية، ومن الانفتاح المحرك لتقبل قوانين التجارة الدولية إلى الانفتاح الذي يبادر بالمشاركة في وضع القوانين الدولية، ومن الانفتاح الذي يعتمد على آلية المناقشات الثنائية لضبط علاقات التجارة، إلى الانفتاح الذي يمكنه تبادل التداخل بين الآليات الثنائية والمتعددة والذي يتبادل الدفع.

لقد فتح الدخول إلى منظمة التجارة العالمية طريق جديد لمشاركة الصين في العولمة الاقتصادية، وفتح حيز جديد للاقتصاد القومي والتنمية الاجتماعية. ومنذ الدخول إلى منظمة التجارة العالمية، قامت الصين وفقا لتعهدها بفتح مجالات للخدمة الداخلية تتضمن الصرف المالي والاتصالات والمباني والقانون والسياحة والمواصلات وغيره. وقد وضعت وعدلّت وألغت أكثر من ثلاثة آلاف قانون وقوانين إدارية ولوائح قطاعية، وعززت حماية حقوق الملكية الفكرية، ودخلت بيئة الاستثمار إلى مرحلة أكبر، ونطاق استغلال رأس المال الأجنبي استمر في التوسع، واستمرت لمدة ١٥عام من ضمن الدول النامية وكان المقدار الحقيقي لاستغلال رؤوس الأموال الأجنبية ما يقرب من ٥٩ مليار دولار سنويا. وحققت التجارة الخارجية نموا سريعا بمعدل ٢٤,٣٪ كل عام منذ عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ وفي عام ٢٠٠٨ بلغ إجمالي التجارة الخارحية بالصين إلى ٢ تريليون و٥٦١ مليار و٦٠٠ مليون دولار، وتعرضت في عام٢٠٠٩ إلى أزمة الصرف العالمية فانخفض إجمالي التجارة الخارجية بالصين إلى ٢ تريليون و٢٠٧ مليار و٢٠٠ مليون دولار، ولكنها ظلت الدولة التجارية الثالثة على مستوى العالم، وقد ارتبطت الصين بالعالم بشكل كامل.

مستوى التطوير الاقتصادي الصيني وإنجازاته

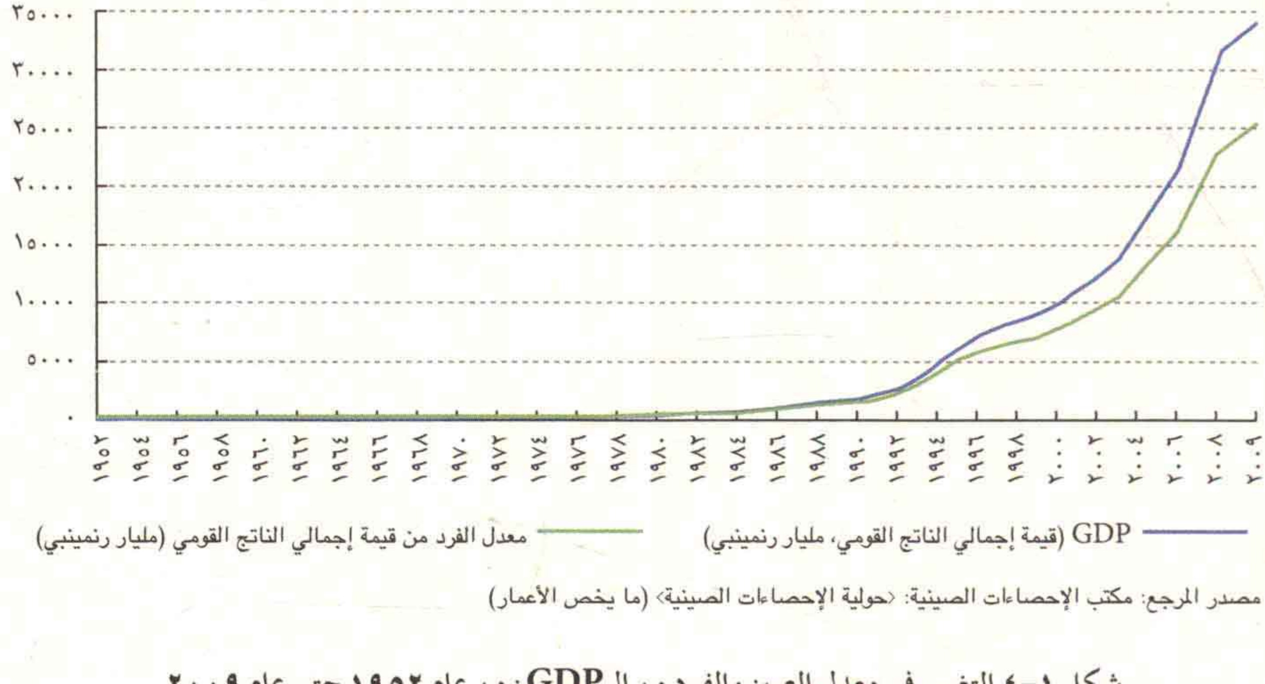
طوال أكثر من ٦٠ عام منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية ولم تتوقف الصين عن تلمس الطرق بالتدريج لإيجاد طريق التطوير الذي يتناسب مع خصائصها ومميزاتها، فإنجازات التطوير الاقتصادي في الصين إنجازات عظيمة للغاية. وتتمثل بشكل ملموس في الزيادة المستمرة في إجمالي الاقتصاد، والارتفاع المستمر في معدل إنتاج الفرد، التحسينات المستمرة في مستويات التعليم والصحة، ارتفاع نسبة مزايا السكان، فلم يتوقف مستوى التمدن عن الارتفاع، ويتحسن مستوى معيشة الشعب يوما بعد يوم.



١- الزيادة السريعة للاقتصاد الوطني

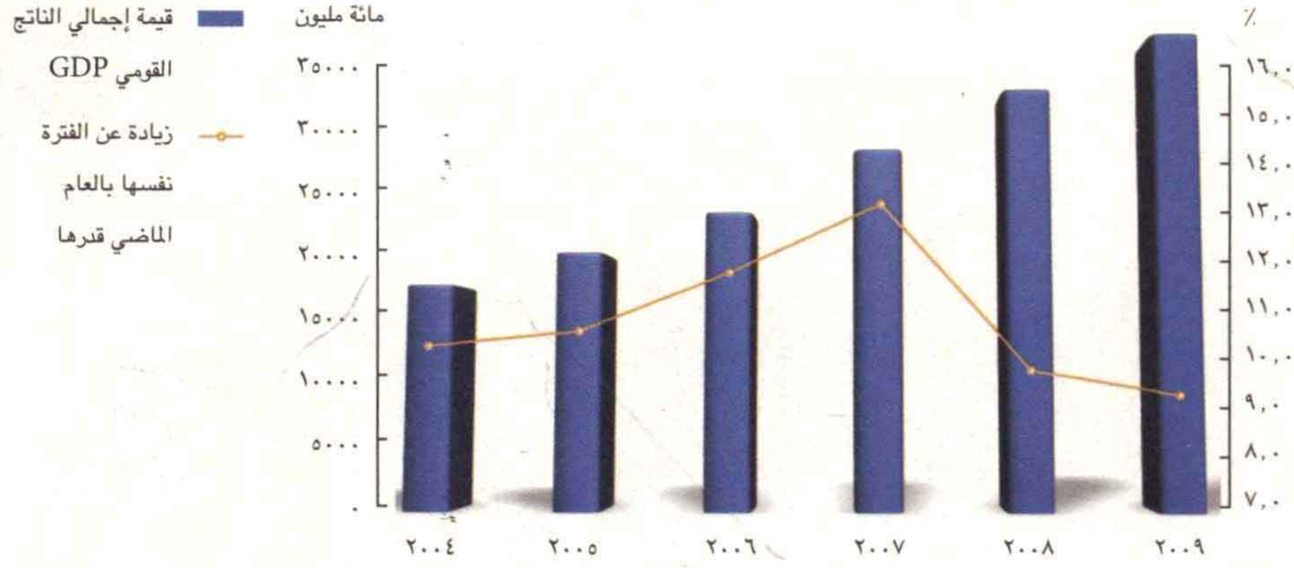
وطبقا للبيان المنقح الذي نشره مكتب الإحصائيات الصيني في الثاني من يوليو لعام ٢٠١٠، فإن إجمالي الناتج القومي الصيني قد ارتفع من ٦٧ مليار و٩٠٠ مليون يوان في عام ١٩٥٢ ليصل إلى٣٤ تريليون و٥٠٧ مليار يوان في عام ٢٠٠٩، وقد زاد هذا المعدل عن عام ٢٠٠٨ بنسبة ٩,١٪، ومعدل الفرد من إجمالي الناتج القومي ارتفع من ١١٨ يوان في عام ١٩٥٢ ليصل إلى ٢٥١٢٥ يوان في عام ٢٠٠٩. وسواء مستوى إجمالي الاقتصاد أو مستوى معدل الفرد من إجمالي الناتج القومي فقد حقق كلاهما ارتفا ع كبير على مدار ستين عاماً (انظر الصورة ٤-١). وطبقا للحسابات ٦,٧٨٥٨١ الخاصة بسعر الصرف للرينمنبي والدولار الأمريكي في الأول من يوليو لعام ٢٠١٠، فنجد أن معدل الفرد من إجمالي الناتج القومي في الصين قد وصل إلى ٣٧٠٠ دولار. بحلول عام ٢٠٠٨ أصبحت الصين الكيان الاقتصادي الثالث على مستوى العالم (مصنفة الدولة الثالثة على مستوى العالم في إجمالي الناتج القومي)، فتسبقها فقط أمريكا واليابان، وتأمل في الأيام القادمة أن تتخطى اليابان، وتصبح الكيان الاقتصادي الثاني على مستوى العالم.

والزيادة السريعة في إجمالي الناتج القومي في الصين تعد زيادة كبيرة في حركات الإصلاح والانفتاح السابقة، وهذا له علاقة بآلية اقتصاد التخطيط الصيني الخاصة بشكل زيادة الاقتصاد. وفي الوقت نفسه من التوسع الكبير في آفاق الاستثمار يمكن الإشارة إلى تعديل احتياجات



مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية› (ما يخص الأعمار)

شكل ١-٤ التغيير في معدل الصين والفرد من الGDP : من عام ١٩٥٢ حتى عام ٢٠٠٩



مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹التقرير الإحصائي لتنمية الاقتصاد القومي والتطوير الاجتماعي لجمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠١٠›.

شكل ٤-٢ إجمالي الإنتاج والزيادة السريعة في الصين من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٩

الاقتصاد مرة أخرى. وفي فترة الصعوبات في الاقتصاد الوطني في الثلاث سنوات من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦١، انخفض معدل إجمالي الناتج القومي انخفاضا كبيرا. وفي فترة «الثورة الثقافية الكبرى» من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٦، حقق الاقتصاد زيادة سلبية. وفي عام ١٩٧٨ بعد حركة الإصلاح والانفتاح، بدأ الاضطراب في الاقتصاد الصيني ينخفض بعض الشيء، وبالرغم من ذلك ما زالت الفترة الاقتصادية قائمة. وفي عام ١٩٩٨ كانت فترة الأزمة المالية في قارة أسيا، فظهر انخفاضا في إجمالي الناتج القومي الصيني، ومع الارتفاع التدريجي في معدل الزيادة، فقد احتفظت الصين بمعدل زيادة في معدل إجمالي الناتج القومي تزيد عن ١٠٪ (انظر الصورة ٤-٢). وهذه الزيادة السريعة ضمنت زيادة سريعة ومستقرة في إجمالي الناتج القومي الصيني وأيضا في مستوى معدل الفرد من إجمالي الناتج القومي.

وكان مصاحبا للزيادة السريعة في إجمالي الناتج القومي الصيني ارتفاعا كبيرا في معدل المنتجات الزراعية والصناعية. ففي عام ٢٠٠٩، بلغ إجمالي الإنتاج من الحبوب الغذائية في الصين ٥٣٠ مليون و٨٢٠ آلف طن. وحقق كلا من الإنتاج الإجمالي والإنتاج الفردي زيادة تاريخية، حيث حقق معدل زيادة استمرت لمدة ٦ سنوات. وتعدى إجمالي المنتجات المائية ومنتجات الألبان كلا على حدى إلى ٥١ مليون طن و٣٥ مليون طن (انظر الجدول٤-١). والزيادة المستمرة في إنتاج الحبوب تقوم على عنصر الظروف الجيدة للجو التي تسمح بإنتاج الحبوب وأيضا عنصر تأييد

جدول ٤-١٤ إجمالي كميات الإنتاج في المنتجات الزراعية الصينية من عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٨

إجمالي الإنتاج لأهم المنتجات الزراعية (١٠ آلاف طن)	١٩٧٨	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الحبوب الغذائية	٣٠٤٧٦,٥	٤٤٦٢٤,٣	٤٦٢١٧,٥	٤٩٨٠٤,٢	٥٠١٦٠,٣	٥٢٨٧١
القطن	٢١٦,٧	٤٥٠,٨	٤٤١,٧	٧٥٣,٣	٧٦٢,٤	٧٤٩,٢
المواد البترولية	٥٢١,٨	١٦١٣,٢	٢٩٥٤,٨	٢٦٤٠,٣	٢٥٦٨,٧	٢٩٥٢,٨
قصب السكر	٢١١١,٦	٥٧٦٢,٠	٦٨٢٨,٠	٩٧٠٩,٢	١١٢٩٥,١	١٢٤١٥,٢
البنجر	٢٧٠,٢	١٤٥٢,٥	٨٠٧,٣	٧٥٠,٨	٨٩٣,١	١٠٠٤,٤
أوراق الشاى	٢٦,٨	٥٤,٠	٦٨,٣	١٠٢,٨	١١٦,٥	١٢٥,٨
الفواكه	٦٥٧,٠	١٨٧٤,٤	٦٢٢٥,١	١٧١٠٢,٠	١٨١٣٦,٣	١٩٢٢٠,٢
أنواع اللحوم	٦٠١٣,٩	٧٠٨٩,٠	٦٨٦٥,٧	٧٢٧٨,٧		
أنواع الألبان	٩١٩,١	٣٣٠٢,٥	٣٦٣٣,٤	٣٧٨١,٥		
المنتجات المائية	٤٦٥,٤	١٢٣٧,٠	٣٧٠٦,٢	٤٥٨٣,٦	٤٧٤٧,٥	٤٨٩٤,٩

مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية› و‹التقرير الإحصائي لتنمية الاقتصاد القومي والتطوير الاجتماعي لجمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠٠٨›.

جدول ٤-٢ لإجمالي الإنتاج من أهم المنتجات الصناعية في الصين: من عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٨

أهم المنتجات الصناعية كمية الإنتاج	١٩٧٨	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
القماش (١٠٠ مليون متر)	١١٠	١٨٩	٢٧٧	٥٩٩	٦٧٥	٧١٠
منتجات السكر الجاهزة (١٠ ألاف طن)	٢٢٧	٥٨٢	٧٠٠	٩٤٩	١٢٧١	١٤٤٩,٥
ثلاجات الإستخدام المنزلى (١٠ ألاف ثلاجة)	٢,٨	٤٦٣	١٢٧٩	٣٥٣١	٤٣٩٧	٤٧٥٦,٩
أجهزة تكييف الغرف (١٠ ألاف جهاز)	٠,٠٢	٢٤	١٨٢٧	٦٨٤٩	٨٠١٤	٨٢٣٠,٩
غسالات الإستخدام المنزلى (١٠ ألاف غسالة)	٠,٠٤	٦٦٣	١٤٤٣	٣٥٦١	٤٠٠٥	———
التليفزيونات الملونة (١٠ ألاف جهاز)	٠,٣٨	١٠٣٣	٣٩٣٦	٨٣٧٥	٨٤٧٨	٩٠٣٣,١
الفحم الطبيعي (١٠٠ مليون طن)	٦,١٨	١٠,٨٠	١٢,٩٩	٢٣,٧٣	٢٥,٢٦	٢٧,٩٣
البترول الخام (١٠٠ مليون طن)	١٠٤٠٥	١٣٨٣١	١٦٣٠٠	١٨٤٧٧	١٨٦٣٢	١٩٠٠٠
الغاز الطبيعى (١٠٠ مليون متر مكعب)	١٣٧,٣	١٥٣,٠	٢٧٢,٠	٥٨٥,٥	٦٩٢,٤	٧٦٠,٨
القدرة الكهربية (١٠٠ مليون كيلووات فى الساعة)	٢٥٦٦	٦٢١٢	١٣٥٥٦	٢٨٦٥٧	٣٢٨١٦	٣٤٦٦٨,٨
الفولاذ الغليظ (١٠٠ مليون طن)	٣١٧٨	٦٦٣٥	١٢٨٥٠	٤١٩١٥	٤٨٩٢٩	٥٠٠٩١,٥
المواد الحديدية (١٠٠ مليون طن)	٢٢٠٨	٥١٥٣	١٣١٤٦	٤٦٨٩٣	٥٦٥٦١	٥٨٤٨٨,١
الطمى (١٠٠ مليون طن)	٦٥٢٤	٢٠٩٧١	٥٩٧٠٠	١٢٣٦٧٦	١٣٦١١٧	١٤٠٠٠٠

مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية› و‹التقرير الإحصائي لتنمية الاقتصاد القومي والتطوير الاجتماعي لجمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠٠٨›.

سياسة الحكومة. وفي عام ٢٠٠٨، زادت الحكومة الصينية من قوة تأييد سياستها لتقوية وتنشيط الزراعة. وأساسا كان هناك ارتفاع في نسبة المنتجات الزراعية، وفي عام ٢٠٠٩ تخطت نسبة إجمالي الإنتاج من الفحم الطبيعي ٣ مليار طن، ووصلت نسبة الإنتاج من البترول الخام ١٨٩ مليون طن (انظر الجدول ٤-٢). وقد حقق إجمالي الإنتاج في العديد من المنتجات الصناعية المركز الأول على مستوى العالم.

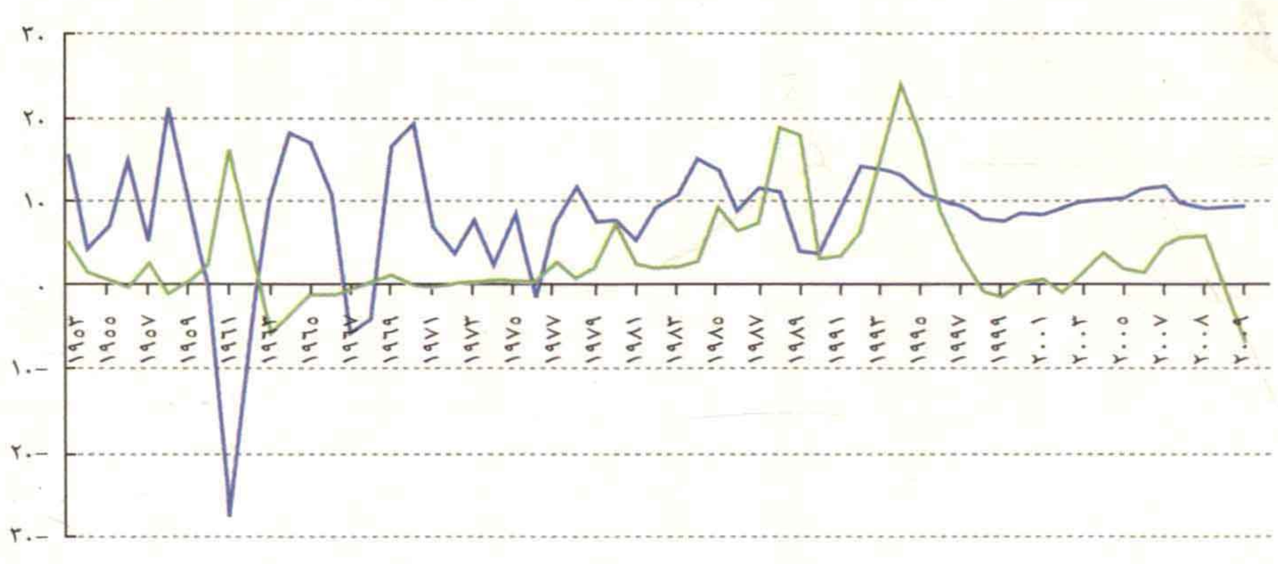
٢- الأسعار المستقرة نسبيا

وكان مصاحبا لزيادة الاقتصاد الصيني أن بارامتر الأسعار (CPI) لاستهلاك المواطنين قد أحدث تغييرا كبيرا. وعام ١٩٧٨ قبل الإصلاح والانفتاح، وباستثناء فترة الثلاث أعوام من الصعوبات في الاقتصاد الوطني التي حدث بها معدل كبير من الاضطرابات من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦١، أما باقي الفترة فكانت تتمتع بمستوى مستقر من الأسعار، كما أن معدل التغيير في بارامتر الأسعار (CPI) الاستهلاك لم يكن كبير. كما أن هذا له علاقة بخصائص آلية تخطيط الاقتصاد. ففي فترة آلية تخطيط الاقتصاد لم تكن الأسعار تُحدد على أساس العلاقة بين العرض والطلب في الأسواق، بل كانت الحكومة هي التي تحددها. وبعد الإصلاح والانفتاح، تغيرت الأسعار واضطربت على أساس العلاقة بين العرض والطلب في الأسواق. وظهر أربع مرات تضخم مالى واضحة. والمرة الأولى كانت في بداية الثمانينات من القرن العشرين، وكانت أساسا بسبب الفترة الأولى من الإصلاح والانفتاح، وزيادة واتساع آفاق الاستثمار، والزيادة الكبيرة في مصاريف الشئون المالية؛ والمرة الثانية كانت في الفترة مابين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، وتتمثل في اتساع آفاق الاستثمار في العقارات الثابتة الذي أدى إلى الازدهار الزائد عن الحد للمتطلبات الكلية، زيادة المرتبات والأجور تخطت الزيادة في معدل إنتاج القوى العاملة مما أدى إلى زيادة التكاليف والذي أدى إلى دفع التكاليف، وكان مصاحبا للإنشاءات الأساسية، ومتطلبات الاستهلاك الاجتماعي، والتوسع الحاد في تداول القروض المالية، ظهور ظاهرة بارزة للغاية وهي زيادة حدة التضخم المالي؛ والمرة الثالثة هي نهاية الثمانينات من القرن العشرين، ونظرا لأن سياسة التضييق التي اتبعتها اللجنة المركزية في فترة عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ لم تحقق أي إنجازات، فبدأ منذ عام ١٩٨٦ وجود حالة من المرونة التامة أدت إلى التضخم الخطير في حجم المتطلبات. وفي هذه الفترة حقق بارامتر أسعار التجزئة في عام ١٩٨٨ أعلى معدل زيادة في الأسعار منذ تأسيس جمهورية

الصين الشعبية منذ ستون عاما. وارتفاع الأسعار والتهافت الجنوني على الشراء أدى إلى ظهور سلسلة من المشكلات الاجتماعية، أما المرة الرابعة فكانت في الفترة ما بين عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٥، وتتمثل في الدخول إلى الخط السريع للزيادة السريعة للاقتصاد الوطني، وذلك بعد الخطبة التي ألقاها دنغ شياو بينج في نانشوين، وسببها الأساسي التوسع الزائد عن الحد في آفاق استثمار العقارات الثابتة وأيضا في الاضطراب المستمر في الأموال. وبعد المرور بفترة معالجة لمدة ثلاث سنوات، ووصولا إلى عام ١٩٩٦ قامت الصين بتحقيق «مرونة الأرض» الاقتصادية. ومنذ دخول القرن الواحد والعشرين، صاحب التيار العالي للاقتصاد العالمي ظهور وضع جيد من الزيادة الكبيرة في الاقتصاد الصيني وانخفاض في حدوث التضخم المالي (انظر الشكل ٤-٣).

الثلاث قوى الكبرى المحركة لزيادة الاقتصاد الصيني هي الاستثمار، والاستهلاك، والصادرات الصافية. في عام ١٩٧٨ لم تكن آفاق الاستثمار أو الاستهلاك كبيرة، أما من ناحية الصادرات الصافية فبلغت ١ مليار و١٤٠ مليون دولار أمريكي. ومنذ دخول القرن الواحد والعشرين، زاد معدل إنفاق الاستهلاك، وإجمالي رأس المال، وصافي الصادرات من البضائع والخدمات بنسبة كبيرة. ففي عام ٢٠٠٨ وصلت كلا على حدى إلى ١٤ تريليون و٩١١ مليار و٢٦٠ مليون يوان، و١٣٣ تريليون و٦١٢ مليار و٣٠ مليون يوان، و٢ تريليون ٤١٣ مليار و٤٩٠ مليون يوان (انظر الشكل ٤-٤).

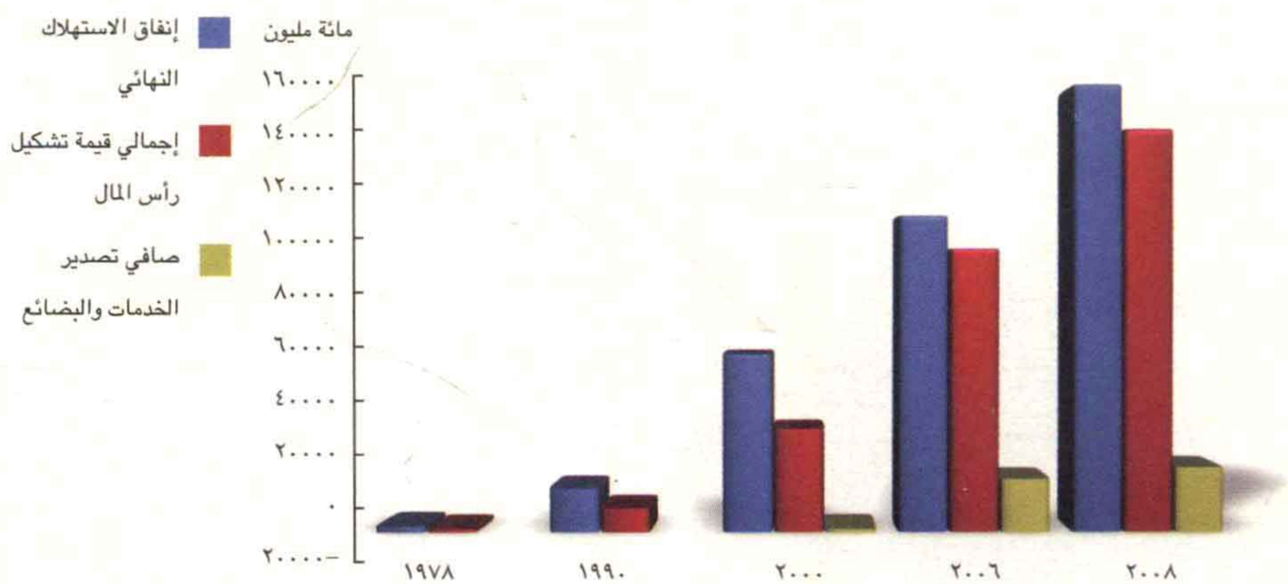
ومؤخرا لم يتوقف إجمالي الاستثمار في العقارات الثابتة عن الزيادة، ففي عام ٢٠٠٤ وصل إلى



مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية›(ما يخص الأعمار) و‹موجز إحصاء الصين لعام ٢٠٠٩›.

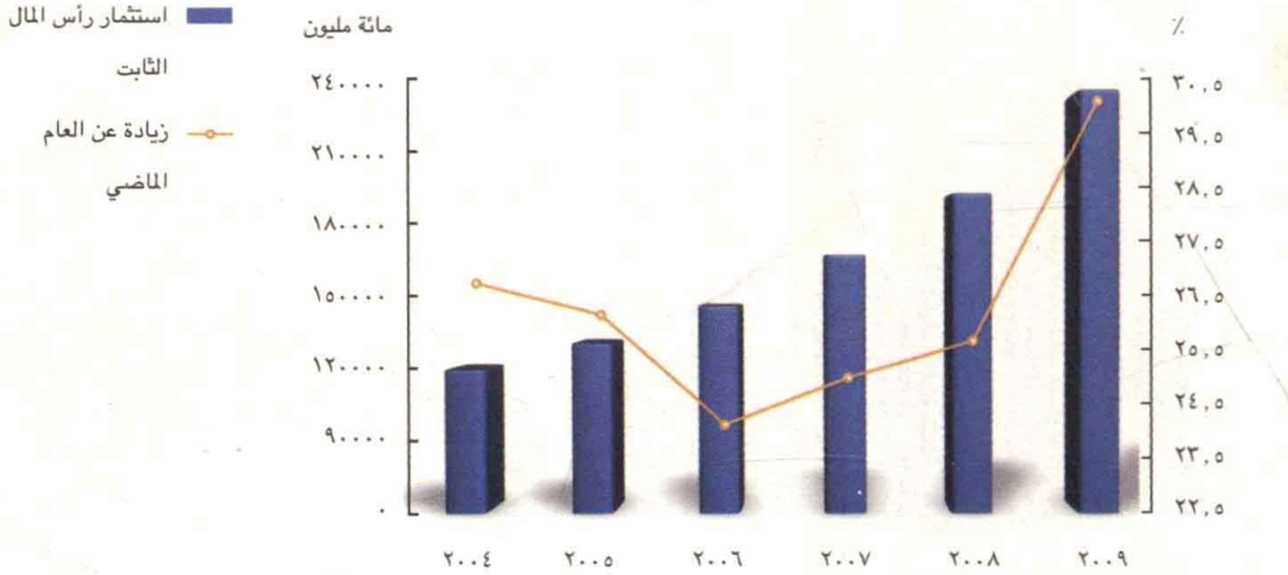
شكل ٤-٣ معدل زيادة إجمالي الناتج القومي الصيني وتغيير الـCPI: من عام ١٩٥٣ حتى عام ٢٠٠٨

٧ تريليون و٤٧ مليار و٧٠٠ مليون يوان، وفي عام ٢٠٠٩ وصل إلى ٢٢ تريليون و٤٨٤ مليار و٦٠٠ مليون يوان. كما أن معدل الزيادة توسع بشكل كبير، ففي عام ٢٠٠٧ زاد معدل الاستثمار في العقارات الثابتة بنسبة ٢٤,٨٪، وفي عام ٢٠٠٩ وصلت الزيادة إلى نسبة ٣٠,١٪ (انظر الشكل ٤-٥).



مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹موجز إحصاء الصين لعام ٢٠٠٩›.

شكل ٤-٤ الثلاث قوى الدافعة لزيادة الاقتصاد الصيني - الاستهلاك والاستثمار والصادرات الصافية: من عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٨

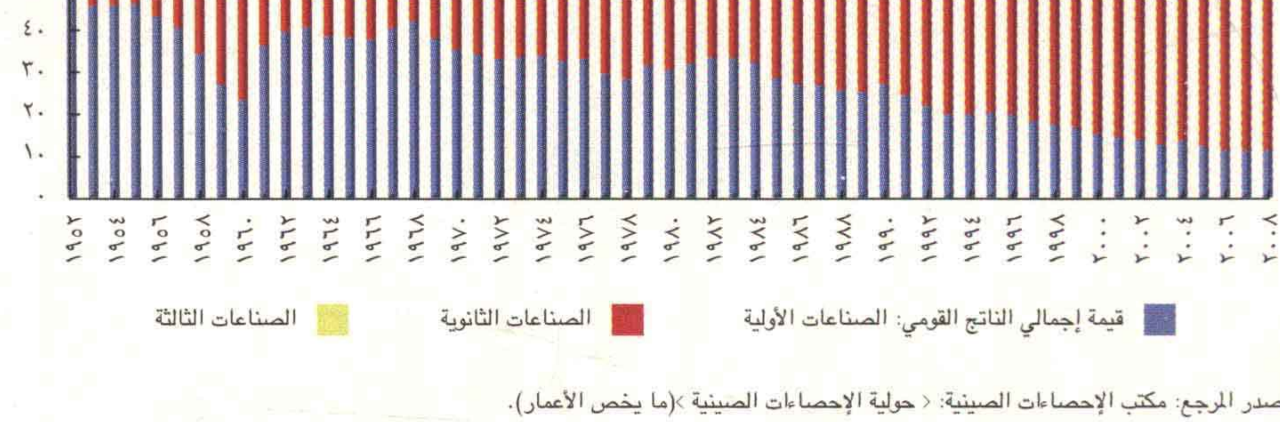


مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹التقرير الإحصائي لتنمية الاقتصاد القومي والتطوير الاجتماعي لجمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠٠٨›.

شكل ٤-٥ الاستثمار في العقارات الثابتة في الصين ومعدل زيادته السريع : من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨

٣- هيكل الصناعات لا يتوقف عن التحسن

في خلال ستين عاما من التطور، ظهر في هيكل الصناعات الكلي وضعا لم يتوقف عن التحسن. فحجم الصناعات الأولى بدأ يأخذ وضع الانخفاض، فانخفضت نسبة الحجم الإجمالي من الإنتاج منها من ٥٠٪ في عام ١٩٥٢ لتصل في عام ٢٠٠٩ إلى نسبة أكثر من ١٠٪ بقليل. وفي فترة الوثبة الكبرى، انخفض حجم الزراعة انخفاضا غير عادي، وبعد هذه الفترة عاد إلى الصعود. والنسب التي كانت تحتلها الصناعات الثانية بدأت هي الأخرى يظهر بها وضع جديد، فارتفعت من أكثر من ٢٠٪ في عام ١٩٥٢ لتصل في عام ٢٠٠٩ إلى أقل من ٥٠٪. وكان مصاحبا للحرارة الزائدة والتعديل في الاقتصاد الصيني حدوث اضطراب في حجم الاقتصاد. وخصوصا في فترة الوثبة الكبرى حيث بدأ الحجم العام في الارتفاع بشكل غير عادي، وبعد ذلك عاد هذا الحجم إلى وضعه الطبيعي. أما الصناعات الثالثة فقد ظهر بنسبة إجمالي الإنتاج القومي مرحلة من الأكبر إلى الأصغر ثم من الأصغر إلى الأكبر. وفي عام ١٩٧٨ وقبل الإصلاح والانفتاح، كان سبب الانخفاض التدريجي عام بعد عام في حجم الصناعات الثالثة يرجع إلى اتساع آفاق الاستثمار في الصناعة الصينية، وبعد الإصلاح والانفتاح، بدأ حجم الصناعات الثالثة في الزيادة عام بعد عام، وارتفعت من أكثر من ٢٠٪ في بداية الثمانينات من القرن العشرين لتصل في عام ٢٠٠٩



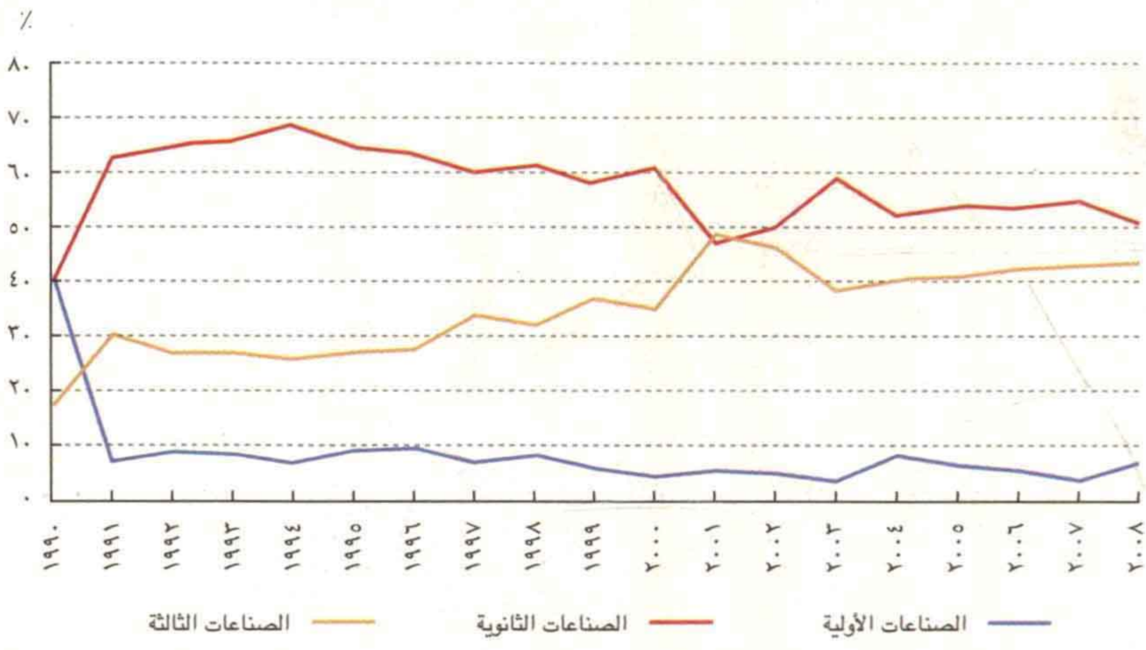
مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: < حولية الإحصاءات الصينية >(ما يخص الأعمار).

شكل ٤-٦ تحسين هيكل الصناعات الصينية: من عام ١٩٥٢ حتى عام ٢٠٠٨

إلى ٤٠٪ (نظر الشكل ٤-٦). وقد أحدث هيكل الصناعات الصينية تغييرا كبيرا منذ ٦٠ عام، وقد أنهىَ تغيير المرحلة الأولى (من الزراعة إلى الصناعة)، ومن ثم يتم الدخول إلى تغيير المرحلة الثانية (من الصناعة إلى صناعة الخدمات).

ومنذ التسعينات من القرن العشرين، وأثناء تكوين هيكل الصناعات الثالثة في الصين ظهر وضع انخفاض في معدل إسهامات الصناعات الأولى في زيادة إجمالي الناتج القومي، باستثناء عام ٢٠٠٤ الذي حدثت فيه فترة ارتفاع مؤقتة، ولعل هذا راجعا إلى السياسات التي اتبعتها الحكومة الصينية لتنشيط الزراعة. كما انخفض معدل إسهامات الصناعات الثانية في زيادة إجمالي الناتج القومي، فلم يكن هناك سوى الصناعات الثالثة التي كان معدل إسهاماتها في زيادة إجمالي الناتج القومي يرتفع بالتدريج عاما بعد الآخر (انظر الشكل ٤-٧). وفي عام ٢٠٠٩ كان معدل إسهامات الصناعات الأولى ٤,٢٪، والصناعات الثانية ٤٦,٨٪، والصناعات الثالثة ٤٢,٦٪.

ومنذ التسعينات من القرن العشرين، لم يتوقف دفع الصناعات الأولى في زيادة إجمالي الناتج القومي عن الانخفاض، على عكس الصناعات الثالثة التي لم يتوفق دفعها لزيادة إجمالي الناتج القومي عن الزيادة، أما بعد مرور الصناعات الثانية بفترة الانخفاض في دفع زيادة إجمالي الناتج القومي في فترة منتصف التسعينات، بدأت في الارتفاع بشكل مضطرب في القرن الجديد.



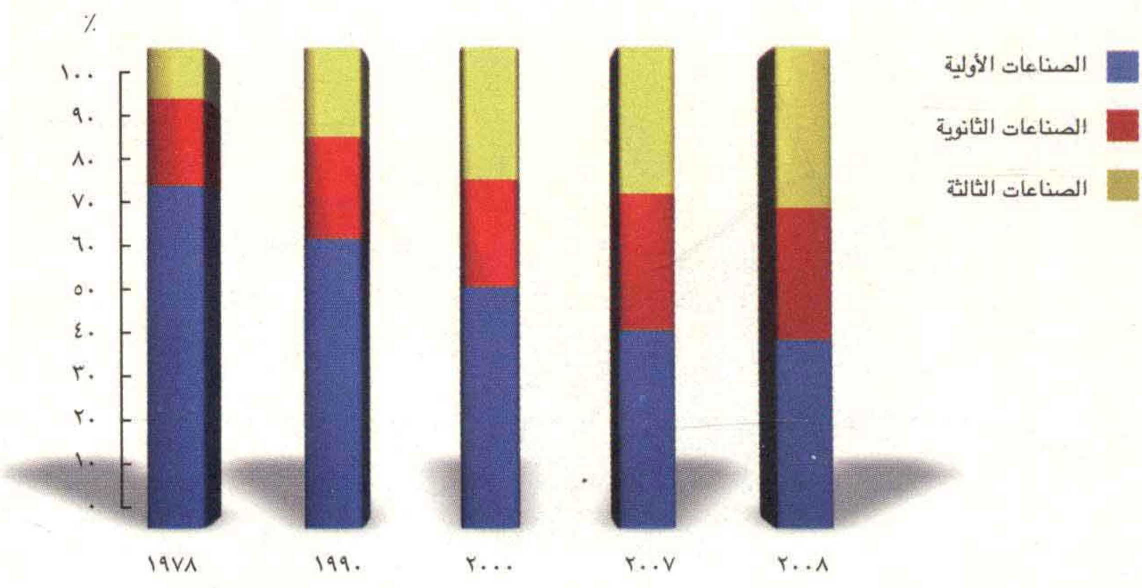
مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية لعام ٢٠٠٨›(ما يخص الأعمار) و‹موجز إحصاءات الصين لعام ٢٠٠٩›.

شكل ٤-٧ معدل إسهامات الصناعات الثلاثة في الصين في زيادة ا إجمالي الناتج القومي: من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٨

ومؤخرا القوة الدافعة الأساسية مازالت هي الصناعات الثانية، وخصوصا الصناعة في الصناعات الثانية. وأصبحت الصين دولة مصنعة كبيرة، بل وأصبح يطلق عليها «مصنع العالم». ومع التطوير الاقتصادي الصيني والتحسين في هيكل الصناعات، تجاوزت قوة دفع الصناعات الثالثة في زيادة إجمالي الناتج القومي قوة دفع الصناعات الثانية.

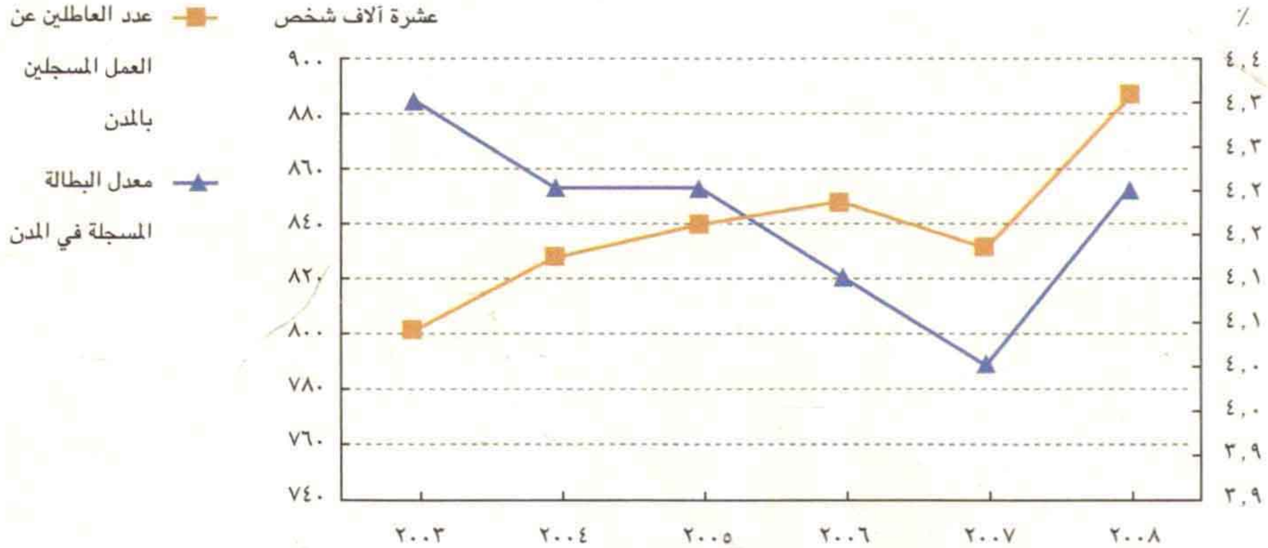
٤ – الارتفاع التدريجي في هيكل ومستوى التوظيف

منذ الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٨، حدث تغييرا واضحا في بناء التوظيف في الصين. وبدأ عدد الباحثين عن عمل في الصناعات الأولى في الانخفاض تدريجيا، وانخفض حجمها بعد أن كان ٧٠,٥٪ في عام ١٩٧٨ أصبح ٣٩,٦٪ في عام ٢٠٠٨، أما الصناعات الثانية فبدأ عدد الباحثين عن العمل فيها في الارتفاع التدريجي، حيث ارتفع حجمها من ١٧,٣٪ في عام ١٩٧٨ ليصل إلى ٢٧,٢٪ في عام ٢٠٠٨، كما أن عدد الباحثين عن العمل في الصناعات الثانية هو الآخر في ارتفاع تدريجي، بل أن معدل سرعتها تعدى سرعة الصناعات الثانية، وارتفع حجم الباحثين عن العمل في الصناعات الثالثة فبعد أن كان ١٢,٢٪ في عام ١٩٧٨ وصل إلى ٣٣,٢٪ في عام ٢٠٠٨ (انظر الشكل ٤–٨).



مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية لعام ٢٠٠٨›(ما يخص الأعمار) و‹موجز إحصاءات الصين لعام ٢٠٠٩›.

شكل ٤–٨ تغير شكل البحث عن العمل في الصين: من عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٨



مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: «موجز إحصاءات الصين لعام ٢٠٠٩».

شكل ٤-٩ التغيير في عدد الباحثين عن العمل في المدن والقرى الصينية وأيضا في معدل البحث عن العمل في المدن والقرى: من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٨

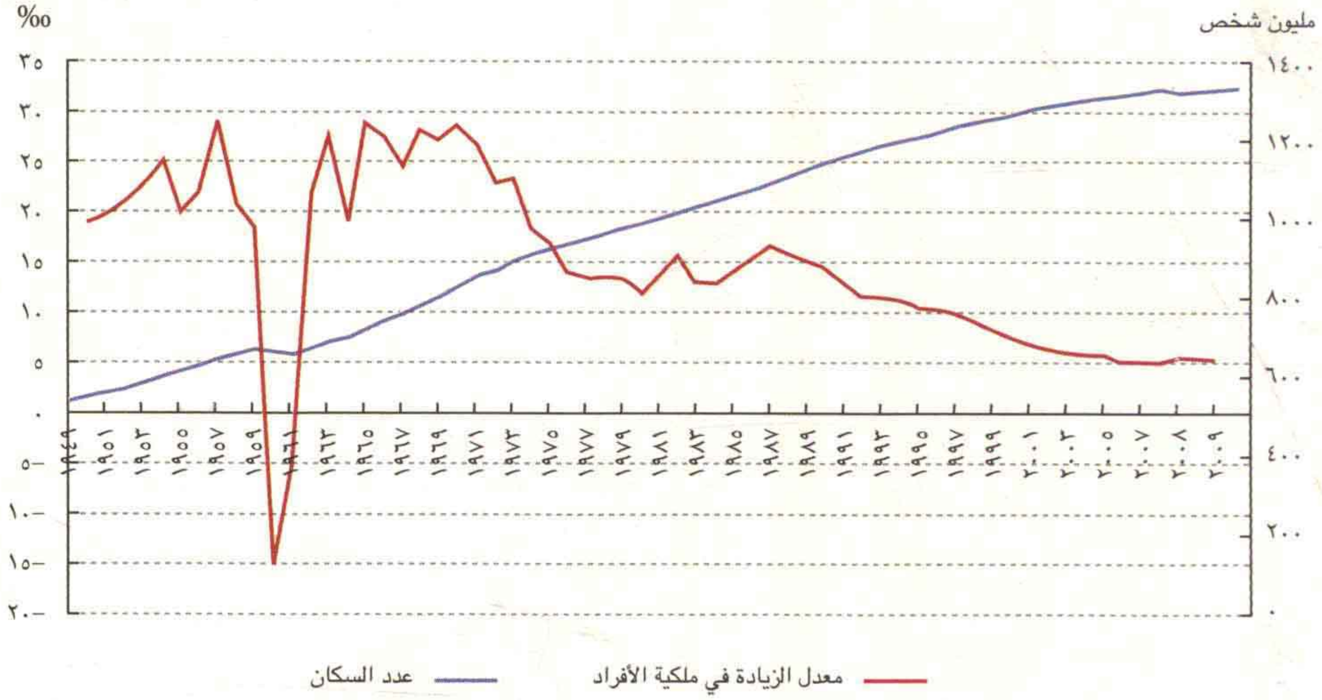
ونظرا لأن الصين دولة كبيرة السكان تعيش في المرحلة الأخيرة من فترة التصنيع، فأصبح توسيع فرص العمل في المدن والقرى يأخذ الأولوية في تفكير الحكومة. مع التطوير الاقتصادي، في السنوات القليلة الماضية ارتفع معدل تسجيل الأفراد الباحثين عن العمل في المدن والقرى من ٨ مليون شخص في عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٨ مليون ٤٧٠ ألف شخص في عام ٢٠٠٦، وانخفض هذا المعدل فوصل إلى ٨ مليون و٣٠٠ ألف شخص. وبدأ مؤخرا معدل الانخفاض في نسبة الباحثين عن عمل في المدن والقرى، فبعد أن كان ٤,٣٪ في عام ٢٠٠٣ انخفض إلى ٤٪ في عام ٢٠٠٧ (نظر الشكل ٤-٩). وهذا يعكس جهود الحكومة الصينية في حل مشكلة البحث عن عمل.

٥- الانخفاض التدريجي في عدد السكان عاما بعد الآخر

ومن خلال ستين عاما من التطوير، ارتفع إجمالي عدد السكان من ٥٤٠ مليون نسمة في عام ١٩٤٩ ليصل إلى ١ مليار و٣٣٤ مليون و٧٤٠ ألف نسمة في عام ٢٠٠٩، فباستثناء الانخفاض الطفيف الذي حدث نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين، فكان الوضع العام هو وضع زيادة مستمرة. ونظرا لأن الحكومة اتخذت العديد من الإجراءات التشجيعية وإجراءات تحديد النسل وغيرها من الإجراءات وأيضا بسبب الارتفاع في مستوى التطوير الاقتصادي والذي

أدى بدوره إلى تغيير أفكار إنجاب الأطفال لدى الناس، بدأت الزيادة الطبيعية في عدد السكان في الصين في الانخفاض تدريجيا منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين. فوصلت نسبة الانخفاض في عام ٢٠٠٩ إلى ٥,٠٧‰، حيث تمثل هذه النسبة سدس نسبة الزيادة السريعة في عدد السكان في عام ١٩٥٧ والتي كانت تبلغ ٢٩‰ (انظر الشكل ٤-١٠).

ووضع زيادة الأعمار في تركيب عدد السكان في الصين واضحا للغاية. فقد صاحب الانخفاض التدريجي عام بعد عام في معدل الإنجاب أن نسبة عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاما في تزايد تدريجي، وصولا إلى عام ٢٠٠٩ فقد وصلت ارتفعت النسبة إلى ١٢,٥٪، ومن بينها نسبة ٨,٥٪ من عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عام. وهذا يفيد في قلة معدلات الإنجاب من ناحية، ومن ناحية أخرى يفيد في زيادة أعمار السكان (ففي عام ١٩٥٠ كان متوسط أعمار الشعب الصيني ٤٢ عام، وفي عام ٢٠٠٠ وصل إلى ٧١,٤ عام، أما في عام ٢٠٠٩ فقد وصل إلى ٧٣ عام). وبدأت نسبة السكان الذين يبلغ أعمارهم أقل من ٢٠ عام في الانخفاض التدريجي كل عام، فانخفضت من ما يقرب من ٤٠٪ في عام ١٩٨٩ لتصل إلى حوالي ٢٦٪ في عام ٢٠٠٧. وفي العشر سنوات الأولى بعد قيام جمهورية الصين الشعبية، ارتفعت الزيادة في عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٠ إلى ١٤ عام ارتفاعا كبيرا، وصولا إلى نهاية الستينات من القرن العشرين نجدهم يمثلون نسبة ٤٠٪ من إجمالي عدد السكان. وفي عام ١٩٧٨ بعد الإصلاح



شكل ١٠-٤ إجمالي عدد السكان في الصين والتغيير في السرعة الكبيرة في زيادة عدد السكان : من عام ١٩٤٩ حتى عام ٢٠٠٨

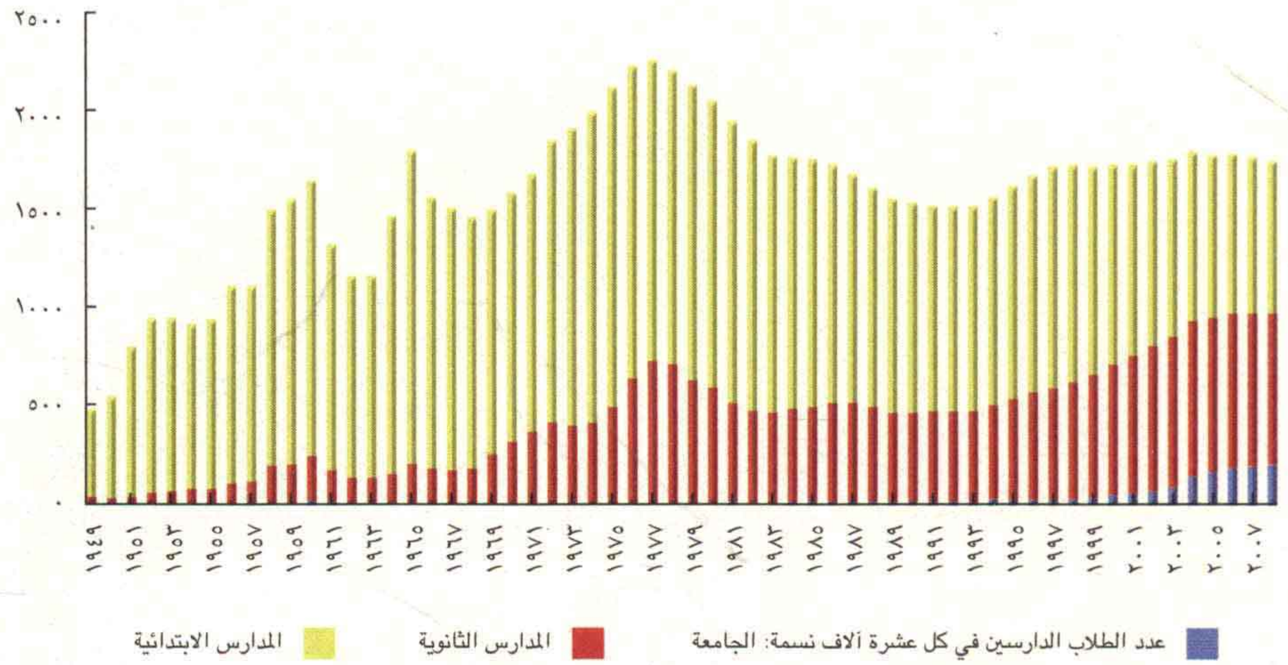
والانفتاح، حدث تغيير في هذا الوضع من الزيادة السريعة. ونظرا لانخفاض معدلات الإنجاب، بدأ عدد الأطفال في الانخفاض، كما أن أعداد القوى العاملة ستنخفض بالتدريج في المستقبل. وطبقا للتوقعات أنه وصولا إلى عام ٢٠٣٠ ستصل نسبة الانخفاض إلى أقل من ٪٦٠. ومع التطوير الاقتصادي في الصين، ستدخل بسرعة في زمرة «المجتمعات المتقدمة في العمر».

٦- الارتفاع المستمر في مستوى التعليم والصحة

عند قيام جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩، كان التعليم الصيني متأخراً للغاية. فكان حوالي ٪٨٠ من عدد السكان في الصين أميين، وعدد الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس في العمر المناسب كان ٪٢٠. وفي بداية قيام جمهورية الصين الشعبية، كانت الأولوية لإعادة الاهتمام بقضية التعليم. فأقامت الدولة وزارة للتعليم، كما أقامت أنظمة تضم المدارس الابتدائية، والإعدادية، والتعليم العالي وغيرها، في الوقت نفسه فتحت التعليم للموظفين وأيضا التعليم في أوقات الفرا غ. وفي أثناء فترة الثورة الثقافية في الفترة مابين عامى ١٩٦٦ و١٩٧٦، واجه نظام التعليم العالي نسبة من الأضرار، وتم التوقف عن قبول الطلاب في السنوات الأربعة، ثم بعد ذلك تم تطبيق قانون التوصية في التعليم العالي، أي أنه طبقا للمعايير الحكومية يتم اختيار العمال والفلاحين والجنود المناسبين للقبول في التعليم العالي. وفي عام ١٩٧٨ بعد الإصلاح والانفتاح، تم استعادة نظام الامتحانات للجامعات في الصين. وبعد ذلك بدأت قضية التعليم تتطور بشكل سريع.

فأولا بدأت فرص تلقي المواطنين الصينيين للتعليم تزداد يوما بعد يوم، كما أن مستوى تلقي التعليم بدأ في الارتفاع تدريجيا. ونسبة الطلاب الملتحقين بالمدارس من إجمالي عدد السكان بدأت في الارتفاع المستمر، فبعد أن كانت ٪٤,٨ في عام ١٩٤٩ نجدها قد ارتفعت إلى ٪١٨,٨ في عام ٢٠٠٩. وفي أوائل القرن الجديد، بدأ عدد طلاب الجامعات في التزايد السريع، في حين أن عدد طلاب المرحلة الابتدائية بدأ في الانخفاض. في عام ٢٠٠٨ كان هناك من كل ١٠ آلاف نسمة ٢٠٤,٢ نسمة ملتحقين بالمدارس، كما بلغ عدد الطلاب في المرحلة الإعدادية ٧٦٦,٧ نسمة، والمدارس الإعدادية والابتدائية بلغ عدد طلابها ٧٨١٩ طالب (انظر الشكل ٤- ١١).

وثانيا بدأت فرص تلقي البنين والبنات للتعليم تتساوى يوما بعد الآخر. وفي كل المدارس وفي جميع المراحل، بدأ عدد البنات يشكل نسبة من عدد الطلاب في المدارس، ففي عام ١٩٨٧ كانت نسبة البنات في المدارس ٪٤٣,٧، وفي عام ٢٠٠٠ بدأت في الارتفاع فوصلت إلى نسبة ٪٤٧,١،

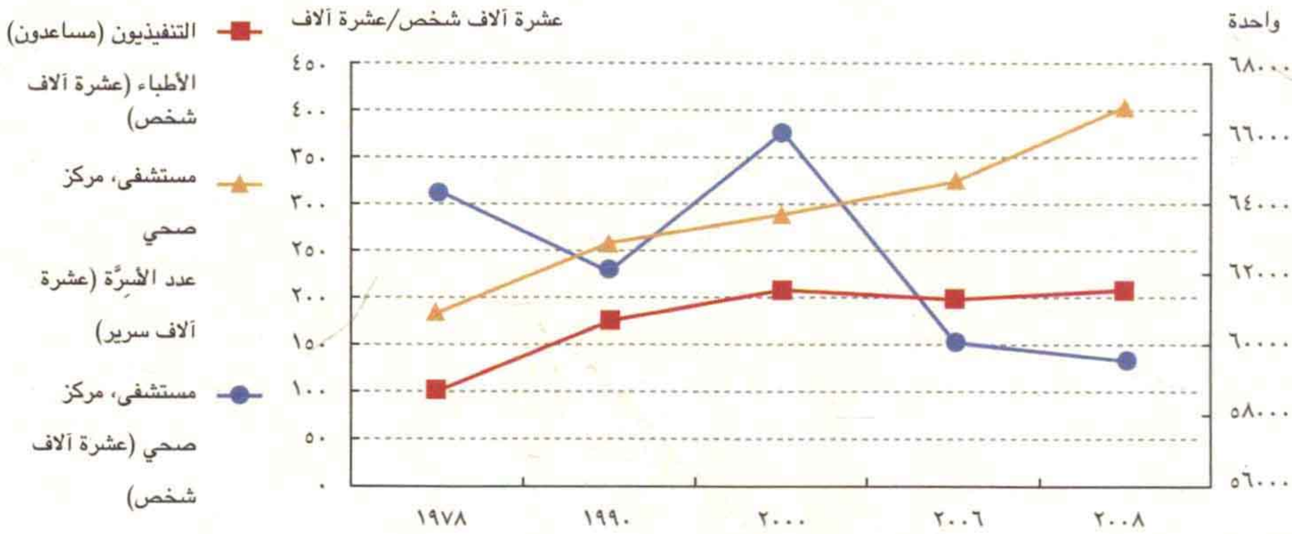


مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية›(ما يخص الأعمار) و‹موجز إحصاءات الصين لعام ٢٠٠٩›.

شكل ٤-١١ التطوير في التعليم الصيني: من عام ١٩٤٩ حتى عام ٢٠٠٨

كما بدأ عدد المدرسات من السيدات يحتل نسبة من إجمالي عدد المدرسين، ففي عام ١٩٧٨ وصلت إلى ٣٢,٥٪، أما في عام ٢٠٠٠ وصلت إلى ٤٦,٣٪. والمختصر هو أنه مع التطوير وتحسين نظام التعليم في الصين، بدأت صفات السكان الكلية ترتفع بشكل مستقر، وبدأت أيضا فرص التعليم بين البنين والبنات في التساوي، وهذا جمع الكثير من الموارد البشرية لتطوير الاقتصاد الصيني.

وتحسنت ظروف الطب والدواء والصحة تدريجيا عام بعد الآخر. وهذا يلعب دور كبير في الارتقاء بصفات السكان. ومنذ عام ١٩٤٩، تم السيطرة والقضاء على العديد من الأمراض الخطيرة التي تنتقل بالتلوث وأيضا الأمراض الطفيلية. وظهر تحسن واضح في مؤشر متوسط عمر الفرد وأيضا في نسبة الوفيات في الأطفال، واتخذتها منظمة الصحة العالمية (WHO)، والبنك الدولي، وغيرهم العديد من المنظمات كمثالا تحتذي به الدول النامية، وامتدحت الصين في أنها لم تستخدم سوى ١٪ من موارد الصحة العالمية لتحل بها ٢٢٪ من مشاكل الرعاية الصحية العالمية. ومؤخرا، مع زيادة نسبة مدفوعات الحكومة في الشئون المالية للطب والدواء والصحة، أصبحت الموارد الصحية غنية يوما بعد يوم. كما زاد عدد الأطباء والمساعدين المشتغلين بالطب، وأيضا عدد الأسِرَّة في المستشفيات والمعاهد الصحية. ولم يتوقف مستوى الطب والعلاج في المستشفيات والمعاهد الصحية عن الارتفاع طوال مراحل منافسة وتوافق الأسواق. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ عدد



مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية لعام ٢٠٠٨› و‹ موجز إحصاءات الصين لعام ٢٠٠٩›.

شكل ٤-١٢ التغيير في ظروف العلاج والصحة في الصين: من عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٨

المستشفيات والمعاهد الصحية ٦٠ ألف مستشفى ومعهد، وبلغ عدد الأطباء (والمساعدين) في مهنة الطب ٢ مليون و١٦٠ ألف طبيب، في حين بلغ عدد الأسِرَّة فيها ٥ مليون سرير.

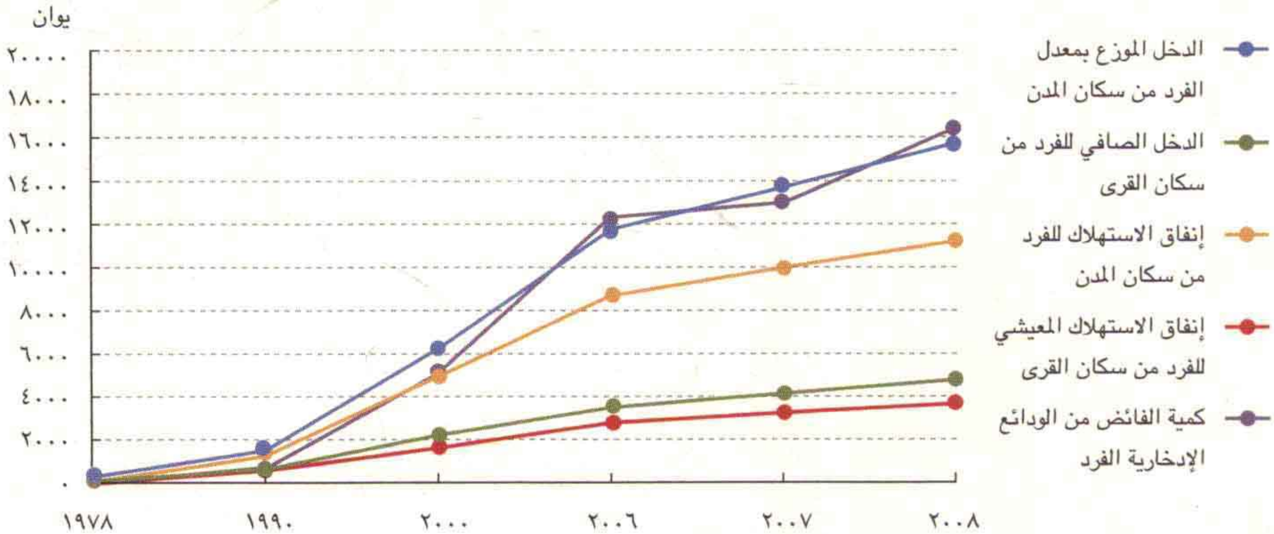
٧- الوصول إلى مستوى معيشة ميسور للشعب

منذ الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٨، ارتفع معدل توزيع الأجور والمرتبات على أهالي المدن والمراكز بنسبة كبيرة. ففي عام ١٩٧٨ كان يبلغ ٣٤٣ يوان فقط، ووصل في عام ١٩٩٠ إلى ١٥١٠ يوان، بينما وصل في عام ٢٠٠٩ إلى ١٧ ألف و١٧٥ يوان. وبنفس الشكل ارتفع معدل صافي أجور الفلاحين في القرى. ففي عام ١٩٧٨ بلغ ١٣٤ يوان فقط، وفي عام١٩٩٠ بلغ ٦٨٦ يوان، أما في عام ٢٠٠٩ فقد بلغ ٥ آلاف و١٥٣ يوان. وزادت أيضا معدلات إدخار المواطنين في المدن والقرى من الرينمنبي. ففي عام ١٩٧٨ كانت ٢١ مليار و٦٠ مليون يوان، وفي عام ٢٠٠٨ بلغت ٢١٧ بليون و٨٨٥ مليار و٤٠٠ مليون يوان. ونسبة إدخار الفرد وصلت من ٢٢ يوان في عام ١٩٧٨ إلى ١٦ ألف ٤٠٧ يوان.

وظهر انخفاض تدريجي عام بعد عام في إجمالي معامل إنجل سواء كان بالنسبة للمواطنين في المدن والمراكز أو المواطنين في القرى. فانخفض معامل إنجل لأسر المواطنين في المدن والمراكز بعد أن كان ٥٧,٥٪ في عام ١٩٧٨ فوصل إلى ٣٦,٥٪ في عام ٢٠٠٩، بينما انخفض معامل

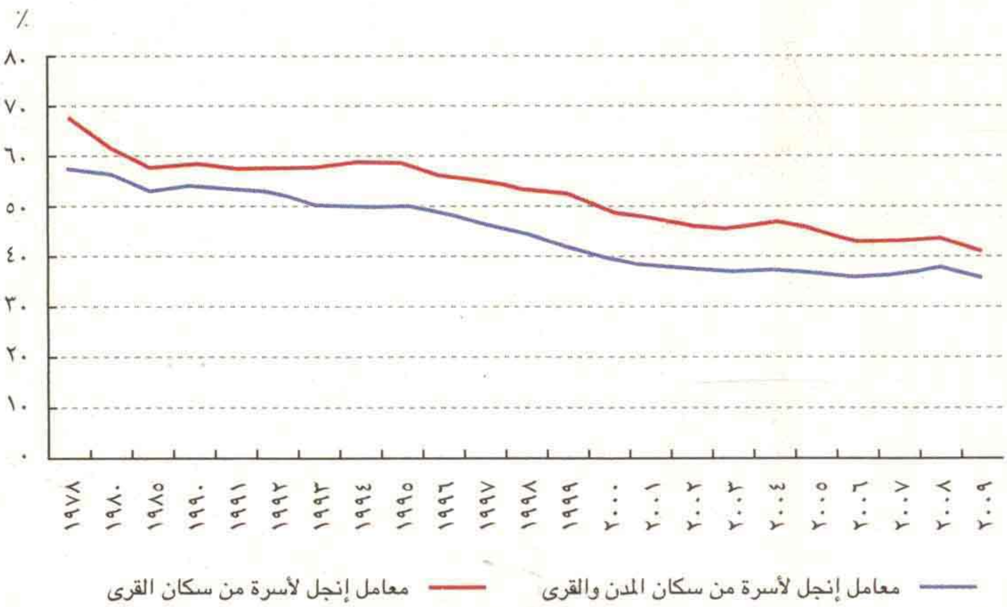
إنجل لأسر المواطنين في القرى فبعد أن كان ٦٧,٧٪ في عام ١٩٧٨ فانخفض إلى ٤١,٠٪ في عام ٢٠٠٩ (انظر الشكل ٤-١٤).

ومنذ حركة الإصلاح والانفتاح ولم تتوقف ظروف إسكان المواطنين عن التحسن يوما بعد يوم. فارتفع معدل الفرد من مساحة السكن في المدن من ١٣,٧ متر مربع في عام ١٩٩٠ إلى ٢٨



مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية لعام ٢٠٠٨›، و‹موجز إحصاء الصين لعام ٢٠٠٩› و‹مرجع الإحصاءات الجديد لخمسون عاما في الصين›.

شكل ٤-١٣ التغيير في حياة الشعب : الدخل والإنفاق

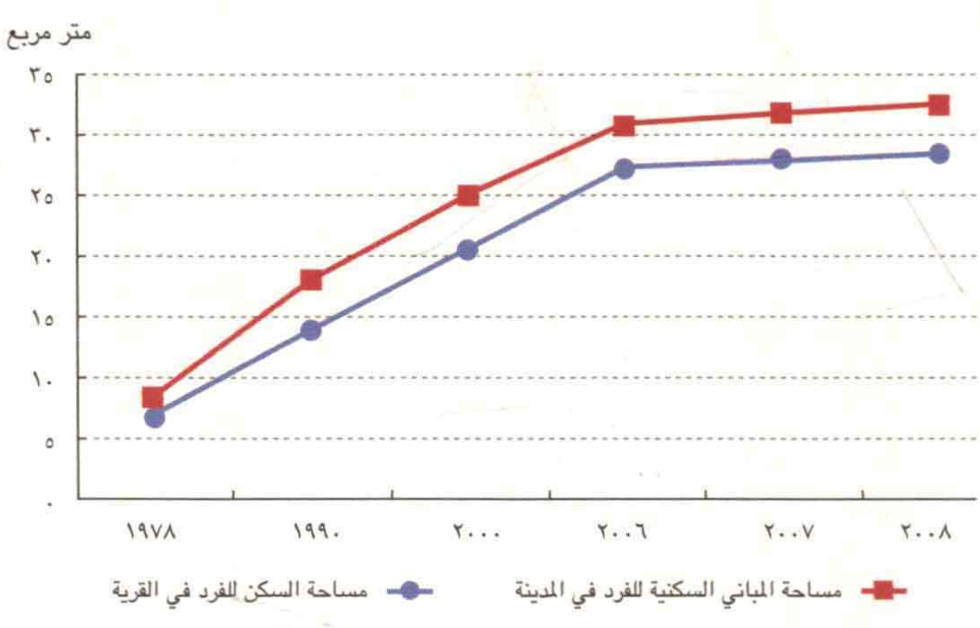


شكل ٤-١٤ التغيير في معامل إنجل لأسر المواطنين في المدن والقرى الصينية : من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٩

متر مربع في عام ٢٠٠٨، أما مساحة السكن للفرد في القرى فقد ارتفعت من ١٧,٨ متر مربع في عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٣٢,٤ متر مربع في عام ٢٠٠٨ (انظر الشكل ٤- ١٥). ومع توسع الصين في نطاق بناء الإسكان التعاوني، فقد زادت مساحات السكن وأيضا جودته في المدن. وكان مصاحبا لاهتمام الدولة ببناء الريف الجديد، أن معدل الفرد من البيئة في القرى سيحصل على نسبة كبيرة من التحسين.

ومنذ عام ١٩٤٩، مع التطوير الاقتصادي وأيضا تطوير بناء المدن والمراكز، لم يتوقف مستوى التمدن في الصين عن الارتفاع. وارتفع مستوى تمدن السكان من ١٠٪ في المرحلة الأولى من بناء الدولة، ليصل إلى ٤٦,٦٪ في عام ٢٠٠٩. فكانت سرعة الزيادة كبيرة منذ حركة الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٨. وخصوصا مؤخرا، فكان مصاحبا لبناء المدن والمراكز الصغيرة وأيضا الريف الجديد، أن ارتفع مستوى تمدن السكان بشكل سريع (انظر الشكل ٤-١٦).

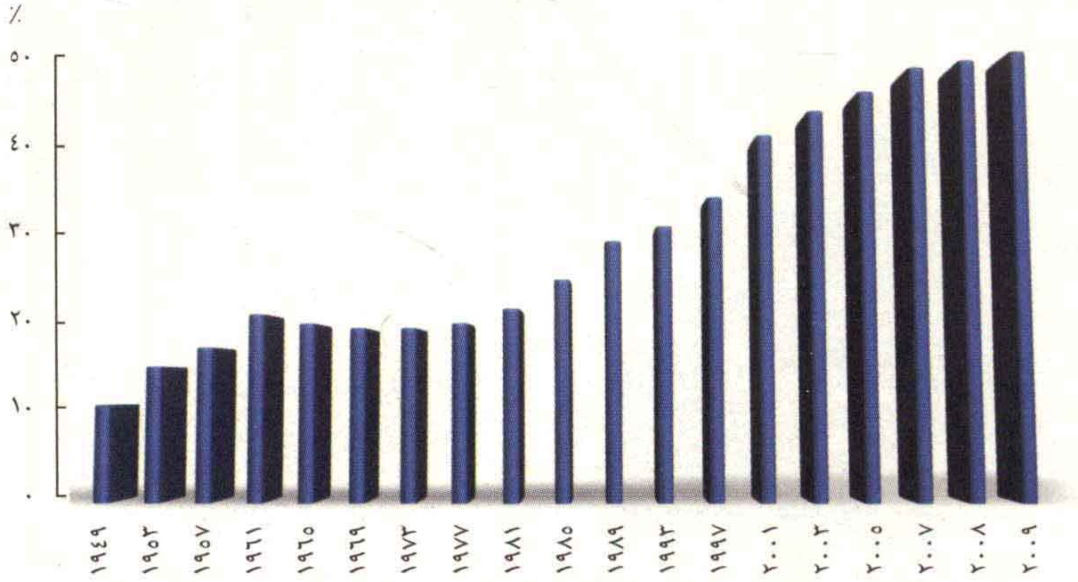
ومؤخرا بدأ غطاء الضمان الاجتماعي في الصين يتقدم بسرعة. وبدأ عدد الأفراد المشتركين في تأمين المسنين، والعلاج، والبطالة، وتأمينات العمل والإنجاب في التزايد يوما بعد يوم (انظر الشكل ٤-١٧). وفي نهاية عام ٢٠٠٩ بلغ عدد المشتركين من كل مدن ومراكز الدولة في تأمين رعاية المسنين ٢٣٤ مليون و٩٨٠ ألف شخص، فزاد عن نهاية العام الماضي ١٦ مليون و٧٠ ألف شخص. وقد اشترك من بينها في ضمان الوظائف ١٧٧ مليون و٣٠ ألف شخص، بينما اشترك ٥٧



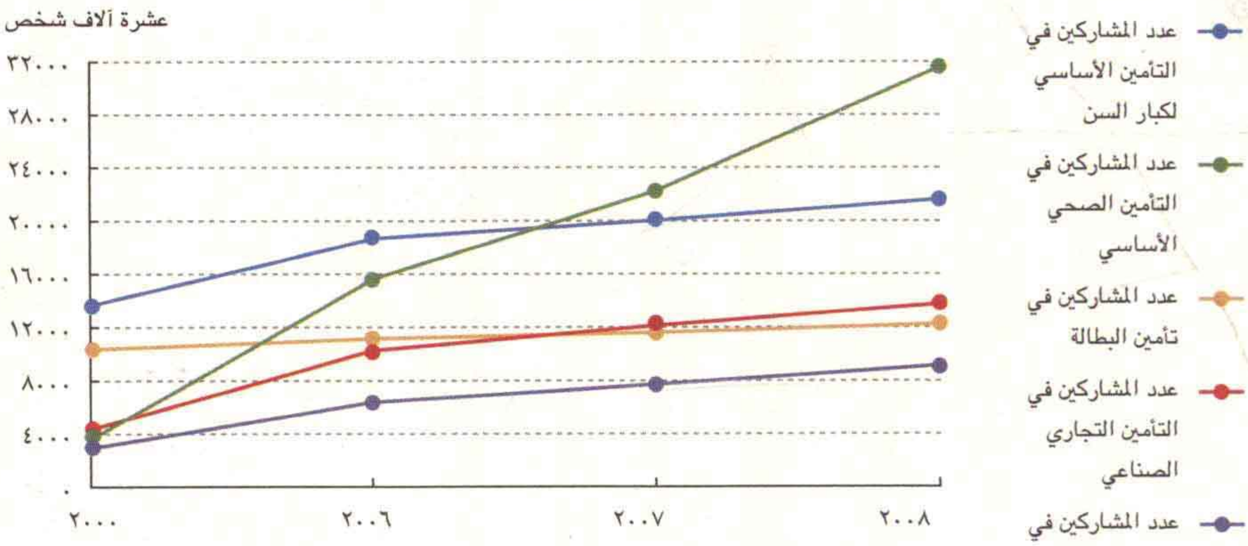
مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹موجز إحصاءات الصين لعام ٢٠٠٩›.

شكل ٤-١٥ تحسين ظروف الإسكان للمواطنين الصينين: من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٨

مليون و٩٥٠ ألف شخص في تأمينات الموظفين والعمال الذين تم إحالتهم للمعاش. واشترك ٤٠٠ مليون و٦١٠ ألف شخص في تأمين العلاج الأساسي في المدن والمراكز، فزادوا ٨٢ مليون و٣٩٠ ألف شخص. وتم توسيع التعاون العلاجي في القرى ذات الأشكال الجديدة ليصل إلى ٢٧١٦ قرية، وبلغ معدل المشتركين نسبة ٪٩٤,٠.



شكل ٤-١٦ تغيير مستوى تمدن السكان في الصين: من عام ١٩٤٩ حتى عام ٢٠٠٩



مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية لعام ٢٠٠٨› و‹التقرير الإحصائي لتنمية الاقتصاد القومي والتطوير الاجتماعي لجمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠٠٨›.

شكل ٤-١٧ تطوير الضمان الاجتماعي في الصين: من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٨

التحديات وأوضاع التطوير التي يواجهها الاقتصاد الصيني

من خلال ستين عاما من الجهود حقق تطوير الاقتصاد الصيني إنجازات هائلة. وفي الوقت نفسه كان مصاحبا لكبر الهيكل الاقتصادي أن حدث تغيير كبير في أساس وظروف تطوير الاقتصاد الصيني: أي أنه تم تحديد العناصر غير النافعة لتطويرالاقتصاد، وأيضا تم تنشيط العناصر النافعة في تطوير الاقتصاد. وتسعى الحكومة الصينية حاليا بكل جهودها لتطبيق نظريات التطوير العلمية بشكل شامل، من خلال تغيير أسلوب زيادة الاقتصاد وأيضا من خلال إجراءات التعديل العياني الإيجابية العصرية، يتم بذل قصارى الجهود لتقليل العناصر غير النافعة والحد منها، وهذا يلعب دورا متميزا في الاستمرار في دفع سفينة الاقتصاد الصيني إلى الأمام، وفي تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية.



١ – الحد من عناصر تطوير الاقتصاد غير النافعة

أولا، نقص معدل الفرد من الموارد الطبيعية ومن مصادر الطاقة يعتبر أهم مصدر من مصادر تقييد مستقبل تطوير الاقتصاد الصيني. فإجمالي مصادر الطاقة والموارد الطبيعية الصينية وفير بعض الشيء، ولكن نظرا لزيادة عدد السكان، فإن نصيب الفرد من امتلاك مصادر الطاقة والموارد الطبيعية يمثل مستوى منخفض جدا على مستوى العالم. فمعدل امتلاك الفرد من الفحم ومصادر الطاقة المائية يبلغ ٥٠٪ فقط بالنسبة لمعدل الفرد على مستوى العالم، أما معدل الفرد من البترول والغاز الطبيعي يبلغ فقط حوالي واحد في الخمسين على مستوى معدل الفرد على مستوى العالم. وفي الوقت نفسه نسبة استفادة الصين من مصادر الطاقة منخفضة جدا، فتبلغ حوالي ٣٠٪ فقط، وتقل هذه النسبة ١٠ درجات عن الدول المتقدمة، والفرق شاسع للغاية. كما أن الفرق شاسع أيضا بين تطوير الصين والدول المتقدمة في الطاقة النووية، والطاقة الشمسية،

ورغم أن مستوى التمدن في الصين مؤخرا لم يكن مرتفعا، إلا أن مشكلة «أمراض المدن» أخذت في الظهور يوما بعد يوم. ففي عام ٢٠٠٩، وصل إجمالي الإنتاج والمبيعات من السيارات في الصين إلى ١٣ مليون سيارة، وبذلك تكون قد تعدت أمريكا وهي دولة السيارات الأولى في العالم. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠، كان معدل الزيادة بينهما ٤٤,٣٧٪ و٤٥,٣٠٪. صورة لازدحام المواصلات في سوق بكين في منطقة CBD وذلك في أغسطس من عام ٢٠٠٩.



وطاقة الرياح، وطاقة المد والجزر، وطاقة الحرارة الجوفية وغيرها من مصادر الطاقة الجديدة. في تركيب إنتاج الطاقة والاستهلاك بالصين، فنجد أن حجم الفحم وصل إلى ٧٦٪ و٦٨,٩٪، وهي أعلى نسبة في حجم الفحم على مستوى العالم، فهناك فرق بعيد جدا بينها وبين مستوى المعدل العالمي (الذي يبلغ استهلاك الفحم ٢٦,٥٪) وأيضا بين الدول الصناعية (والتى يبلغ نسبة استهلاك الفحم فيها ٢١,٤٪). فتجاوز حجم الفحم الحد، يؤدي إلى ظهور انخفاض واضح في أداء نظام مصادر الطاقة، ويؤدي أيضا إلى تزايد الضغط على البيئة بشكل كبير. وباستثناء الفحم فإن الصين قد طبقت كل احتياجات الحداثة في مصادر الطاقة من البترول والغاز الطبيعي بشكل كبير، إلا أنه من الصعب المطابقة بينها وبين كمية عرض مصادر الطاقة التي يمكن الإمداد بها من داخل الدولة. ومنذ عام ١٩٩٣ وأصبحت الصين دولة مستوردة للبترول، وزادت كمية الاستيراد من البترول من ٩ مليون و٨٨٠ ألف طن في عام ١٩٩٣ لتتخطى ٢٠٠ مليون في عام ٢٠٠٩، وارتفعت نسبة الاعتماد على الخارج في نسبة التخزين من ٦,٤٪ إلى ٥٢٪. وكان مصاحبا لزيادة كمية الواردات الصينية من البترول وأيضا قلة الاحتياطي الإستراتيجي من البترول، أن يكون من السهل جدا أن تتأثر الصين بتغيير سعر البترول الخام في كل أنحاء العالم. كما أن قلة البترول سيصبح هو الخلاف الأساسي في الصين في الفترة المستقبلية التاريخية القادمة.

والزيادة في نسبة احتياجات مصادر الطاقة، قد تؤدي إلى زيادة كمية انبعاث الملوثات، وأيضا تؤدي إلى زيادة العبء على الحماية البيئية. وقد بلغت مؤخرا نسبة التلوث البيئي وتدهور النظام البيئي في بعض المناطق درجة خطيرة للغاية. حيث يزداد تلوث الماء، والهواء، والتربة يوما بعد يوم. وما زالت النفايات الثابتة، وعوادم السيارات، والمواد العضوية الموجودة بشكل مستمر في تزايد مستمر. هذا بالإضافة إلى أن التلوث البيئي قد توسع من المدن ليصل إلى الأرياف. ففي العشر سنوات الماضية أظهرت الصين النتائج الضارة لاستخدام المبيدات الزراعية لمنع الحشرات بشكل واضح، فكل عام يتم استخدام مبيدات زراعية على مساحة تبلغ ٢ مليار و٣٠٠ مليون مو، وكل عام يتم استخدام ٢٩ مليون

كاالتقدم خطوة في التطوير الاقتصادي أدى إلى زيادة الضغط على حماية النظام البيئي. صورة لانتشار الطحلب الأزرق في دونغهو بمدينة ووهان في مقاطعة هوبي وذلك في التاسع عشر من أغسطس لعام ٢٠٠٩.



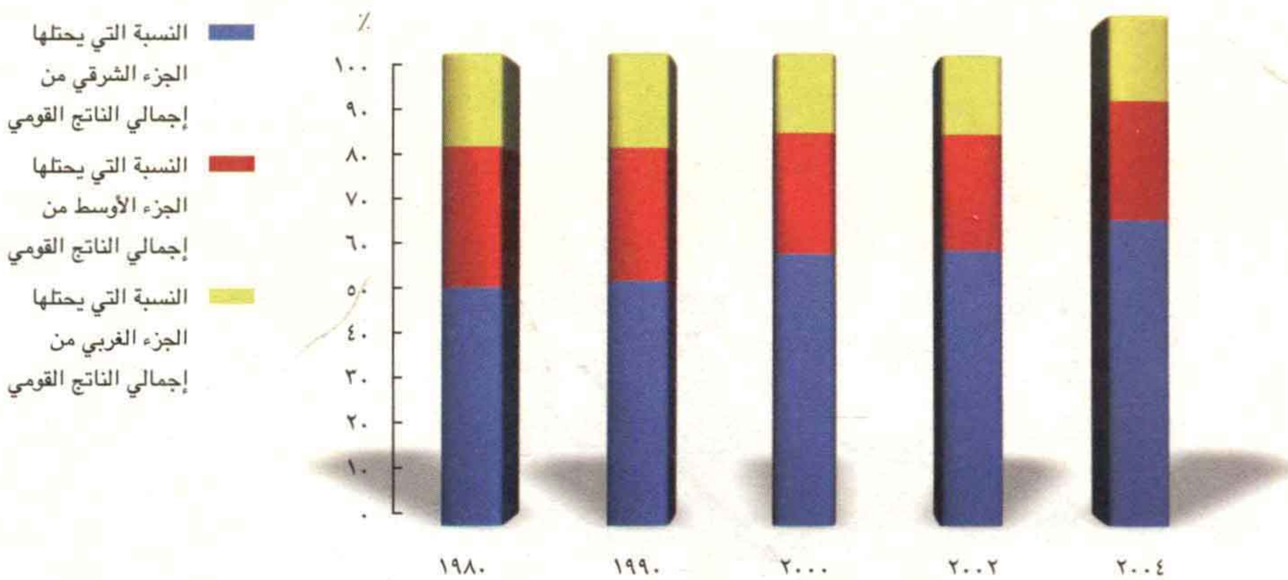
و٣٠٠ ألف طن من الأسمدة الكيماوية، إلا أن معدل فعالية المبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية في الاستخدام يبلغ فقط ٣٠٪ (فتبلغ فقط نصف الأراضي الزراعية المتقدمة خارج البلاد)، والباقي يختلط بالهواء أو يختلط بالماء الذي يصل إلى التربة أو يصل إلى مياه الأنهار والبحيرات، وهذا يؤدي إلى تجاوز نسبة الملوثات في الموارد المائية أو ارتفاع نسبة النترات في مصادر الماء. تراجعت أكثر من ٩٠٪ من مناطق المروج في الدولة كلها، كما أن تناقص تعدد الأحياء. وفي الوقت نفسه ومع التنمية الاقتصادية وزيادة عدد السكان، تزداد حدة الأزمة البيئية عالميا، فالضرر الذي يلحق بطبقة الأوزون، وتلاشي الأمطار في المناطق الاستوائية، وفعالية البيوت الزجاجية والأمطار الحامضية وغيرها من المشكلات التي تواجه البيئة دوليا تهدد بقاء وتطور البشرية. فالضرر بالنظام البيئي والتلوث البيئي يسبب العديد من الأضرار للاقتصاد الصيني، كما أنه يشكل تهديدا خطيرا على حياة الشعب وصحته.

وثانيا، يعد انخفاض مستوى التمدن في الصين أيضا من العوامل الهامة التي تحد من تطوير الاقتصاد الصيني. ومن خلال العديد من سنوات التطوير، حقق مستوى التمدن في الصين درجة كبيرة جدا من الارتفاع، كما أن نسبة السكان في المدن والمراكز وصلت في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٦,٦٪، إلا أن ضغط التمدن ما زال كبيرا جدا. وهذا يرجع إلى وجود نسبة كبيرة من عدد السكان في الأرياف والتي بحاجة هي الأخرى إلى التغيير. وطبقا لمعايير العصرنة، يجب أن يصل عدد سكان المدن إلى ٦٠٪ ليطلق عليها دولة متمدنة. وطبقا لهذا المعيار المنخفض، نجد أن الصين مازالت تواجه مهمة تحويل ٢٠٠ مليون من عدد السكان في الأرياف إلى سكان مدن.

الارتفاع بصفات القوى العاملة الوفيرة في الأرياف الواسعة هو الطريق الإيجابي لتقليص المسافة بين المدن والأرياف، كما أنه هو أحد التحديات الهامة التي ستواجهها الصين في المستقبل. صورة أخذت في الخامس والعشرين من فبراير لعام ٢٠٠٩ وهي صورة لمشاركة العمال الذين عادوا من المدن إلى الريف وهم يتلقون الدروس المجانية لتعليم الخياطة والتي تمدهم بها الحكومة المحلية وذلك في مدينة وميناء ليانيون بمقاطعة جيانجسو.

وبعد دخول هذا العدد من السكان إلى المدن، فكيف يمكن أن نجعلهم يتمون مرحلة التغيير من فلاح إلى مواطن بالمدينة، وهذا يتطلب من الحكومة توفير موارد مالية محددة للتعليم الثقافي والمنشآت العامة. وفي الوقت نفسه يوفر معيشة بطمأنينة وعمل بارتياح لحوالي ٢٠٠ مليون فلاح للعيش في المدن، كما أن هذا يحتاج إلى دعم التصنيع، أي أن هذا يتطلب توفير فرص عمل جديدة. كيف يمكن تطوير الاقتصاد، وتغيير أسلوب تطوير





شكل ٥-١ التطوير الاقتصادي غير المتوازن بين مناطق الصين: من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٤.

الاقتصاد، وفي الوقت نفسه الذي يتم فيه خلق فرص عمل أكثر، يتم أيضا رفع الطاقة الاقتصادية الكامنة وأيضا الطاقة الإبداعية، وهذه جميعا هي المشكلات التي تسعى الحكومة إلى حلها. وفي الوقت نفسه، ونظرا لانخفاض معدل الفرد من مساحة الأراضي الزراعية، وأيضا لعدم وفرة معدل الفرد من الموارد الطبيعية وغيرها العديد من الأسباب، فإن بيئة الموارد الطبيعية الصينية تواجه تحدٍ كبير للغاية في سعة التحمل للتمدن والتحضر.

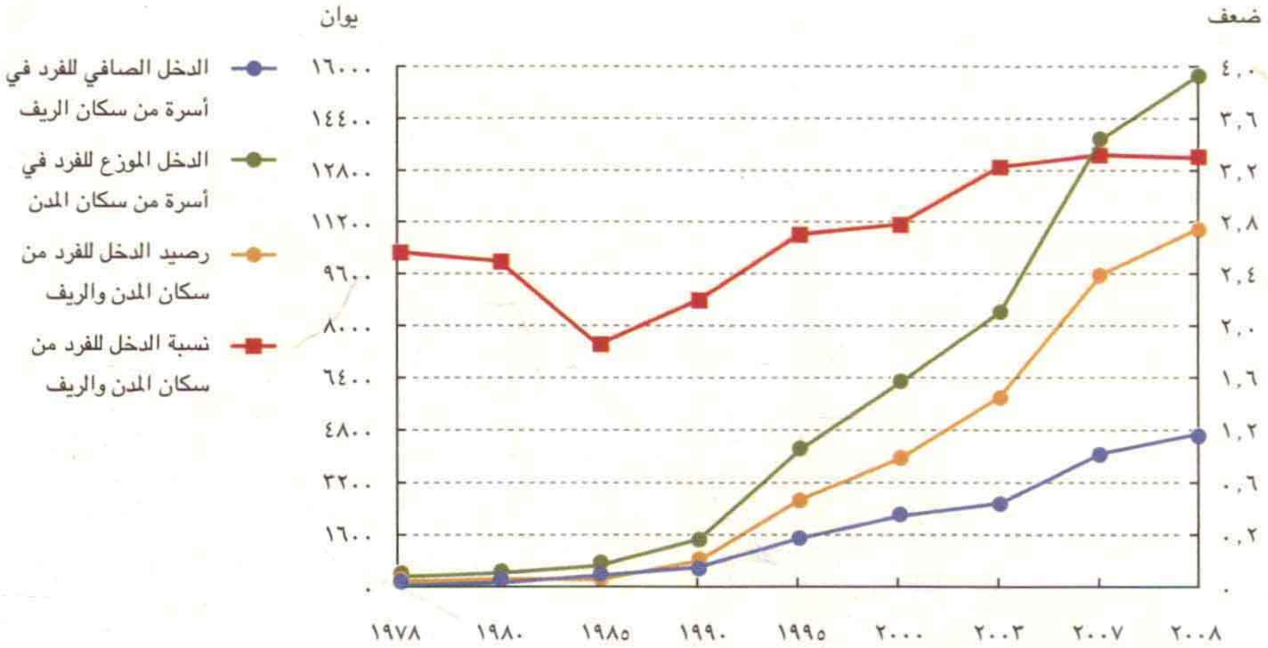
وحركة الإصلاح والانفتاح الصينية دفعت التطور الاقتصادي والاجتماعي في المدن والأرياف بشكل سريع، وحققت إنجازات لفتت بها أنظار العالم أجمع. كما أن مستوى التمدن في المدن والمراكز قد حقق ارتفاعا كبيرا، والحياة المادية وأيضا المعنوية لأهل المدن والأرياف قد حققت تحسنا كبيرا. فخصائص التركيب الثنائي في المدن والقرى لم تتغير تغييرا جذريا. ومازال أهل المدن والقرى ينتموا إلى نوعين مختلفين من المجتمعات، وسواء نظرنا إلى مستوى الدخل الفردي، أو مستوى الاستهلاك أو نظرنا إلى زاوية الضمان الاجتماعي، وزاوية الطب والدواء والصحة، وزاوية التعليم الثقافي التي يتمتع بها مواطنى المدن والريف، سنجد أن الفرق بين المدن والريف مازال كبير. ورغم تطبيق سياسة التخطيط الشامل لتطوير المدن والريف، إلا أن الفرق بين المدن والريف لم يتم معالجته علاجا جذريا.

وثالثا، عدم اتزان التطوير الاقتصادي بين المناطق يعد أيضا من العناصر التي تحد من تنسيق وتطوير الاقتصاد. ونظرا لاختلاف الأساس الاقتصادي والظروف الطبيعية، فتنتج عن ذلك

عدم إتزان التطوير الاقتصادي بين المناطق، وظهر في التطوير والتوزيع الاقتصادي وضع الثقيل في الشرق والخفيف في الغرب، بل وإن هذا الوضع الغير متوازن مستمر في التعمق (انظر شكل ٥-١). ومؤخرا ورغم التطبيق المتتابع لإستراتيجية التطوير الكبيرة في الغرب، وتنشيط إستراتيجية قاعدة الصناعة في الشمال الشرقي وأيضا تنشيط إستراتيجية منطقة الوسط، إلا أن مشكلة عدم التوازن في التطوير الاقتصادي بين المناطق مازالت قائمة. وهذا أيضا يعد أحد تحديات التطوير الاقتصادي في الصين في المستقبل.

ورابعا، الفرق الكبير في دخول المواطنين يعد ضررا على استمرار الزيادة الثابتة لمستقبل الاقتصاد. والصين دولة كبيرة، ورغم أنها لا يمكن أن تتخلى في تطويرها في المستقبل عن الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية الخارجية وأيضا استغلال الأسواق الخارجية، ولكنها يجب أن تعتمد في الأساس على نفسها، وتعتمد على التوسع المتواصل في الاحتياجات الداخلية في تدعيم التطوير الاقتصادي، كما أن التوسيع الفعال للاحتياجات الداخلية لا يمكن أن ينفصل عن تقليص الفارق بين دخول المواطنين بشكل مناسب. وكان مصاحبا للتطوير الاقتصادي، أن يظهر وضع التوسع في الفرق بين توزيع الدخول بين سكان المدن والأرياف، وترتفع نسبة توزيع الدخول بين سكان المدن والمراكز في وسط دخول المواطنين، أما نسبة توزيع دخول الفلاحين فهى منخفضة بالنسبة لتوزيع دخول المواطنين. ظهر انخفاض في الفرق بين المدن والأرياف بالصين في فترة «الخطة الخمسية السادسة» (من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٥)، وذلك نظرا للزيادة السريعة في دخول الفلاحين، إلا أنه بعد ذلك من فترة «الخطة الخمسية السابعة» حتى «الخطة الخمسية التاسعة» (من عام ١٩٨٦ حتى عام ٢٠٠٠) فلم يتوقف الفرق بين المدن والريف عن الاتساع (انظر صورة ٥-٢).

كان هناك تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول بين المجموعات المختلفة وبين الطبقات المختلفة، وظهور انخفاض في نسبة المجموعات ذات الدخول المتوسطة والمنخفضة، وارتفاع في نسبة مجموعات الأجور المرتفعة، وأيضا ظهور ظاهرة تجمع المجموعات ذات الأجور المرتفعة. وطبقا للبيانات التي أعلنها البنك الدولي<تقرير التطوير العالمي لعام ٢٠٠٦> والتي تشير إلى أن بارامتر دخول المواطنين في الصين (درجة التفاوت بين الفقر والثراء) قد ارتفع من ٠,١٦ قبل الإصلاح والانفتاح ليصل إلى ٠,٤٧ في عام ٢٠٠٦، فلم يتعدى ٠,٤ من خط التحذير الدولي فقط، بل تعدت كل مستويات الدول المتقدمة على المستوى الدولي. ووجود مثل هذه المشكلات في توزيع الدخول قد يؤثر بشكل ضار على التطوير الاقتصادي والاجتماعي: فأولا بطء زيادة دخول الفلاحين وأيضا زيادة نسبة المجموعات ذات الدخول المنخفضة في المدن والأرياف، يعوق بشدة توسيع الأسواق في



مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹موجز إحصاءات الصين › ‹التقرير الإحصائي لتنمية الاقتصاد القومي والتطوير الاجتماعي لجمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠٠٨›.

شكل ٥-٢ تغيير المسافة بين المدن والأرياف: من عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٨

المدن والأرياف وأيضا توسيع احتياجات الاستهلاك؛ وثانيا، والاحتكار والمنافسة غير العادلة أدت إلى توسيع الفرق بين الدخول، مما أدى إلى انخفاض إيجابية وابتكار جموع الشعب في الإنتاج، وهذا له أضراره في مدى الفعالية؛ وثالثا، زيادة مشاعر عدم الرضا على ظاهرة التوزيع غير العادل والفساد، وهذا يؤثر على استقرار المجتمع.

وخامسا، الفساد والإسراف الاقتصادي الذي ينتج عن عدم إكتمال الآلية الاقتصادية والآلية السياسية يضر باستمرارية التطوير الاقتصادي في المستقبل. ومن خلال بيئة قوانين التطوير الاقتصادي، فتمر الصين الآن بتغيير الشكل الاقتصادي والشكل الاجتماعي، فليس فقط وجود العديد من الثغرات في الآلية الاقتصادية للأسواق التي تم أقامتها منذ قليل، إلا أنه لم يتم الانتهاء من تغيير كفاءات الاقتصاد الحكومي، وهذا كله يضر باستمرارية التطوير المستقر للاقتصاد. وبالنظر بشكل أعمق نجد أن القوانين الديوقراطية لضمان الاشتراكية العادلة والفعالية الأساسية مازالت في حاجة إلى الاكتمال. وضمان القوانين الاشتراكية الديموقراطية غير المكتمل يؤدي إلى صعوبة تخلص الصين من ظاهرة الفساد الموجودة في موظفي الحكومة، وأيضا اضطرابات في المسيرة الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى صعوبة تحقيق «الثراء العام».

٢- العناصر المفيدة في التطوير الاقتصادي

باعتبار الصين دولة نامية كبيرة ذات تاريخ عريق وحضارة مشرقة، ورغم أن الصين تخلفت مؤخرا عن الركب أثناء مراحل التصنيع، إلا أنه منذ عام ١٩٤٩ وعلى مدار ستين عاما ويشهد التاريخ أن الصين تمتلك الإمكانيات، ولديها الثقة بنفسها لتقف أمام العالم أجمع قومية مستقلة، بل وتلحق أيضا بالدول المتقدمة، ورغم أن التطوير في الصين تواجهه الظروف والتحديات غير النافعة والسالف ذكرها، إلا أنها لديها أيضا أولوياتها وظروفها المفيدة.

فأولا، القوانين الاقتصادية الأساسية في الصين هي الآلية الاقتصادية للسوق الاشتراكي. وفي نطاق هذه الآلية، وتراكيب قوانين الملكية هي التي تقوم على وجود العديد من قوانين الملكية الاقتصادية التي تتخذ من قوانين الملكية العامة ركيزة لها وتطويرها المشترك، وقوانين التوزيع هي التي تتخذ من التوزيع على أساس العمل أساسا لها وباقي أشكال التوزيع تعد أشكالا تكميلية، ففي التوزيع للمرة الأولى يتم التركيز على الكفاءة، وعند التوزيع للمرة الثانية يكون التركيز على المساواة. وكل تراكيب قوانين الملكية المستقلة الخاصة وأيضا قوانين التوزيع لم تضمن فقط الزيادة السريعة للاقتصاد الوطني على مدار أكثر من ثلاثين عام مضت، بل أنها أيضا لها فائدة في استمرارية التطوير الاقتصادي في الصين في المستقبل، ويمكن للصين أن تتخذ من الإصلاح وسيلة للتطوير، كما يمكن البحث عن الاستقرار من خلال التطوير، وتحقيق التبادل النافع بين



معنويات الأمة راسخة لا تستسلم هي القوة المعنوية القوية التي تدفع استمرار تقدم وتطور الصين مؤخرا. صورة أخذت في الرابع عشر من مايو لعام ٢٠٠٨ وهي صورة لفريق مساعدات مدني من مدينة نانجينج بمقاطعة جيانجسو لتقديم المساعدات لأهل ستشوان بعد الزلزال الذي ضربها بقوة.

تحقيق الإصلاح، والتطوير، والاستقرار. واتخاذ قوانين الملكية العامة أساسا يمكن أن يضمن أن تصل بعض العلاقات إلى تحقيق الاقتصاد الوطني وحياة الشعب وأيضا يتم إدارة التصرفات الاحتكارية الطبيعية من خلال ممثلي الحكومة عند الشعب، والتطوير الجماعي لقوانين الملكية المتعددة يمكن أن يشجع المستثمرين الأجانب والمؤسسات داخل الدولة على تأسيس المشروعات بأنفسهم، ويمكن أن تلعب دورا دافعا في البناء الاقتصادي. وقوانين التوزيع تتمثل في طلب الصين للاشتراكية المتميزة: أي جعل جزء من الشعب يحقق الثراء أولا، وبعد ذلك تأخذ الجماعة التي حققت الثراء في البداية بيد الآخرين لتحقيق الثراء، وفي النهاية يتم الوصول إلى الغنى والثراء المشترك.

وثانيا، توسيع نطاق الأمل القوى للشعب الصيني في إقامة دولة غنية، وديموقراطية، ومتحضرة، ومنسجمة. وفي خلال مسيرة التطوير على مدار ٥ آلاف عام، كونت القومية الصينية الروح الوطنية العظيمة التي تتخذ من إقامة وحدة واحدة، وتحاب وسلام، والدأب في العمل والشجاعة، وبذل أقصى الجهود في سبيل التقدم أساسا لها، وهذا أصبح هو الحلم الذي تسعى القومية الصينية إلى بذل كل غالي ونفيس وإلى وجود الهمة والعزيمة المتقدة للوصول إليه. وفي عام ١٩٧٨ بعد حركة الإصلاح والانفتاح، ومن خلال تجارب الشعب الصيني مع البناء الاشتراكي العصري، كوّنت أيضا نظام القيم الاشتراكية الأساسية. وأصبح كلا من عزيمة الأمة الصينية ونظام القيم الاشتراكية الأساسية هما القوة المعنوية القوية الدافعة لتطوير الصين في العصر الحالي، وله فائدة أيضا في تطوير الاقتصاد الصيني.

وثالثا، الزيادة المستمرة لقوة الحزب الحاكم والتعديل العياني للحكومة. وتاريخ الستين عاما الماضية يثبت أنه في أثناء مراحل التطوير الاقتصادي والاجتماعي، أصبح الحزب الشيوعي الصيني والقادة في الحكومة قادرين على تعديل وعلاج كل أنواع العلاقات والمشكلات المتشابكة والمعقدة، مما قاد الاقتصاد الصيني إلى الأمام بثبات. ومن خلال تجارب الإصلاح والاقتصاد المتطور، زادت كفاءة الحكومة الصينية في التعديل العياني للاقتصاد يوما بعد يوم. واتخذت من «مرونة الأراضي» في عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٦ نقطة فاصلة لها، وحدث هناك تغيير في وسائل التعديل العياني في الصين. ومن عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٩١، كانت وسائل التعديل في الحكومة الصينية تقوم أساسا على نظام الإدارات والتخطيط، وهدف التعديل يقوم أساسا على معالجة حالة التضخم المالي، وبعد عام ١٩٩٢، تم البدء في بناء المرحلة الأولية من آلية السوق الاقتصادية. وتطورت أساليب الحكومة في الإدارة الماكرواقتصادية فتحولت من اتخاذ وسائل الإدارات والتخطيط المباشرة أساسا لها إلى اتخاذ الوسائل غير المباشرة مثل الاقتصاد والقانون

وغيرها من الوسائل الأخرى أساسا لها، وبدأت الوسائل المباشرة التي تقوم على الإدرارات واستثمار الحكومة تلعب دورا مساعدا، أما دور الشئون المالية وسياسات العملة ففي التزايد يوما بعد يوم. وهدف التعديل ليس فقط معالجة التضخم المالي، بل وأيضا منع حدوث التقليص المالي. وذلك لأنه مع انتهاء عصر العيوب الاقتصادية، بدأت ظاهرة زيادة الطلب في الإمداد بالبضائع في الانتشار يوما بعد يوم. وأثناء التطوير الاقتصادي هناك احتمال حدوث تضخم مالي، وأيضا خطر حدوث تقليص مالي. والواقع يثبت أن الست مرات من التعديل الكبرى للحكومة الصينية منذ الإصلاح والانفتاح أظهرت نتائج جيدة، ويشير أيضا إلى إمكانية قيادة سفينة الاقتصاد.

وفي عام ٢٠٠٨ ظهرت قوة كفاءة التعديل العياني للحكومة بشكل أكبر. ففي بداية العام ارتفعت الأسعار بشكل سريع، وتأزم الوضع الاقتصادي، وتم تطبيق سياسة التعديل العياني «المنع المزدوج» (أي منع زيادة الاستثمار عن الحد، ومنع ارتفاع الأسعار). وكان مصاحبا للوضع المتأزم المضطرب في الأسواق المالية العالمية، ظهور تراجع ملحوظ في سرعة زيادة الصادرات الصينية، وبدأ الضغط المالي في الانخفاض ببطء، وبدأ ضغط النزول الاقتصادي في الظهور، ولذلك تم تغيير التعديل العياني في منتصف العام من «المنع المزدوج» إلى «الضمان مع السيطرة» (ضمان الزيادة المستقرة في الاقتصاد والسيطرة على ارتفاع الأسعار)، وتم اعتبار المحافظة على الزيادة المستقرة والسريعة في الاقتصاد، وأيضا السيطرة على ارتفاع الأسعار كمهمة رئيسية. وبالدخول



الصين غنية بموارد القوى العاملة الوفيرة، وأيضا نسبة القوى العاملة ذات الصفات العالية في ارتفاع مستقر، وهذا يعطي للصين أفضلية من حيث الاحتفاظ بالقوى العاملة الوفيرة في خلال الفترة المستقبلية القادمة. صورة أخذت في الحادي عشر من يوليو لعام ٢٠٠٩ للقاعة التي حدثت فيها المحادثات بشأن تبادل الكفاءات والموهوبين من الخريجين في صيف ٢٠٠٩ في مدينو هوايآن بمقاطعة جيانجسو.

إلى الفصل الرابع من العام، بدأ هجوم الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد في الظهور، وبدأ معدل الزيادة في الاقتصاد العالمي في الانخفاض، وهذا كان له أثره السلبي على تطوير الاقتصاد الصيني والذي كان يظهر يوما بعد يوم، وتم تغيير التعديل العياني إلى «السياسات الإيجابية في الشئون المالية وأيضا توسيع سياسات العملة بدرجة مناسبة». بل وتم الاهتمام بتنشيط الزيادة، وتوسيع الاحتياجات الداخلية، وتعديل التركيب، وتحسين حياة الشعب، أي حل المشكلات القائمة آنذاك، وزيادة مفعول التطوير الكامن. وفي الوقت نفسه، تم تطبيق مجموعة من السياسات الخاصة بالشئون المالية، والعملة، والإنتاج وغيرها، وهذا كان له دوره في التقليل من الكوارث الطبيعية الكبيرة (كوارث درجات الحرارة المنخفضة والشتاء الجليدي والتجمد في مناطق الجزء الجنوبي، وكارثة الزلزال الكبير في وينتشوان بمقاطعة ستشوان وغيرها من الكوارث)، وأيضا في تقليل الصدمات في الاقتصاد الصيني جراء الأزمة المالية العالمية، كما أن الحفاظ على الاقتصاد الوطني بأن يكون جيدا وسريعا كان له دورا هاما. وزيادة إمكانات الحكومة في التعديل العياني ساعدت في حفاظ الاقتصاد الصيني على التطوير المستقر والسليم.

رابعا، الموارد الطبيعية الغنية من القوى العاملة تعد أيضا أحد الضمانات لإمكانية الزيادة السريعة للاقتصاد الوطني وذلك لفترات طويلة. فالقوى العاملة أحد العناصر الهامة التي تعمل على تنشيط زيادة الاقتصاد. حيث تؤثر على تراكيب مواهب الموارد الطبيعية وأيضا تراكيب الإنتاج لأي دولة. ورغم أن التعارض بين عدد سكان الصين والموارد الطبيعية واضح وضوح الشمس، إلا أن الثراء في القوى العاملة بالنسبة لتطوير أي دولة لم يعد محدد في إطار «الشرك المالتوزي»، بل على العكس يمكن استغلالها بشكل أفضل من خلال المشاركة في التجارة الدولية، ومن خلال ذلك يتم تحقيق زيادة الاقتصاد. ومنذ الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٨، تعتمد الصين على الاستفادة من القوى العاملة الوفيرة، بل وتحقق أفضلية في الأعمال التي تحتاج إلى تجميع القوى العاملة، ومن خلال تطبيق بعض الإستراتيجيات المتميزة بعض الشيء، حققت الصين زيادة اقتصادية مستمرة. ورغم أن الصين تغير حاليا من أسلوب الزيادة الاقتصادية، إلا أن الأعمال التي تحتاج إلى تجميع القوى العاملة مازالت تحتفظ بمستوى التوظيف، ومازالت أيضا تنشط طريق تحويل القوى العاملة في الأرياف إلى المدن والمراكز. وكان مصاحبا للتقدم في تكنولوجيا الإنتاج الزراعي، أن القوى العاملة الباقية في الأرياف والمطلوب نقلها إلى المدن مازالت كثيرة جدا. وهذه القوى العاملة الرخيصة السعر يمكن أن تضمن استمرار احتفاظ موارد القوى العاملة في الصين على وضع الأفضلية في التجارة الدولية.

الشرك المالتوزي

الدراسات في علم السكان اكتشفت أن أحوال إنتاج السكان في العصور القديمة كان بها ارتفاع في معدل المواليد وأيضا في معدل الوفيات في الوقت نفسه، وبعد إلغاء الزيادة التي يحققها معدل المواليد بزيادة معدل الوفيات، ظهر وضع انخفاض في معدل الزيادة. وبعد الثورة الصناعية، أي تقريبا بعد مرور ١٠٠ عام، بدأ «الارتفاعين والانخفاض (أي ارتفاع معدل المواليد، وارتفاع معدل الوفيات، وانخفاض معدل الزيادة)» في أحوال السكان في الغرب يتحول تدريجيا إلى «الثلاث انخفاضات» (أي انخفاض معدل المواليد، وانخفاض معدل الوفيات، وانخفاض معدل الزيادة).

وكان مالتوس يعتقد أن الحروب، والمجاعات، والأوبئة هي التي تجعل معدل السكان ينخفض ليصل إلى طريق مناسب لمستوى إنتاج للموارد المعيشية، ونظرية أن يكون هناك تناسب بين عدد السكان في إطار شكل معين وأيضا درجة معينة وبين التطوير الزراعي هي أحد الأفكار ذات المضمون. كما أن مالتوس يعتقد أيضا أن الزيادة في عدد السكان تكون طبقا للزيادة في متوالية هندسية، وأيضا وسائل العيش تزداد طبقا لمتوالية حسابية، والزيادة الكبيرة في عدد السكان يتم محوها بشكل ما. وعدم تخطي عدد السكان لمستوى التطوير الزراعي أُطلق عليه «الشرك المالتوزي».

وكان مصاحبا لارتفاع مستوى التعليم في الصين وأيضا تحسين ظروف الطب والعلاج والصحة، أن الفراغ الذي يمكن أن تفتحه الموارد البشرية يمكن أن يتوسع، كما أن رأس المال البشرى سيرتفع بنسبة كبيرة. ويعد رأس المال البشري عاملا أكثر أهمية لزيادة الاقتصاد. كما أن تاريخ التطوير الاقتصادي العالمي يثبت أن إسهامات رأس المال البشري في زيادة الاقتصاد تتزايد يوما بعد يوم. كما أن الدراسات الواقعية في الاقتصاد الصيني توضح أن الدور الذي يلعبه رأس المال البشري في زيادة الاقتصاد الصيني يزداد أهمية يوما بعد يوم.

وخامسا، التوسع النسبي في البيئة الدولية. وبالمقارنة بين الخمسينات والستينات من القرن العشرين، نجد هناك تحسن كبير لوضع الصين في البيئة الدولية مؤخرا. وفي بداية السبعينات من القرن العشرين، استعادت الصين علاقتها مع الأمم المتحدة، بل وأقامت علاقات دبلوماسية مع أمريكا واليابان وغيرهم من الدول المتقدمة الأخرى. وبعد الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٨، فتحت الصين أبوابها للعالم كله، بل وبدأ العالم كله أيضا يتوافد على الصين. وفي التسعينات من القرن العشرين، أعلنت الصين رسميا آلية إقامة أسواق اشتراكية، ويعد هذا تقدما لخطوة في فك بعض الحواجز بين الاقتصاد الصيني والاقتصاد العالمي. والبيئة الدولية الرحبة لها فائدة في تركيز الصين لهمتها في بناء الاقتصاد، كما أنه له فائدة في استغلال الصين الكامل للموارد الطبيعية الخارجية وأيضا الأسواق الخارجية والاستفادة منه في تطوير نفسها. وفي عام ٢٠٠١،

انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، وتوسعت في الاستفادة من منصة الأسواق الدولية، واندمجت في موجة تحديث الاقتصاد. وفي السنوات الأخيرة الماضية، لم تتوقف درجة اعتماد التجارة الصينية على الغير في الارتفاع، كما أن حجم الصادرات والواردات كان في ارتفاع مستمر، كما أن الاستثمارات الأجنبية أظهرت وضعا من التطور المستمر، وهذا يشير إلى أن الصين تندمج مع كبرى الدول المتطورة اقتصاديا على مستوى العالم يوما بعد يوم. ويمكن للصين أن تستفيد من كلا من الموارد الطبيعية الداخلية والدولية على الوجه الأكمل، وتحقق أحسن أفضلية في توزيع الموارد، كما أنها يمكن أيضا أن تستفيد على الوجه الأكمل من الأسواق الداخلية والأسواق الدولية، وذلك لتعديل التركيب الإنتاجي ورفع المنافسة الاقتصادية ومنها الحصول على فرص عمل أكثر.

٣- إستراتيجية «الخطوات الثلاثة» لتطوير الاقتصاد الصيني في المستقبل

في العصور الحديثة تم إضافة مضامين جديدة «للمجتمع الميسور».

في الخمسينات والستينات من القرن العشرين كانت الحكومة الصينية تنادي بتحقيق هدف «العصرنات الأربعة» العظيم في نهاية القرن العشرين (وهي عصرنة الصناعة، وعصرنة الزراعة، وعصرنة العلم والتكنولوجيا، وعصرنة الدفاع الوطني). وبعد الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٨، طبقا الأحوال الأساسية في الدولة وإمكانية التطوير الاقتصادي نادي دنغ شياو بينج كمطلب واقعي بتطبيق إستراتيجية «الخطوات الثلاثة» لتطوير الاقتصاد، وبعد ذلك لم تتوقف هذه الإستراتيجية عن التحسن المستمر، وهذا هو: تنفيذ مهمة «الوجهين» لإجمالي الاقتصاد الوطني مع أواخر القرن العشرين، مما أخذ بمستوى معيشة الشعب إلى المستوى الميسور، ووصولا إلى عام ٢٠٢١ تقريبا، يكون قد تم الانتهاء من البنية الأساسية لآلية الأسواق الاشتراكية والوصول إلى المجتمع الميسور بشكل كامل، ووصولا إلى عام ٢٠٤٩ تقريبا، أي عند الذكرى المئوية على تأسيس جمهورية الصين الشعبية، تكون الصين قد حققت العصرنة من الناحية المبدئية، ووصلت إلى مستوى غيرها من الدول المتقدمة على مستوى العالم.



ومن بداية عام ١٩٥٣ حتى عام ٢٠٠٥، تكون الصين قد طبقت عشر

«خطط خمسية»، ومع بداية عام ٢٠٠٦ تبدأ «الخطة الخمسية» الحادية عشر، وهذه الفترة هي همزة الوصل بين فترتين لبناء مجتمع ميسور بشكل شامل. وهدف التطوير المنشود من «الخطة الخمسية الحادية عشر» هو في الفترة ما بين عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٠، يتم متابعة حالة التطوير الحيدة التي كانت في المرحلة السابقة، ووضع أساسا جيدا للسنوات العشرة الأخيرة، أي يجب ربطها مع هدف بناء مجتمع ميسور بشكل شامل، وأيضا تجسيد مرحلية فترة الخمس سنوات، أي يجب النهوض بإيجابية لأعلى، وتشجيع عزيمة الناس، وإعطاء الأسواق ترقبا جيدا، وإعطاء الشعب الأمل، وأيضا تحقيق مطلب واقعي وهو العملية، والتفكير بشكل شامل في مراحل التطوير، وأيضا في كل الظروف التي تعوقها، وحساب كل العناصر غير المحددة بشكل كامل، مما يمكن هدف التطوير من التحقق من خلال الجهود.

وفى عام ٢٠٠٧، عرضت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في دورتها السابعة

سلسلة المراجع

هدف «الخطة الخمسية الحادية عشر» (من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٠)

فى فترة «الخطة الخمسية الحادية عشر» كانت الصين ترغب في تحقيق تعديل وتصحيح عملية تنمية الاقتصاد القومي ليحتفظ بسرعته وأيضا تحقيق التقدم في المجتمع بشكل شامل، والحصول على التقدم المرحلي الهام لبناء مجتمع ميسور شامل. وعلى أساس تحسين التركيب، ورفع الفعالية، وتقليل الاستهلاك، يتم الوصول بمعدل الفرد من إجمالي الإنتاج في عام ٢٠١٠ إلى ضعف معدلها في عام ٢٠٠٠. وفي الوقت نفسه تحقيق ارتفاع واضح في كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، ومعدل استهلاك الوحدات الفردية في الدولة من مصادر الطاقة انخفض بنسبة حوالي ٪٢٠ عن أواخر فترة «الخطة الخمسية العاشرة»، وتم السيطرة على وضع التدهور في النظام البيئي بشكل مبدئي، وحصل وضع الانخفاض الزائد عن الحد في الأراضي الزراعية على السيطرة الفعالة، فتم تكوين مؤسسات لديها الكثير من المعلومات عن حقوق الملكية وأيضا كريت تعارف، وتشارك هذه المؤسسات في المنافسة الدولية بشدة، إجراء بعض التحسينات على الأليات الاقتصادية للأسواق الاشتراكية، ووصل الاقتصاد المنفتح إلى مستوى جديد، وتحقيق توازن مبدئي في المصروفات والمدفوعات الدولية، ونشر وتثبيت تعليم حقوق التسع سنوات، الزيادة المستمرة في فرص العمل في المدن والأرياف، وإتمام نظام الضمان الاجتماعي، والانخفاض الواضح في عدد الفقراء من السكان، الارتفاع العام في مستوى رواتب المواطنين في المدن والأرياف وأيضا في نوعية حياتهم، ووجود استقرار مبدئي في مستوى الأسعار، ووجود تحسن كبير في ظروف الإسكان، والمواصلات، والتعليم، والثقافة، والصحة، والبيئة وغيرها، وتحقيق تقدم جديد في بناء القوانين الديموقراطية وأيضا في بناء الحضارة الروحية، وتقدم كبير في أحوال الأمن العام في المجتمع وأيضا أحوال الأمن في الإنتاج، وتحقيق تقدم جديد في بناء مجتمع منسجم.

عشر مطلبا جديدا للوصول إلى بناء مجتمع ميسور شامل، أي أن معدل الفرد من إجمالي الناتج القومي سيصل في عام ٢٠٢٠ إلى ضعف ما وصل إليه في عام ٢٠٠٠ وذلك من خلال بذل الجهود. كما أن هدف «الحصول على الضعف» سيتحول من «إجمالي الإنتاج» إلى «معدل الفرد». وبالطبع هدف الكفاح لبناء مجتمع ميسور بشكل شامل، ليس هدفا فرديا للتطوير الاقتصادي، لكنه هدف مشترك ومرتبط بالدفع السريع لمراحل العصرنة، كما أنه هدف مرتبط كل الارتباط بالقضية العظيمة الخاصة ببناء وتطوير الاشتراكية المتميزة في الصين وذلك بشكل شامل. ولذلك وسعت اللجنة المركزية أهداف «بناء دولة غنية ذات حضارة ديموقراطية وعصرنة اشتراكية» إلى «بناء دولة غنية ذات حضارة ديموقراطية وعصرنة اشتراكية منسجمة». وتحقيق المطلب الجديد لهدف الكفاح من أجل بناء مجتمع ميسور شامل يحتاج إلى زيادة تعديل التطوير، والعمل بجد لتحقيق التطوير الاقتصادي الجيد والسريع، وتوسيع الاشتراكية الديموقراطية، وضمان حقوق المواطنين ومصالحهم وتحقيق العدل والمساواة في المجتمع بشكل أفضل، وتقوية البناء الثقافي، ورفع الخصائص الحضارية لكل القوميات بشكل واضح، وتطوير العمل الاجتماعي بشكل سريع، وتحسين حياة الشعب تحسينا شاملا، وبناء الثقافة البيئية، وتوفير مصادر الطاقة والموارد الطبيعية بشكل مبدئي وحماية التركيب الإنتاجي للبيئة والنظام البيئي، وأيضا حماية شكل الزيادة، وشكل الاستهلاك للبيئة ونظامها.

وبعد تحقيق هدف بناء مجتمع ميسور شامل، أي تقريبا في عام ٢٠٢١، الصين هذه الدولة



الدور الذي يلعبه الاقتصاد عبر شبكات الإنترنت في الاقتصاد الصيني مؤخرا يزداد أهمية يوما بعد الآخر.

الكبيرة ذات الحضارة القديمة والتاريخ العريق ستصبح في مقدمة دول العالم من حيث تحقيق الأساس الصناعي، والتقوية الواضحة لقوى الدول المشتركة، والنطاق الكلي للأسواق بداخل الدولة، وستصبح أحسن دولة من حيث الارتفاع الشامل بدرجة غنى وثراء الشعب، والتحسن الواضح في نوعية الحياة، ووجود نظام بيئي جيد، وستصبح أكثر دولة يتمتع شعبها بالحقوق الديموقراطية الكاملة، وسيصبح لديها صفات حضارية أعلى ورغبات معنوية، وسيصبح بها تحسن أفضل في كل القوانين، وذات مجتمع ممتلئ بالعزم والهمة وأيضا جماعات مستقرة، كما أنها ستصبح دولة ذات انفتاح أكثر على الخارج، ولديها المزيد من علاقات الود والمحبة، وتقدم المزيد من الإسهامات لحضارة البشرية.

مكانة الاقتصاد الصيني ودوره عالميا

مؤخرا ومع التطوير الاقتصادي للصين، بدأت أفكار العالم تزداد يوما بعد يوم عن الصين. فالبعض يرى مستقبل الصين جيدا، فيعتقد أنه من المؤكد أنها ستنهض، والبعض الآخر يرى مستقبلها غير جيد، فيرى أن الاقتصاد الصيني سيتراجع ويتأخر، والبعض يرى أنها سواء نهضت أم تراجعت، فهى تشكل أحد الأخطار على العالم، ويرى أن تطوير الطين وتغييرها يتعارض مع السلام والرخاء العالمي. وتطوير الصين أصبح أحد العناصر الهامة التي تنشط الانسجام العالمي، كما أن نظرية «العالم المنسجم» ستعدل بإيجابية من علاقة الصين بالعالم. وستستمر الصين في كونها محرك التطوير الاقتصادي في العالم، وستصبح أيضا هي القوة المستقرة للسلام العالمي، كما أنها ستصبح الدافع لحضارة العالم في الاستمرار إلى الأمام.



١- عضو هام في الأسرة الاقتصادية العالمية

حلم أن تصبح الصين عضو هام لا يمكن الاستغناء عنه في الأسرة العالمية، بدأ قديما عندما أطاح صن يات تسن بالنظام الإمبراطوري، وقام ببناء دولة وطنية. وفي عام ١٩٤٩، قامت جمهورية الصين الشعبية، وتحقق استقلال دولة الصين وحازت الصين احترام العالم أجمع. ولكن بسبب ظروف الحرب الباردة، ظلت الصين لفترة طويلة لا تعترف بما يعترف به العالم الاشتراكي الغربي من اتخاذ أمريكا في المقدمة. وبعد السبعينات من القرن العشرين، ومع التغيير في الوضع السياسي العالمي، استعادت الصين موقعها القانوني في الأمم المتحدة، بل وتابعت إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الغربية الهامة.

ففي عام ١٩٧١، استعادت الصين مقعدها القانوني في الأمم المتحدة، واستعدت للانضمام إلى اتفاقية التجارة العامة. إلا أنها بسبب تعرضها للكبح بسبب البيئة الدولية وأيضا بسبب تأثرها بنظريتي الأسواق الدولية الاشتراكية، فقد انحصرت نظرة الصين للتجارة الخارجية في توسيع كل الوسائل لإعادة الإنتاج، وانحصرت إمكانياتها في تبادل المنتجات الضرورية، وضبط الفائض والناقص. ولذلك لا يمكن الاستفادة من تقسيم العمل والتبادل الدولي، ولا تهتم بتحسين دورها، ومن ثم لا يمكن الاستفادة الكاملة من الموارد الطبيعية الأجنبية والأسواق الأجنبية. ومن عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٧٨، انخفضت نسبة إجمالي صادرات الصين من إجمالي صادرات العالم من ١,٢٣٪ لتصل إلى ٠,٧٥٪، فبلغت المركزالثاني والثلاثين بعد أن كانت في المركز السابع عشر على مستوى العالم.

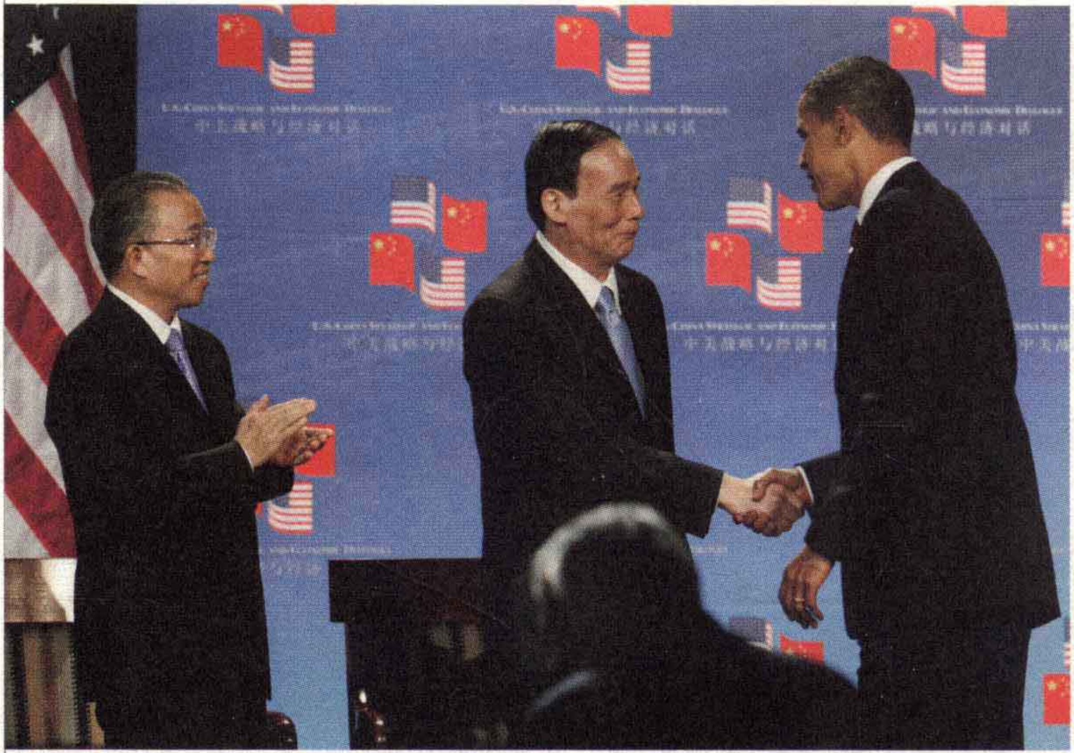
وبعد الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٨، كانت دراسة الوضع وتقدير التطورات الممكنة في الصين ترى أن السلام والتطور هما الاتجاهان الأساسيان في العالم، في حين أنه لا يمكن تجنب الحرب. ويجب أن تحصل الصين على فرصة من فرص التطوير الاقتصادي العالمي، وأن تعمل بإيجابية على إدخال التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال الأجنبي، وتطوير اقتصادها، وفي الوقت نفسه تعود إلى الأسر العالمية، وتقوم بتطوير التجارة مع كل الأعضاء في الأسر العالمية. ومنذ بداية عام ١٩٨٢، وضعت الصين أقدامها على طريق العودة. وفي سبتمبر من عام ١٩٨٢، قدمت الصين طلبا للتأهل إلى الملاحظة في اتفاقية التجارة العامة؛ وفي يوليو من عام ١٩٨٢، قدمت طلبا لاستعادة مكانتها كدولة عضو في اتفاقية التجارة العامة.

ومن خلال المباحثات التي استمرت لمدة خمسة عشر عاما «لاستعدة العلاقات» و«الدخول



للعالم»، وفي عام ٢٠٠١ حققت الصين هدفها المنشود أخيرا، وأصبحت أحد الدول الأعضاء في الأسرة الاقتصادية العالمية. وانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية (WTO) كان اختيارا حتميا لمشاركة الصين في تقسيم العمل الدولي وأيضا في وضع العولمة الاقتصادية المناسبة، فانضمام الصين لمنظمة WTO قد يفيد في دفع عجلة التجارة الاقتصادية العالمية، وفي النهاية فإن الهيكل الكلي الذي يضم الصين بداخله سيعود بالنفع على كل دول العالم المشتركة فيه. وانضمام الصين لمنظمة WTO سيمكنها من القيام بالتجارة الدولية والتعاون الاقتصادي وذلك في ظل مبادئ تمتعها بامتيازات التعددية، والاستقرار، وعدم وجود الشروط التي تعطيها المنظمة لأعضائها، وستقوم الصين أيضا بالتقدم خطوة في فتح أسواق في مجالات تجارة البضائع، وتجارة الخدمات وغيرها من المجالات، وفي الوقت نفسه سيتم تطبيق إستراتيجية «السير للخروج»، ودفع الصين للاشتراك في نطاق أكبر وبدرجة أعمق في القضايا الاقتصادية الدولية، وخلق بيئة دولية أكثر نفعا لبناء الحداثة الصينية. كما أن انضمام الصين لمنظمة WTO سيوسع من تأثير آلية تدوير الأسواق الدولية على الأسواق الداخلية، كما أنه يفيد أيضا في استكمال الصين لآلية السوق وأيضا

في نوفمبر من عام ٢٠٠١، انضمت الصين إلى منظمة التجارة الدولية (WTO)، وهذا يشير إلى أن الصين أصبحت جزءا هاما من الأجزاء المكونة للنظام الاقتصادي العالمي.



فى السابع والعشرين من يوليو لعام ٢٠٠٩، تم عقد الإستراتيجية الصينية الأمريكية الهامة والحوار الاقتصادي في واشنطن بأمريكا. واجتمع الرئيس الأمريكي أوباما بعضو مجلس الوزراء الصيني داى بينج قوه والسيد/ وانغ تشيشان نائب رئيس مجلس الوزراء في زيارتهما للولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب السيد/ وانغ تشيشان أن الاقتصاد الصيني الأكثر انفتاحا والأكثر نشاطا سيعطي دول العالم كله ومن بينها أمريكا فرصة كبيرة للتطوير.

في تنمية نظام الأسواق، ومن ثم يتم توزيع الموارد الطبيعية بشكل أكثر فعالية، وتحقيق الانسياب المعقول بين عنصري البضائع والإنتاج. ويمكن للصين أن تستغل هذه المنصة للاستفادة الفعالة من الموارد الطبيعية بداخل الصين وخارجها، وأيضا الاستفادة من الأسواق الدولية والأسواق الداخلية لتطوير اقتصادها، وفي الوقت نفسه تحدث نهضة في الاقتصاد العالمي بسبب الصين.

وفى الوقت نفسه الذي تشترك فيه الصين بإيجابية في تحديث الاقتصاد، فهى تشترك أيضا وبإيجابية في المنظمات الاقتصادية الإقليمية، وتلعب دورا هاما في تطوير الاقتصاد المحلي. فتطوير الاقتصاد عالميا ومحليا هو الأساس الذي يسعى العالم إليه، وأي دولة تسعى إلى التطوير الاقتصادي لا يمكن أن تتخلى عن هذا الأساس. وتعد الصين أحد الدول الكبرى الأكثر تقدما، ومن الحتمي أن تسير على هذا المنوال، وألا تتوقف عن الانصهار داخل التطوير الاقتصادي العالمي. فتطوير الصين لا يمكن أن ينفصل عن العالم، كما أن تطور العالم لا يمكن أن ينفصل عن الصين. والصين ثابتة في انفتاحها على الخارج، كما أنه لم يعد يمكنها تطبيق سياسة الانغلاق.

في الخامس عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠٥، ألقى السيد هو جينتاو رئيس الصين خطابا هاما بخصوص الذكرى الستين لقيام دولة الصين بعنوان ‹السعي الجدّي لإقامة السلام الدائم، وعالم منسجم مشترك الازدهار› وذلك في اجتماع القمة الذي عقد في الأمم المتحدة. وأشار أن تطوير

الاقتصاد الصيني يستفيد من السلام والاستقرار العالمي، ولا يمكن أن تهدد المجتمع الدولي. فالصين بدون شك تربط تطورها بالتقدم المشترك للبشرية، أي أنها تتخذ من تطور السلام العالمي فرصة تستفيد منها لتطوير نفسها، كما أنها تقوم من خلال تطوير نفسها بحماية السلام العالمي وتدعيم التطور المشترك. والتطور الصيني لا يمكن لأحد أن يعوقه، كما أنه لا يهدد أي شخص، فلا يمكنه إلا أن يعود بالنفع على تحقيق استقرار السلام العالمي وأيضا تحقيق الازدهار المشترك.

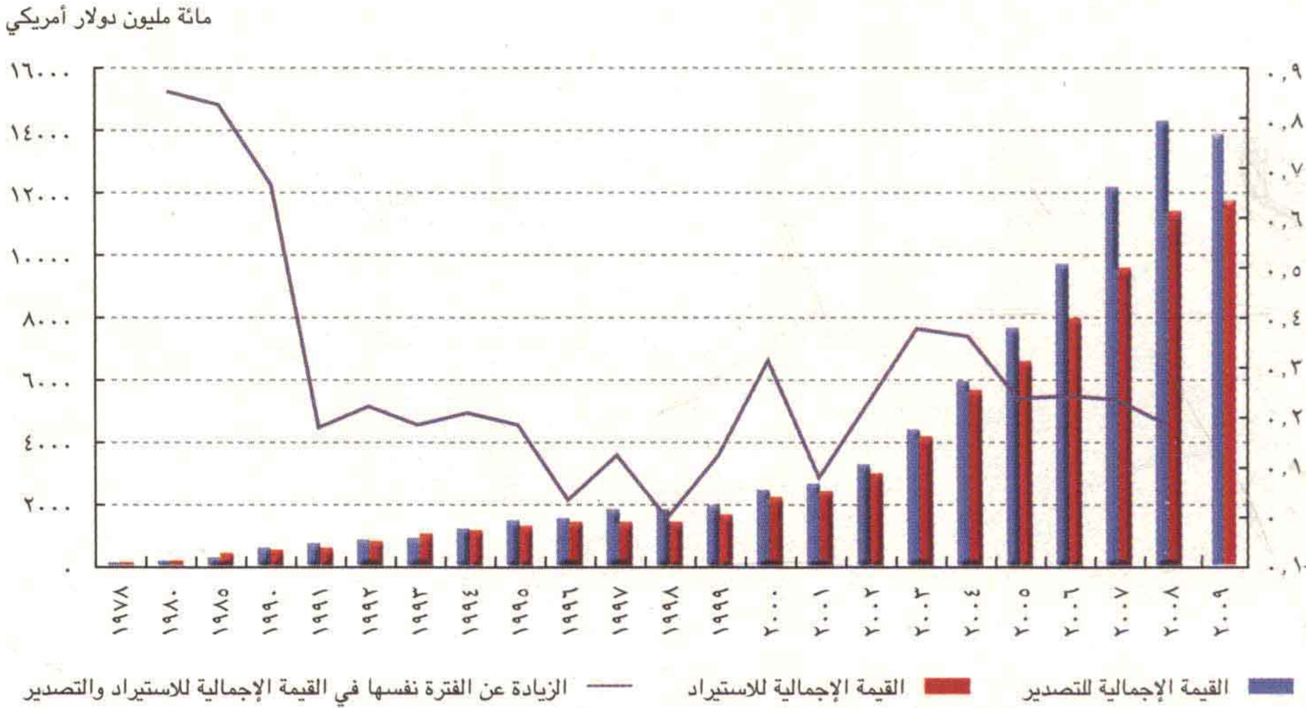
ولمواجهة الأزمة المالية العالمية التي تزداد حدة منذ عام ٢٠٠٨، قدمت الصين اقتراحات للعالم، ونشرت الثقة بالذات، ونشطت التعاون. ففي إبريل من عام ٢٠٠٩، وفي اجتماع القمة المالي الذي حضره قادة عشرين دولة، عرض الرئيس الصيني هو جينتاو أربعة اقتراحات لتنشيط زيادة الاقتصاد الدولي، تؤكد على مشاركة الصين الفعالة في كل أنشطة التعاون الدولي لمواجهة الأزمة المالية، وتقدم الكثير من الإسهامات لدفع استعادة زيادة الاقتصاد العالمي. «كل دول العالم على هذه السفينة الاقتصادية العالمية، تسعى لمواجهة هذه الموجة الشرسة للأزمة المالية، فيجب أن يتعاون كل أعضاء هذه السفينة، ويتحدوا معا للاشتراك في مواجهة هذه الأزمة حتى يمكن الوصول بهذه السفينة الكبيرة إلى بر الأمان، وحتى يمكن تقليل تأثير هذه الأزمة المالية العالمية إلى أقل درجاتها، ولاستعادة الزيادة الاقتصادية العالمية في أسرع وقت ممكن.» وهذا هوالصوت الذي أطلقه الرئيس هو جينتاو ممثلا للصين.

٢- الصين داخل موجة عولمة الاقتصاد

منذ الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٨، زاد إجمالي الصادرات والواردات من البضائع الصينية بمعدل كبير. ففي عام ١٩٧٨، بلغ إجمالي حجم الصادرات والواردات من البضائع الصينية ٣٥ مليار و٥٠٠ مليون يوان، وفي عام ٢٠٠٧، تحول هذا الرقم إلى ١٦ تريليون و٦٧٤ مليار و٢٠مليون يوان. وفي عام ١٩٧٨، كان إجمالي حجم الواردات من البضائع ١٦ مليار و٧٦٠ مليون يوان، وإجمالي الصادرات ١٨مليار و٧٤٠ مليون يوان، ووصل العجز في الميزانية التجارية إلى ١ مليار و٩٨٠ مليون يوان، ووصولا إلى عام ٢٠٠٧، تحولت الأرقام المناسبة إلى ٩ تريليون و٣٤٥ مليار و٥٦٠ مليون يوان، و٧ تريليون و٣٢٨ مليار و٤٦٠ مليون يوان وبلغ الربح ٢ تريليون و١٧ مليار و١١٠ مليون يوان. وبالنظر من خلال النطاق التجاري، نجد أن الصين من قبل الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٨ كانت تحتل المركز التاسع والعشرين، وفي عام ٢٠٠٤ وصلت إلى المركز

الثالث. وتتغير سرعة الزيادة في حجم الصادرات والواردات التجارية بتغير البيئة العالمية. ففي عام ٢٠٠٨، وصل إجمالي حجم الصادرات والواردات من البضائع الصينية إلى ٢ تريليون و٥٦١ مليار و٦٠٠ مليون دولار أمريكي، فارتفع عن العام السابق بنسبة ١٧,٨٪، ومن بينها بلغ حجم الصادرات ١ تريليون و٤٢٨ مليار و٥٠٠ مليون دولار، فزادت بنسبة ١٧,٢٪، أما الواردات فبلغت ١ تريليون و١٣٣مليار و١٠٠ مليون دولار أي زادت بنسبة ١٨,٥٪. والفرق بين الصادرات والواردات (الصادرات يطرح منها الواردات) بلغ ٢٩٥ مليار و٥٠٠ مليون دولار، فزادت ٣٢ مليار و٨٠٠ مليون دولار عن العام السابق. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ حجم الصادرات والواردات للعام كله ٢ تريليون و٢٠٧ مليار و٢٠٠ مليون دولار، فانخفضت بنسبة ١٣,٩٪ عن العام السابق، وبلغت الصادرات من البضائع ١ تريليون و٢٠١ مليار و٧٠٠ مليون دولار، فانخفضت بنسبة ١٦,٠٪، أما الواردات فبلغت ١ تريليون و٥ مليار و٦٠٠ مليون دولار، وانخفضت بنسبة ١١,٢٪. وبلغ الربح من الصادرات والواردات ١٩٦ مليار و١٠٠مليون دولار، وبذلك تكون انخفضت عن العام السابق ١٠٢مليار دولار.

المؤشر الآخر للصين إلى جانب أنها دولة تجارية كبرى هو ارتفاع درجة الاعتماد على



مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية:‹حولية الإحصاءات الصينية لعام ٢٠٠٨› و‹موجز إحصاءات الصين لعام٢٠٠٨› و‹التقرير الإحصائي لتنمية الاقتصاد القومي والتطوير الاجتماعي لجمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠٠٨›.

شكل ٦-٢ : تغيير درجة الاعتماد التجاري في الصين: من عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٨

الغير في التجارة (أي أن النسبة بين إجمالي حجم تجارة الصادرات والواردات وبين نسبة إجمالي الناتج القومي، مؤشر يشير إلى مكانة النشاط التجاري في النشاط الاقتصادي الوطني). في عصر التخطيط الاقتصادي، وبسبب تطبيق سياسة الانغلاق التي تتبعها البيئة الدولية ضد الصين وأيضا سياسة إحلال الواردات، أصبح نطاق التجارة الصينية صغيرا جدا. كمية كبيرة من الصادرات تكون أساسا منتجات زراعية مساعدة، ثم بعد ذلك يتم استعادتها ببعض المعدات الصناعية المطلوبة وغيرها وذلك من خلال الدول الاشتراكية. وبعد الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٨، بدأ نطاق التجارة الصينية في الاتساع. ولكن مع فترة المرحلة الأولية، كان هناك انخفاض في معدل الاعتماد. وفي عام ١٩٧٨، لم يصل معدل الاعتماد التجاري في الصين إلى ١٠٪. وبعد ذلك ظهرت حالة ارتفاع كلية. وفي التسعينات من القرن العشرين، تعدت هذه النسبة لتصل إلى ٣٠٪. ومؤخرا وصلت لنسبة ٦٥٪ تقريبا (انظر الشكل ٦-٢). وارتفع معدل الاعتماد التجاري في الصين عن المعدل العالمي، وهذا يوضح أن الدول الكبرى أيضا يمكنها تطبيق استراتيجية التطوير الموجه للتصدير.

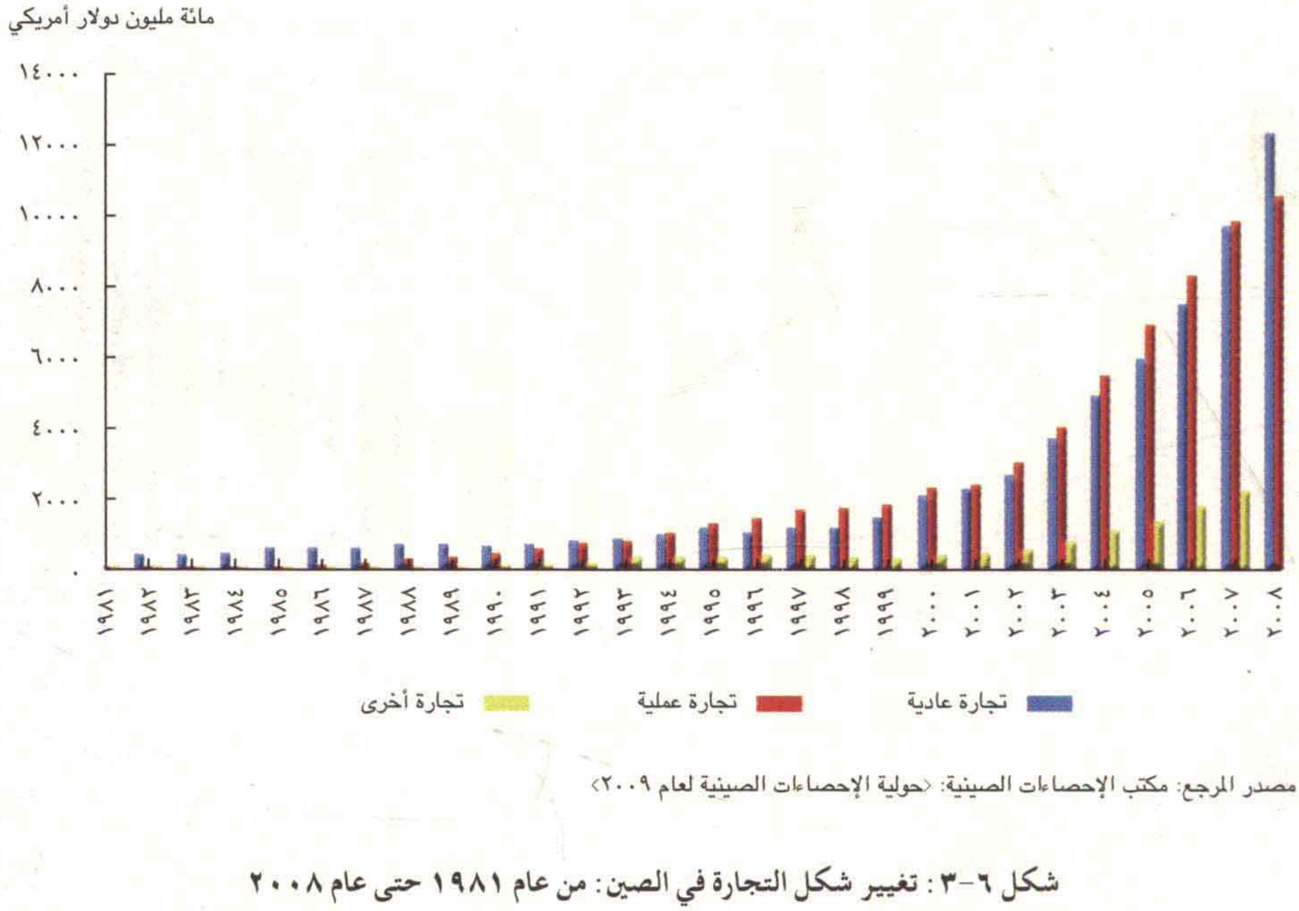
ومنذ عام ١٩٧٨، حدث هناك تغييرا واضحا في شكل التجارة الصينية وأيضا في تراكيب



مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية لعام ٢٠٠٨› و‹موجز إحصاءا الصين لعام٢٠٠٨› و‹التقرير الإحصائي لتنمية الاقتصاد القومي والتطوير الاجتماعي لجمهورية الصين الشعبية في عام ٢٠٠٨›.

صورة ٢-٦ : تغيير درجة الإعتماد التجارى فى الصين : من عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٨

النسب. فمنذ بداية فترة أواخر الثمانينات من القرن العشرين، بدأت الصين تشجع بإيجابية الاستثمار الخارجي المباشر للذهاب إلى الصين وتأسيس المؤسسات التجارية والصناعية، واستخدام منتجاتها في التصدير. وهذه المؤسسات الأجنبية للاستثمار التجاري جعلت الصين لديها عملة أجنبية تتمكن من خلالها من شراء المواد الخام واللازمة للصادرات وأيضا في توفير الأشياء التي تحتاج إلى رأس المال، واستخدام العملات الأجنبية في شراء العملة الأصلية وذلك لدفع مرتبات العمال والموظفين وتوفير المال اللازم لتكاليف الشراء، وأرباحها تأتي من دخل تسويق المنتجات في الدول الأجنبية. وتحت تأثير هذه السياسة، أخذت الصين في الزيادة المستمرة في الجزء الخاص بالتصنيع التجاري في التجارة الخارجية وذلك منذ الثمانينات من القرن العشرين. وفي عام ١٩٨١، بلغ حجم تجارة الصادرات والواردات الصينية ٤٤ مليار دولار، ومن بينها بلغ حجم التصنيع التجاري ٢ مليار و٦٠٠ مليون دولار. وكل عام منذ عام ١٩٨٩ بدأ حجم الصادرات من التصنيع التجاري يتجاوز جحم الواردات. وبعد عام ١٩٩٣، بدأ حجم «التصنيع التجاري» يتخطى كل عام «نصف حجم التجارة» (انظر الشكل ٦- ٣). وفي عام ٢٠٠٨، بلغ حجم صادرات وواردات التصنيع التجاري في الصين ١ تريليون و٥٣ مليار و٦٠٠ مليون دولار، بنسبة بلغت

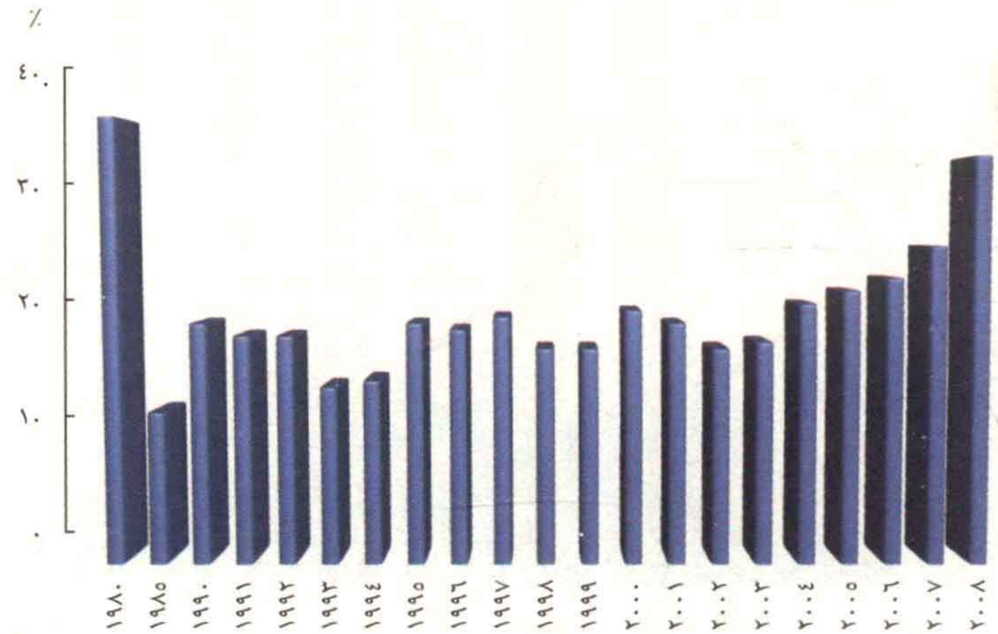


مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية لعام ٢٠٠٩›

شكل ٦-٣ : تغيير شكل التجارة في الصين: من عام ١٩٨١ حتى عام ٢٠٠٨

٤١٪، ومن بينها وصلت نسبة الصادرات ٦٧٥ مليار و١٨٢ مليون دولار، فمثلت نسبة ٤٧,٣٪ من إجمالي حجم الصادرات، ووبلغ الربح من التصنيع التجاري ٢٩٦ مليار و٨٠٠ مليون دولار، وأصبح أحد المصادر الهامة لتحقيق الربح التجاري في الصين. فالربح التجاري الكبير له فائدته في زيادة الاستثمار التجاري الخارجي المباشر. ـ

منذ عام ١٩٧٨، حدث تغيير كبير في تراكيب منتجات الاستيراد والتصدير الصينية. فبالنسبة لمنتجات الاستيراد، كانت نسبة المواد المصنوعة منخفضة للغاية، وخصوصا مؤخرا. وفي عام ٢٠٠٨ بلغ حجم الواردات من المواد المصنوعة ٧٧٠ مليار و٣١٠ مليون دولار أمريكي، وبلغت ٦٨٪ من إجمالي الواردات، وبلغت منتجات المرحلة الأولى ٣٢٪ (انظر الشكل ٦-٤). أما بالنسبة لمنتجات التصدير، فارتفعت المنتجات المصنوعة الصناعية بشكل كبير. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ حجم المواد المصنوعة الصناعية من إجمالي الصادرات ١ تريليون و٣٥٠ مليار و٧٠٠ مليون دولار، وبلغت ٩٥٪ من إجمالي الصادرات. وهذه النسبة ترتفع بكثير عن نسبة ٥٠٪ التي كانت في عام ١٩٨٥ (انظر الشكل ٥-٦). وأصبحت المواد المصنوعة الصناعية في الصادرات مصدرا مهما من مصادر الربح التجاري في الصين. وهناك ارتفاع كبير في نسبة المواد المصنوعة الصناعية في الصادرات، والتي لا يمكن فصلها عن تطور مؤسسات الاستثمار التجاري الأجنبية.



مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية لعام ٢٠٠٨› و‹موجز إحصاء الصين لعام ٢٠٠٩›

شكل ٦-٤ : نسب بضائع المرحلة الابتدائية لبضائع الواردات الصينية : من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٨

والصادرات الصينية التجارية تظهر وضعا كبيرا من الزيادة بالنسبة لإجمالي الصادرات العالمية. ففي عام ١٩٥٣، كانت الصادرات الصينية التجارية تبلغ ١,٢٪ من إجمالي الصادرات العالمي، وبحلول عام ٢٠٠٣، تحولت هذه النسبة إلى ٥,٩٪، وفي عام ٢٠٠٧، ارتفعت أكثر فوصلت إلى نسبة ٨,٩٪، وأصبحت الدولة المصدرة الثانية على مستوى العالم. وفي عام ٢٠٠٩ بلغ إجمالي الصادرات الصينية ١٠٪ من إجمالي الصادرات على مستوى العالم، وبذلك تكون قد تخطت ألمانيا وأصبحت هي أكبر دولة مصدرة على مستوى العالم.

وبلغت الواردات الصينية في عام ٢٠٠٩ نسبة ٨٪ من إجمالي الواردات العالمي، فهى تلي أمريكا التي تبلغ ١٣٪، وبذلك تصبح هي الدولة الثانية على مستوى العالم من حيث نسبة الواردات.

وهناك ارتباط بين اتساع النطاق التجاري في الصين وبين النطاق الواسع لإدخال رأس المال الأجنبي. فمنذ الإصلاح والانفتاح، بدأت الصين تدريجيا في استخدام الأعداد الكبيرة من رأس المال الأجنبي والتي تتزايد تدريجيا بشكل واقعي (ويتضمن القروض من الخارج، والاستثمار التجاري الأجنبي المباشر، والاستثمارات التجارية الأجنبية الأخرى). وخصوصا بعد عام ١٩٩٢، بدأ رأس المال الأجنبي يدخل للصين بشكل أكثر سرعة. وقد قدم رأس المال الأجنبي الكثير من الإسهامات في التطوير الاقتصادي للصين في هذه الفترة. والتأثير الذي تركه رأس المال الأجنبي



مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية لعام ٢٠٠٨›

شكل ٦-٥ : نسب بضائع الصادرات الصينية لبضائع المرحلة الأولى : من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٨

على الاقتصاد الصيني يمكن أن يتمثل في عدة نواحي هي: التسويق والعولمة، وإدخال التكنولوجيا وتطوير التكنولوجيا الحديثة، وزيادة الصادرات، وزيادة استثمار العقارات الثابتة في الدولة، وخلق فرص عمل، وزيادة المؤسسات التابعة للدولة في الصين من خلال أساليب رأس المال المشترك والتعاون أو رفع التكنولوجيا الموجودة في مؤسسات المدن والأرياف وأيضا رفع مستوى الإدارة بها وغيرها. في منتصف وأواخر التسعينات من القرن العشرين، بدأت خطوات إدخال رأس المال الأجنبي إلى الصين في البطء، ولكن مع ذلك استمرت الأعداد في الزيادة، فقط النسبة مع إجمالي الناتج القومي الصيني، فكانت نسبته مستمرة في الانخفاض (انظر الشكل ٦-٦). ووصلت الصين إلى المركز الأول على مستوى العالم في مستوى إدخال رأس المال الأجنبي، وبذلك تكون قد أصبحت الدولة الأولى على مستوى العالم في امتلاك وسائل جذب رؤوس الأموال. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ حجم أموال الاستثمار التجاري الأجنبي والتي استخدمتها الصين بشكل واقعي حوالي ٩٠ مليار دولار، وبذلك تكون قد قفزت إلى المركز الثاني على مستوى العالم.

والتعاون الصيني مع الاقتصاد الخارجي وصل مؤخرا إلى نسبة كبيرة من الزيادة. ففي عام ٢٠٠٨، بلغت الأعمال التي تم إنهاؤها في مشاريع المقاولات ٥٦ مليار و٦٠٠ مليون دولار، وزادت



مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية لعام ٢٠٠٩›

شكل ٦-٦ : الاستخدام الفعلي للصين لرأس المال الأجنبي وتغيير نسب الاستثمار التجاري الأجنبي المباشر : من عام ١٩٧٩ حتى عام ٢٠٠٨

عن عام ٢٠٠٧ بنسبة قدرها ٣٩,٤٪، وبلغ حجم الأعمال التي تم إنجازها وتسليمها بالتعاون الخارجي ٨ مليار و١٠٠ مليون دولار، فزادت بنسبة ١٩,١٪.

٣- يمكن للصين أن تقدم المزيد من الإسهامات لتطوير الاقتصاد العالمي

منذ قيام جمهورية الصين الشعبية من ستين عام، وقد مرت الصين بمرحلتين هما آلية الاقتصاد المخطط وآلية اقتصاد السوق. في المرحلة الأولى، قامت الصين ببناء نظامها الاقتصادي

جدول ٦-١ ترتيب أهم المؤشرات الصينية في العالم

	١٩٧٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
إجمالى الإنتاج الداخلى	١٠	١١	٦	٤	٤	٤
حجم الصادرات والواردات التجارية	٢٧	١٦	٨	٣	٣	٣
الإحتياطى من العملات الأجنبية	٣٨	٧	٢	٢	١	١
إجمالى الإنتاج لأهم المنتجات الصناعية						
الحديد	٥	٤	١	١	١	١
الفحم	٣	١	١	١	١	١
البترول الخام	٨	٥	٥	٥	٦	٥
القدرة الكهربية	٧	٤	٢	٢	٢	٢
الطمى	٤	١	١	١	١	١
السماد الكيماوى	٣	٣	١	١	١	١
القماش القطنى	١	١	٢	١	١	١
إجمالى الإنتاج لأهم المنتجات الزراعية						
الحبوب	٢	١	١	١	١	١
أنواع اللحوم	٣	١	١	١	١	١
القطن الغير محلوج	٢	١	١	١	١	١
فول الصويا	٣	٣	٤	٤	٤	٤
الفول السودانى	٢	٢	١	١	١	١
بزور السجلم الحلقى	٢	١	١	١	١	١
قصب السكر	٧	٤	٣	٣	٣	٢
أوراق الشاى	٢	٢	٢	١	١	١
الفواكه	٩	٤	١	١	١	١

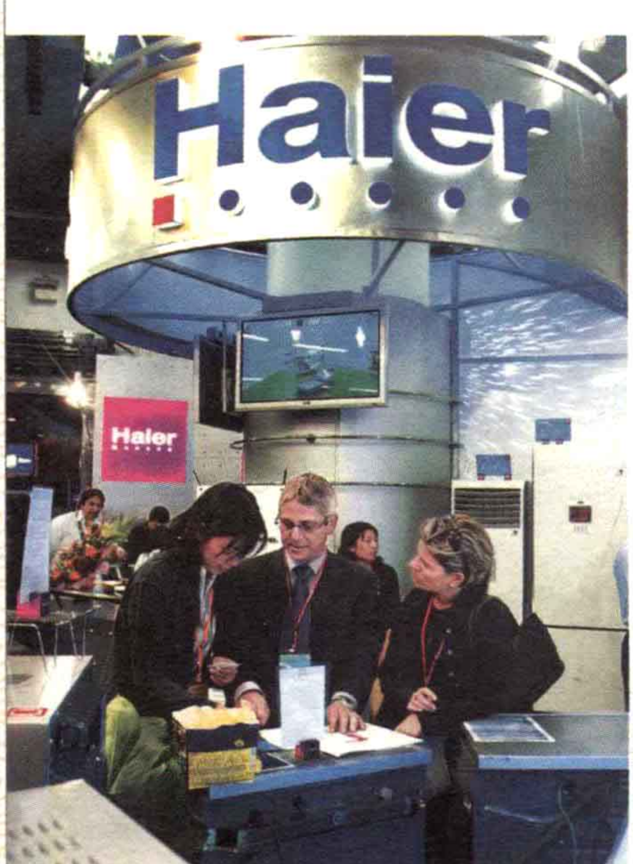
مصدر المرجع: مكتب الإحصاءات الصينية: ‹حولية الإحصاءات الصينية لعام ٢٠٠٩›

لدولتها المستقلة وأيضا بناء الأساس الصناعي، وقامت بنجاح بإطلاق «قنبلتين وقمر» (القنبلة الذرية والقنبلة الهيدروجينية وقمر صناعي واحد)، وحققت هدف وقوفها بين أمم العالم كدولة مستقلة؛ أما في المرحلة الثانية، فقد قامت الصين بدراسة الوضع وتقدير التطورات الممكنة، وحققت الإصلاح والانفتاح، وتوسع نطاق الاقتصاد الصيني بسرعة كبيرة، وارتفعت نسبة الدخل سواء أكانت على المستوى الفردي أم على مستوى الدولة، وبدأ النطاق التجاري يكبر يوما بعد الآخر، وقد وصل إجمالي الإنتاج من المنتجات الصناعية والزراعية الهامة إلى المركز الأول على مستوى العالم (انظر الشكل رقم ٦-١). وتؤثر الصين حاليا على العالم وذلك من خلال تغييرها لنفسها، وقد بدأت تأخذ أهميتها كعضو هام في الأسرة العالمية يوما بعد يوم.

وزيادة الاقتصاد الصيني مؤخرا زيادة جيدة، فاحتفظت بزيادة سريعة تزيد عن ١٠٪. وهذه السرعة لم تتعدى فقط معدلات السرعة العالمية، بل تعدت أيضا سرعة الزيادة للكيانات الاقتصادية المتقدمة. وكانت الصين هي الأفضل ما بين «الدول الأربعة ذات الطوب الذهب» (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين هذه الدول الأربعة حيث تتمتع بكيانات اقتصادية مزدهرة وكان يطلق عليها «الدول الأربعة ذات الطوب الذهب»). وفي سبتمبر من عام ٢٠٠٩، أعلن المنتدى الاقتصادي العالمي للعالم كله ‹تقرير قوة المنافسة العالمية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠›. ومن بين ١٣٣ كيان اقتصادي اشتركوا على مستوى العالم، ارتفعت الصين إلى المركز الأول بعد أن كانت تحتل المركز الثلاثين في عام ٢٠٠٨، واستمرت في مقدمة «الدول الأربعة ذات الطوب الذهب».

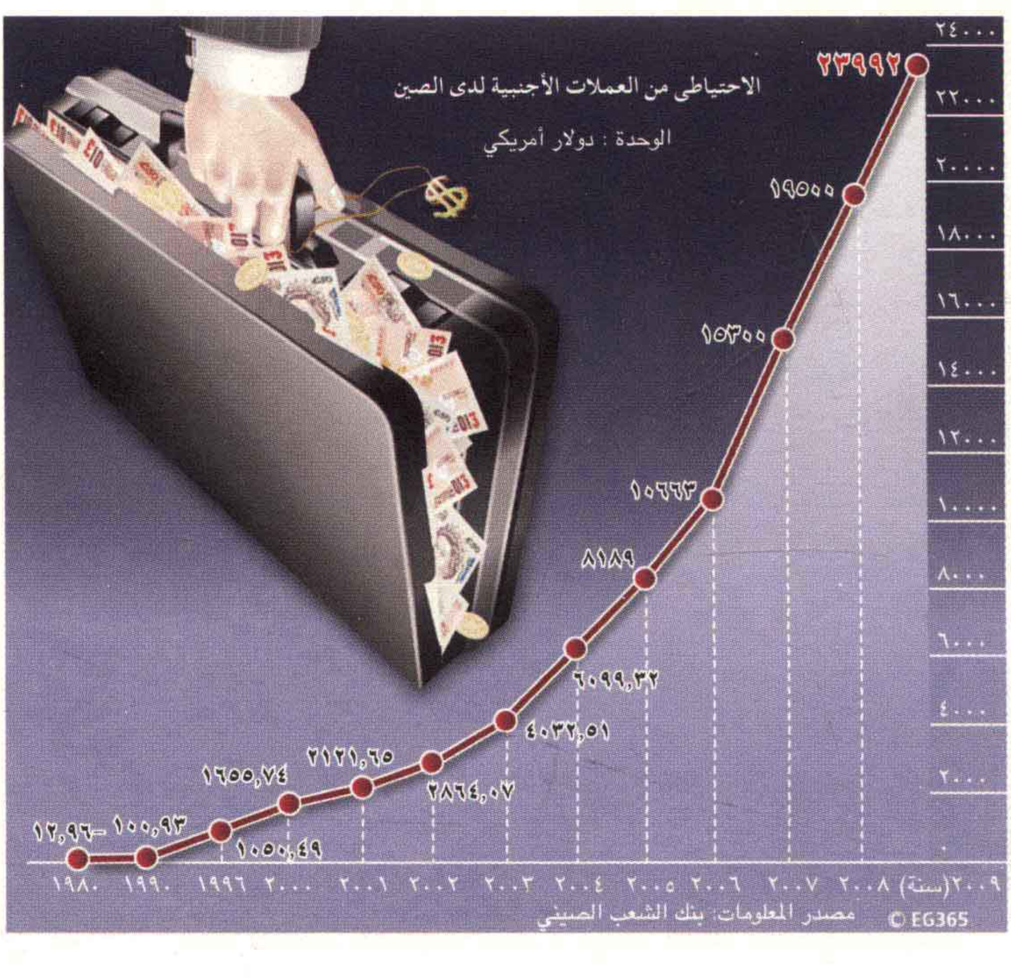
وفي عام ٢٠٠٨، بلغ نطاق الاقتصاد الصيني نسبة ٢٣.٧٪ من إجمالي النطاق الاقتصادي العالمي، وهذا النطاق يلي في الترتيب أمريكا والتي يبلغ نطاقها ٢٣.٤٤٪ واليابان والتي تبلغ ٨.٠٩٪، وبلغ معدل سرعة الزيادة ٩.٠٪، وهذه السرعة لم تتعدى فقط معدلات السرعة العالمية والتي تبلغ ٣.٤٪، بل وتخطت بوضوح معدلات سرعة الزيادة في الدول والمناطق الهامة على مستوى العالم. وفي ظل تأثير الأزمة الاقتصادية الدولية على العالم كله، كانت سرعة التطوير الاقتصادي في الصين يمكن أن يطلق عليها السنبلة المستقلة. وفي عام ٢٠٠٩، تخطى معدل إسهامات الاقتصاد الصيني للزيادة الاقتصادية العالمية نسبة ٥٠٪. فتطوير

كمية كبيرة من المنتجات الجيدة والرخيصة هي منتجات «صنع في الصين» وهذه المنتجات تحوز على إقبال المستهلكين في كل الدول. صورة لمحادثات عن شراء المنتجات الأجنبية في هاي أر للأدوات الكهربية المنزلية.



الاقتصاد الصيني لا يمكن أن ينفصل عن العالم، كما أن تطوير الاقتصاد العالمي لا يمكن أن ينفصل عن الصين.

ومنذ الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٨، وإنجازات الصين كثيرة جدا في التنمية الاقتصادية وتنشيط الاقتصاد من الجوانب المتعددة، كما أنها حققت إنجازات لفتت انتباه العالم كله في مجال تقليل الفقر وتحسين مستوى معيشة الشعب. وقد حقق الاقتصاد الصيني زيادة مستمرة وسريعة على مدار ثلاثين عام، والدور الذي تلعبه الصين في الاقتصاد العالمي يزداد أهمية يوما بعد يوم، ويُنظر إليها على أنها أحد محركات زيادة الاقتصاد العالمي. وتمتلك الصين سعة تسويقية للتطوير السريع وأيضا طاقة هائلة للتطوير. وكمية الواردات الصينية الكبيرة جعلت الصين لها أصدقاء تجارة منتشرين في العالم أجمع، وبسبب ذلك قامت بعض الدول تسير في طريق تجميد نشاطها الاقتصادي. والظروف الجيدة للاستثمار الصيني أعطت الكثير من الفرص للمستثمرين من كل الدول، وأصبحت أحد الدول التي تزخر بالمستثمرين في التجارة الخارجية. والمنتجات التي تصدرها الصين منتجات جيدة وفي الوقت نفسه رخيصة الثمن، وبذلك فإنها لم تسد احتياجات قاعدة



بعد الانضمام لمنظمة WTO، اشتركت الصين بإيجابية في التجارة الدولية، وكل الاحتياطي الذى جمعته الصين من العملات الأجنبية سيفيد في حماية الاستقرار المالي للصين والعالم، وسيكون ذات فائدة في زيادة العزيمة نحو تطوير الاقتصاد الصيني والعالمي. ووصولا إلى النصف الأول من عام ٢٠١٠، بلغ الاحتياطي الصيني من العملات الأجنبية ٢٤٥ بليون و٤٢٧ مليار و٥٠٠ مليون دولار.

المستهلكين العريضة في الدول المستوردة فقط، ولكن لها فائدتها أيضا في الحد من التضخم المالي في الدول المستوردة، وأيضا في ضمان استقرار اقتصادها. وخروج المؤسسات الصينية للاستثمار في الخارج زاد من الدخول المالية في هذه الأماكن، وخلق فرص عمل، ولعبت دورا إيجابيا في تدعيم التطوير الاقتصادي في هذه الأماكن. وباختصار، كان مصاحبا للتوسع في نطاق الكيان الاقتصادي الصيني، أن الصين لم تقم فقط بتنشيط رفع مستوى التجارة العالمي، ولكنها قامت أيضا بخلق فرص جديدة للاستثمار العالمي. والشيء الأكثر أهمية هو أن الصين أصبحت المحرك الرئيسي لزيادة الاقتصاد العالمي. إن الاقتصاد الصيني لا يمكن أن ينهار، كما أن مهمة تحديث الصين لم تنته بعد، والأشياء التي يجب على الصين القيام بها مازالت كثيرة جدا، ومازالت الصين تسير في طريقها لبناء دولة «غنية وقوية، وديموقراطية، ومنسجمة». وتتبع ثقافة «الإحسان إلى الجار، واتخاذ الجار صديق»، والبحث عن نظرية الصين «البلدان المنسجمة»، كما أنها لا تعد تهديدا للعالم لا الآن أو حتى في المستقبل، كما أنها من الممكن أن تصبح القوة الهامة التي لا يمكن للعالم أن يستغني عنها في سلامه وتطوره واستقراره.

{
"filename": "MTMwODI2MjEuemlw",
"filename_decoded": "13082621.zip",
"filesize": 21090443,
"md5": "a3988a341a22a2542960aade2189c360",
"header_md5": "7a03178ec77e8de45bcdb028aeeb4276",
"sha1": "40aeebe3ffbd065d13e756eda9bcb64d6bbaca91",
"sha256": "e1c62a667bff5c65efcbaf6f48e8efd255dba308826f6494d3211eb5e8e4e69b",
"crc32": 2702156594,
"zip_password": "",
"uncompressed_size": 24412889,
"pdg_dir_name": "\u2553\u2568\u2563\u00b7\u255b\u00a1\u255d\u251c\u2591\u00f3\u2514\u00a1\u2593\u00ab\u256c\u2500\u2591\u00b5_13082621",
"pdg_main_pages_found": 131,
"pdg_main_pages_max": 131,
"total_pages": 135,
"total_pixels": 635458560,
"pdf_generation_missing_pages": false
}